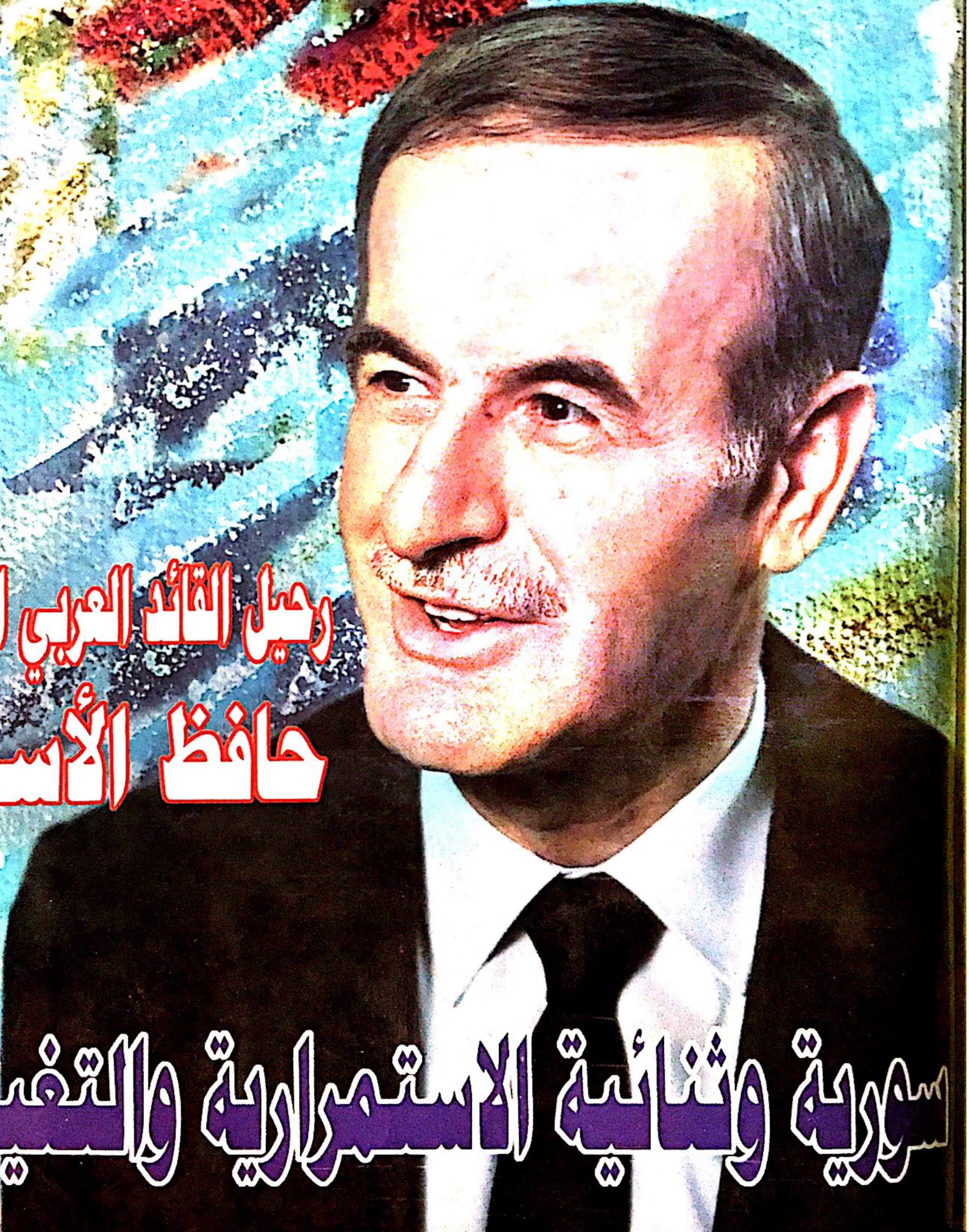
# الهدف
AL _ HADAF

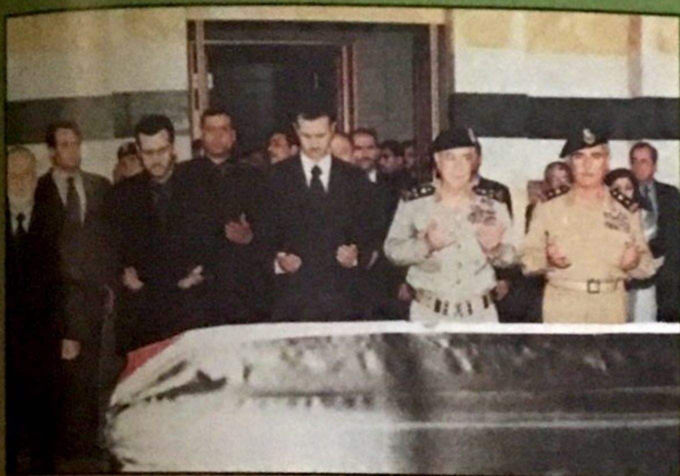



## رحيل القائد العربي الكبير
## حافظ الأسد..

## سورية وثنائية الاستمرارية والتغيير..

# لقطات من تشييع القائد العربي الكبير حافظ الأسد














# الهدف
AL - HADAF

سياسية عربية – تصدر مؤقتا كل أسبوعين

«الهدف» ٣٠ حزيران ٢٠٠٠ ـ العدد ١٣٠٧
السنة الحادية والثلاثون ـ الثمن ٢٠ ل.س/ ١٠٠٠ ل.ل
AL - HADAF - No. 1307 - 30/6/2000







**ثمن النسخة**

| | |
|---|---|
| لبنان ١٠٠٠ ل.ل | تونس ١,٢٥ د.ت |
| سوريا ٢٠ ل.س | صنعاء ١٥ ريالاً |
| الأردن ٥٠٠ فلساً | السودان ٦ جنيهات |
| العراق ٢ د.ع | المغرب ١١ درهم |
| الإمارات ١٠ دراهم | أمريكا وكندا ٣ دولار |
| الجزائر ١٥ ديناراً | ألمانيا ٥ ماركات |
| ليبيا دينار واحد | اسبانيا ٣٠٠ بيزيته |

**الاشتراكات**

قيمة الإشتراك السنوي بما فيها أجور البريد:
سوريا ٦٠٠ ل.س
لبنان والأردن ٣٠ دولار
بقية الدول العربية ٥٠ دولار
أوروبا ١٢٥ دولار
آسيا وأفريقيا ١٠٠ دولار
الأمريكتين وأستراليا ١٥٠ دولار

يتم الاشتراك بإرسال إشعار الإيداع بقيمة الاشتراك السنوي (أو نصف السنوي) على العنوان التالي:
بنك بيروت والبلاد العربية.
شتورا ـ لبنان، رقم الحساب:
AC. No. 220094
أو بإرسال شيك بنكي باسم «الهدف» دمشق/ص.ب: ٣٠١٩٢

**المكاتب**

دمشق: ص.ب ٣٠١٩٢
دمشق: ٦٣٢٨٢٦٧ ـ ٦٣١٩٣٧٤
بيروت: ٣٠٩٢٣٠/ عمان: ٦٩٦٣٤٠
الجزائر: ٥٩٤٥٤٨ ـ ٣٨٤٣٠٤
بغداد: ٧١٩١٦٢٢ ـ ٧١٧٤٧١٠
صنعاء: ٢٠٥٨٤٩

● التوزيع في الجمهورية العربية السورية:
المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات

● التوزيع في المغرب:
الشركة الشريفية للتوزيع والصحف.


## كلمة

لاشك أن غياب الراحل الكبير الرئيس حافظ الأسد شكّل خسارة كبيرة ليس للشقيقة سوريا فقط، بل وللأمة العربية جمعاء، ومما يزيد من حجم الفاجعة أنها تأتي في وقت كثرت فيه الانهيارات والهرولات.. ينظر العرب لأنفسهم وحولهم فيجدون أنهم الآن بأمس الحاجة لقادة وزعماء سياسيين من وزن «حافظ الأسد» وإن لم يصلوا لقامته المديدة.

بهذه المناسبة الحزينة نتقدم باسم هيئة تحرير مجلة «الهدف» بأحر التعازي للدكتور بشار الأسد ولأسرته الكريمة وللشعب السوري الشقيق ولأمتنا العربية آملين من الله عز وجل أن يتغمد الفقيد بفسيح رحمته، ويمنح القيادة السورية الجديدة الحكمة والصلابة والتفاني في خدمة قضايا الأمة وباقي الصفات الجميلة التي اعتدنا عليها من الزعيم الراحل.

على صعيد آخر، من المفترض أن يجتمع المجلس المركزي الفلسطيني خلال الأيام القليلة القادمة، ولاشك أن هذا الحدث يكتسب أهمية كبيرة في ظل وصول المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية إلى طريق مسدود حيث يتضح يوماً بعد آخر أن العدو ليس بوارد التسليم طوعاً بحقوق شعبنا، ولا حتى بالحد الأدنى منها، بل بلغت العنجهية الإسرائيلية مؤخراً حداً صارخاً، أخذ معه قادته يطلقون التهديدات في وجه جماهير شعبنا الفلسطيني في الوطن، وكان آخرهم رئيس أركان الجيش الصهيوني شاؤول موفاز الذي هدد باستخدام الدبابات والمروحيات لقمع أي انتفاضة شعبية فلسطينية قد تهب في «حال فشل المفاوضات»، ولاننسى أنها فاشلة أصلاً، هذا الوضع يدفعنا مجدداً لدعوة القيادة الفلسطينية لإيقاف المفاوضات وقلب الطاولة العرجاء رأساً على عقب.. فإذا كان عدونا لايفهم إلا لغة القوة فيجب التفتيش على عناصر القوة الفلسطينية في الساحة الفلسطينية نفسها وفي عمقها العربي.. ولا نعتقد أن أي خيار آخر سينجح..

## موضوع الغلاف:



رحيل القائد العربي الكبير
حافظ الأسد..
سورية وثنائية
الاستمرارية والتغيير..
صفحة ٦

## في هذا العدد

### شؤون فلسطينية



### شؤون عربية



### شؤون دولية



### الهدف الثقافي

# بيان صادر عن المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

في الرابع والعشرين من حزيران عام ٢٠٠٠ عق المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسط دورة اجتماعات ناقش خلالها تطورات الوض السياسي على الصعيدين الفلسطيني والعربي، كـ تناول نتائج مؤتمرات الحلقات الثلاث في مرحلت الأولى والتحضيرات النهائية لاستكمال عقد المؤتـ الوطني العام السادس للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وقد أكد المكتب السياسي على ما يلي:

أولاً: توقف المكتب السياسي أمام الهبة الشعبية العارمة والمواجهات البطولية التي شهدتها الأراضي الفلسطينية في التصدي لقوات الاحتلال الصهيوني والتي سقط خلالها سبعة شهداء وأكثر من ألف جريح مؤكداً أن الصمود البطولي لشعبنا سيتواصل ويستمر إلى أن يتم جلاء وطرد الاحتلال واستعادة كامل حقوق شعبنا الوطنية وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

ثانياً: توقف المكتب السياسي أمام الانتصار الكبير الذي حققه شعب لبنان البطل ومقاومته الباسلة التي أجبرت جيش الاحتلال الصهيوني على الرحيل والهروب من جنوب لبنان وبقاعه الغربي بدون قيد أو شرط نتيجة الخسائر البشرية التي اضطرت إسرائيل إلى تقديمها تحت ضربات سواعد رجال المقاومة البواسل.

إن المعنى الأول الذي أكّده انتصار لبنان يتمثل بأن نهج المقاومة والصمود والكفاح هو الطريق الأساسي لاستعادة الأرض والحقوق وهو الطريق لمواجهة الاحتلال والعدوان والاستيطان.

إن المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وباسم جماهير الشعب الفلسطيني في كل مكان يتوجه بأعمق تحيات الكفاح لشعب لبنان البطل ومقاومته الباسلة، ويهنئ الشعب اللبناني بتحرير

أرضه وتطهيرها من قوات الاحتلال.

ثالثاً: توقف المكتب السياسي أمام المفاوضات الجارية على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي وجدد الدعوة لوقف كل شكل من أشكال المفاوضات الجارية على أساس مرجعية أوسلو وضرورة نقل ملف القضية الفلسطينية إلى هيئة الأمم المتحدة لتطبيق قرارات الشرعية الدولية، ويشدد على ضرورة بناء إجماع وطني يقوم على أساس التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية واعتبار القضايا الأساسية المتعلقة بموضوع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي طردوا منها عام ١٩٤٨ والقدس وإزالة المستوطنات والسيادة على الأرض والمياه والحدود خطوطاً حمراء لايحق لأحد التصرف بها أو المساومة عليها تحت أي ظرف أو اعتبار.

إن شعبنا الفلسطيني الموحد في كفاحه وثوابته، لن يقبل أي مساس بقضاياه المصيرية، ويؤكد للعالم أن لا سلام ولا استقرار ولا أمن بدون نيله لحقوقه الوطنية الغير قابلة للتصرف.

رابعاً: توقف المكتب السياسي أمام دورة المجلس المركزي الفلسطيني والتي سيتم انعقادها يوم ٢٠٠٠/٧/٢ مؤكداً ومجدداً دعوته لاستمرار العمل لاستعادة وحدة م.ت.ف على أسس وطنية وديمقراطية من خلال انتخاب وتشكيل مجلس وطني فلسطيني جديد ممثلاً حقيقياً للشعب في الوطن والشتات، يعمل على تقييم مسار العمل الفلسطيني خلال المرحلة الماضية لبلورة استراتيجية مقاومة شاملة وبمختلف الأشكال ضد الاحتلال لانتزاع كامل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

كما يؤكد على أهمية الالتزام بالتطبيق العملي لكافة قرارات المجلس المركزي بدورته السابقة، وفي مقدمها إعلان تجسيد الدولة الفلسطينية وفقاً لما نصت عليه قرارات المجلس باعتباره قراراً فلسطينياً غير قابل للتفاوض أو المقايضة.

خامساً: إن المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تلقى بكل الحزن والصدمة والألم نبأ وفاة القائد العربي الكبير حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية الذي وقف إلى جانب الكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني.

إن فقدان الراحل الكبير لايشكل خسارة جسيمة للشعب العربي السوري فحسب، بل يشكل خسارة فادحة للأمة العربية بأسرها.

إن المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وهو يجدد تعازيه الحارة لشعب سوريا وقيادته، فإنه لعلى ثقة بأن القيادة الجديدة ستستمر على ذات النهج الذي أرسى دعائمه الرئيس الراحل، وستكون قادرة على مواجهة مختلف التحديات.

إن المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يتوجه بالتحية إلى كل أبناء الأمة العربية وقواها الحية ويدعوهم إلى رفع الصوت عالياً لإنهاء جريمة الحصار الظالم على شعب العراق الصامد الأبي الذي يواجه أبشع مجزرة في العصر الحديث ذهب ضحيتها مئات الألوف من الأطفال والنساء والشيوخ.

المجد للشهداء
والحرية للمعتقلين
والنصر للشعب

المكتب السياسي
للجبهة الشعبية
لتحرير فلسطين
٢٠٠٠/٦/٢٦

## الحدث

### رحيل القائد العربي الكبير

### الرئيس حافظ الأسد

مات حافظ الأسد.. خبر يكاد لايصدق..

فهذا الرجل الذي حكم سوريا لفترة تمتد لثلاثين عاماً كان خلالها في محطات عديدة عصياً على الكسر، منيعاً في وجه محاولات الإخضاع والتخويف.. ومع استمرار صموده في وجه العواصف العاتية التي ضربت المنطقة، بدا وكأنه قُدَّ من معدن غير قابل للانحناء.. رجل بمثل هذه المواصفات لم يكن مستبعداً أن يبدو في مراحل مختلفة وكأنه عصياً حتى على الموت نفسه.. فما إن انتشر خبر رحيله المفاجئ، حتى انقسم السوريون ومعهم الملايين من أبناء أمتهم ما بين مذهول وغير مصدق.. وإذا أدركنا أن أكثر من ثلاثة أرباع الشعب السوري لم يعرف في حياته رئيساً غير الراحل حافظ الأسد، لنا أن نقدر مدى مشاعر اليتم والحزن التي أحسوا بها حين تيقنوا أن الله قضى أمره وأن قائدهم بات الآن في ذمة الخالق..

# سورية وثنائية الاستمرارية والتغيير

خليل جنداوي

تشدد العلوم الاجتماعية على أن التاريخ تصنعه الجماعات، لكن هذا لايقلل من شأن الدور الذي يلعبه الأفراد في التاريخ، حيث يضعون على الحقب التي يعيشون فيها لمساتهم وخصوصياتهم، ويضيفون عليها شيئاً من روحهم وملامحهم.. ومن جهة أخرى من المؤكد أن الشخصيات السياسية التاريخية لاتُخلق كل يوم، بل حين تتلاقح ببراعة الموهبة الشخصية مع الحاجة الاجتماعية في أتون منعطفات تاريخية معينة، وهذا لايحصل إلا في لحظات نادرة، فليس غريباً أن تمر عقود أو حتى قرون ولايرى هذا البلد أو ذاك ولادة زعيم تاريخي. بالمقابل فإن غياب هذه الشخصيات يخلق عادة حالة من الفراغ والارتباك التي تحتاج بعض الوقت لتجاوزها.

ولاشك أن فقدان الراحل حافظ الأسد كان بالنسبة لسوريا حدثاً مؤلماً بشكل استثنائي وشكّل بالنسبة لملايين العرب من المحيط إلى الخليج خسارة فادحة يصعب تعويضها في وقت هم فيه بأمس الحاجة لشخصية من وزن ومعدن الراحل الكبير.. من هنا كان من الطبيعي أن تتجه أنظار العالم في العاشر من حزيران إلى سوريا المفجوعة بغياب زعيمها، ففقدان شخص بوزن الرئيس حافظ الأسد حدث جلل يصعب احتماله.. ولأن الراحل كبر بسوريا وكبرت به حيث نجح ببراعته وحنكته وحكمته أن ينتزع لبلاده مكانة ودوراً متميزين على الصعيدين الدولي والإقليمي، الأمر الذي يدفع للقول بأن غيابه لن ينعكس على سوريا فقط، بل ستمتد آثاره لتشمل المنطقة بأسرها، وكما قال أحدهم: إن المنطقة بعد حافظ الأسد لن تكون هي نفسها...

ولاشك أن من سيكتب تاريخ الشرق الأوسط الحديث سيتوقف طويلاً أمام الدور الكبير الذي مارسه الرئيس الراحل على امتداد الثلاثين سنة الماضية والتي تستحق بحق صفة أعوام الأحداث العاصفة والانعطافات التاريخية الخطيرة من كثرة ما شهدت من أحداث درامية كحروب وحروب أهلية، ثورات وثورات مضادة، هزائم وانتصارات وتضييع للانتصارات، اتفاقات مهينة ووقفات عز وشموخ...

وبالتأكيد أننا لن نستطيع أن نستعرض في هذه العجالة سيرة الرئيس حافظ الأسد أو حتى سرد منجزاته، وإن كنا سنمر سريعاً على أبرزها لنجد قبل كل شيء الاستقرار الداخلي في سوريا. فبعد مرحلة مضطربة عاشها هذا البلد الشقيق وشهد فيها حوالي ١٧ انقلاباً منذ العام ١٩٤٦، جاء الأسد إلى الحكم عام ١٩٧٠ لينهي الحالة السابقة، خالقاً بذلك مناخاً مواتياً لبناء سورية الحديثة التي تستطيع أن تمارس دورها الطبيعي كقوة إقليمية يعتد بها ويحسب لها حساب، وفي نفس الوقت تتمكن من مقارعة العدو الصهيوني لاسترجاع أرضها والحقوق العربية المغتصبة. وفي هذا السياق نشير إلى قول البعض أن الرئيس الأسد رحل ولم يوقع على اتفاق مع العدو الصهيوني كما فعل غيره، وهذه بالطبع نقطة تسجل للرجل الذي كان يدرك طبيعة إسرائيل وحقيقة استهدافاتها. لكن يجب ألا يغيب عن الذهن أبداً أن الرئيس الراحل حين قال أن السلام هو خيار سوريا الاستراتيجي فإنه ربط هذا السلام بما بات يُعرف بالثوابت الوطنية والتي تلخصها كلماته: «نريد سلاماً مشرفاً ترضى به شعوبنا. لا تفريط فيه بحبة رمل من أرض الوطن ولا تفريط فيه بحق من حقوق الأمة».. «نحن نريد سلام الشجعان الذي يعترف بقرارات الشرعية الدولية ويعيد الحقوق المغتصبة لأصحابها الشرعيين».

وعندما كان الرئيس الراحل يرى أن المطروح عليه لايلبي هذه الشروط كاملة كان يقول «لا» حازمة، رافضاً أن يسمي الأمور بغير مسمياتها، فمثل هذا السلام لن يكون إلا استسلاماً، وهذا فيه إجحاف بحق الأجيال القادمة: «إذا لم نستطع الانتصار الآن لن نُورث الهزيمة للأجيال اللاحقة». قالها حتى عندما كان الخلاف بينه وبين العدو ينحصر على بضعة أمتار من الجولان في الضفة الشمالية



لبحيرة طبرية.

والثوابت الوطنية لاتقتصر فقط على حلبات الصراع العربي ـ الصهيوني والتسوية المقترحة له، بل لها انعكاساتها الداخلية حيث كانت تعني بالنسبة للراحل تأمين مستلزمات الصمود وأيضاً الاهتمام بمصالح الكادحين والفقراء من الشعب والعمل على تأمين الحماية الاجتماعية لهم.. وهنا يجدر بنا تذكر الكلمات الأخيرة التي قالها وكانت أثناء مكالمة هاتفية مع الرئيس اللبناني أميل لحود حيث قال له: «قدرنا أن نبني لأولادنا مستقبلاً يطمئنون إليه وواجبنا أن نورثهم أفضل مما وُرِّثنا».. ثم انقطع الاتصال...

كان الرئيس الراحل في أيامه الأخيرة كما نقل المقربون عنه ومنهم العماد مصطفى طلاس، مزهواً منتشياً بانتصار المقاومة اللبنانية ونجاحها في طرد قوات الاحتلال من جنوب لبنان بدون شروط أو اتفاق، والذي تحقق قبل رحيله بحوالي الأسبوعين.. وهنا لانجد أحداً ينكر الدور الكبير الذي لعبه الرئيس الأسد في تأمين هذا النصر من خلال تقديم الدعم والحماية للمقاومة اللبنانية.. ونشير في هذا السياق لتفاهم نيسان الذي كبَّل يد المحتل في الجنوب حيث منعه من استهداف المدنيين في هجماته، وطبعاً ما كان لهذا الاتفاق أن يتحقق لولا تدخل الرئيس الأسد المباشر من خلال تفاوضه مع الأمريكيين. ونتذكر هنا وقفة عز وقفها الرئيس الراحل صفعت وجه وزير الخارجية الأمريكي آنذاك وارن كريستوفر وبعثرت غروره، وكان وقتها يتصرف ليس في المنطقة فحسب بل وعبر القارات أجمع كمفوض سامي للقوة الأمريكية الأكثر جبروتاً في العالم، وفي ذلك الحين كان يقوم بجولة مكوكية بين دول المنطقة بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان المسمى بعملية «عناقيد الغضب». فتوجه لمقابلة الرئيس الأسد الذي رفض مقابلته، فما كان منه إلا أن غادر وهو يشعر بالإهانة.. نفس هذه الوقفة شاهدها العالم أجمع قبل أسابيع في جنيف حين قال للرئيس الأمريكي بيل كلينتون «لا» لمشروع تسوية لايعيد لسوريا الجولان كاملاً حتى حدود الرابع من حزيران. وعندما غضب كلينتون وقال أن الكرة باتت في الملعب السوري، ردت عليه الدبلوماسية السورية: كفاكم لعب دور ساعي البريد لإسرائيل.. ولإدراك قيمة هذا الموقف ومدى شجاعته نذكر بأن الدول في مشارق الأرض ومغاربها التي مازالت تستطيع أن تقول لا صريحة في وجه أمريكا تعد على أصابع اليد الواحدة.

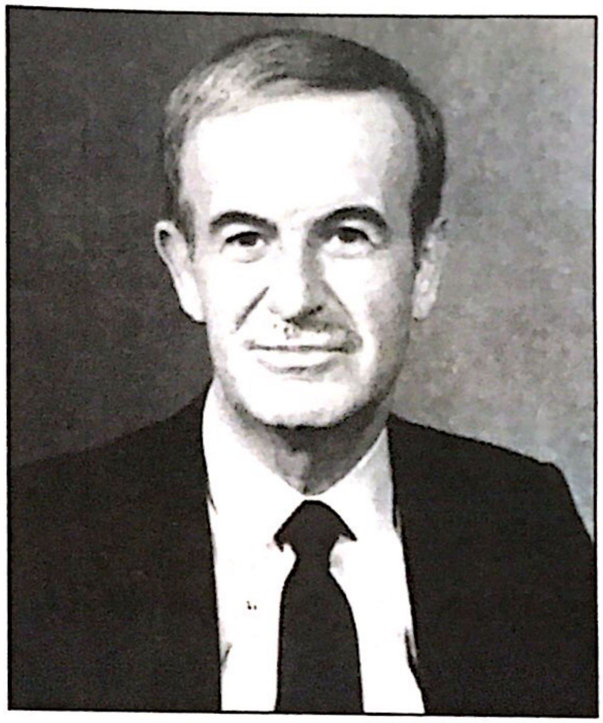
في الأعوام الأخيرة من حياته بات الرئيس الأسد مقتنعاً أن سوريا وصلت إلى درجة من المناعة الداخلية، الأمر الذي يمكِّنه من إجراء إصلاحات وتغييرات داخلية تنهض بالبلاد وتدفعها نحو الأمام دون المساس بالثوابت.. فكان هاجسه تحديث الإدارة وإدخال دماء شابة إليها، وضرب الفساد الذي استشرى في دوائر الدولة وصولاً إلى هدف تطوير الاقتصاد. وكان الراحل مقتنعاً أن هذه المهمة الخطيرة التي دشنها بمجموعة من القوانين الإصلاحية يحتاج استكمالها لكفاءات عالية تحل المعادلة الصعبة: إنجاز الإصلاحات دون التضحية بالثوابت.

بعد وفاة الراحل الكبير فوجئ الجميع، الصديق قبل العدو بالسلاسة التي تمت بها عملية انتقال السلطة للدكتور بشار والتي أُنجزت خلال أيام قليلة فقط. ولتتبدد بذلك أية أوهام لدى البعض باحتمال انهيار حالة الاستقرار التي رسخها الرئيس الراحل حافظ الأسد، ولاننسى هنا أن رد الفعل الإسرائيلي الأول على خبر وفاة الرئيس الأسد جاء ليركز على أن الصراع على السلطة في سوريا قد بدأ.

ومن المؤكد أن الدكتور بشار تلقى الدعم والمباركة لمهمته القادمة من مختلف الأطراف ذات العلاقة، حيث جاءت جنازة والده وما شهدته من مظاهر مبايعة له لتمنح لسلطته المستقبلية عناصر تضمن الاستقرار والتجديد ضمن مبدأ الاستمرارية لإنجاز الأهداف الملحة أمامه والمتمثلة في الإصلاح ومكافحة الفساد وتحديث الإدارة والنهوض بالاقتصاد الوطني..

ومع ذلك فكل هذا لايقلل من حجم التحديات الكبيرة التي سيضطر القائد الشاب لمواجهتها والتي يبقى أبرزها تلك المكانة البارزة التي تمتع بها والده والدور العظيم الذي مارسه، فهل سيستطيع الدكتور بشار سريعاً ملء هذا الفراغ الكبير الذي تركه الراحل الكبير؟.. ربما كان هذا هو التحدي الأكبر الذي سيظل يسير لفترة قادمة جنباً إلى جنب مع امتحان التغيير والتجديد الذي رفعه الدكتور بشار وأكد السوريون من خلفه أنهم مستعدون بل وتواقون لخوض غماره.. ●●

## الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
## تنعي للجماهير العربية والشعب الفلسطيني
## القائد العربي الكبير الرئيس الراحل حافظ الأسد



أدلى الدكتور ماهر الطاهر الناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بتصريح قال فيه:

بكل الصدمة والحزن والذهول تلقت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نبأ وفاة القائد العربي الكبير حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية.

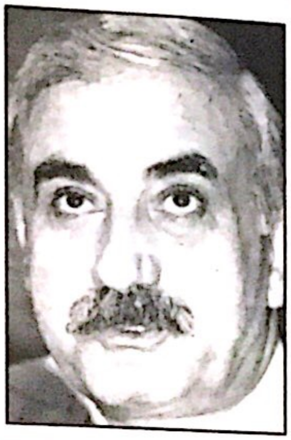
إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين باسم لجنتها المركزية ومكتبها السياسي وأمينها العام الدكتور جورج حبش، وباسم الشعب الفلسطيني تتقدم بأحر التعازي للشعب العربي السوري الشقيق ولعائلة الراحل الكبير.

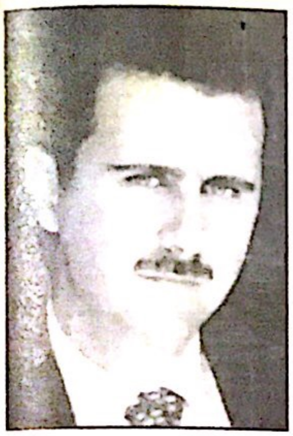
إن غياب الرئيس القائد حافظ الأسد وفي هذه اللحظات التي تواجه العرب لايشكل خسارة كبرى لسوريا فحسب، بل يشكل خسارة جسيمة للامة العربية بأسرها، فقد وقف الراحل الكبير على امتداد حياته مدافعاً صلباً وأميناً عن الحقوق العربية المقدسة. ووقف شامخاً في مواجهة المخططات الصهيونية في المنطقة.

إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على ثقة أكيدة بأن شعب سوريا العظيم سيواصل مسيرته رغم هذا المصاب الجلل.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
٢٠٠٠/٦/١٠

## الدكتور جورج حبش
## يبرق معزياً للفريق الدكتور بشار الأسد





الرفيق الدكتور الفريق/ بشار الأسد المحترم

تحية العروبة وفلسطين،

بحزن عميق وألم يعتصر القلب، تلقينا نبأ وفاة السيد الرئيس المناضل حافظ الأسد، ذلك الرجل الكبير الذي أمضى حياته مناضلاً صلباً من أجل رفعة الأمة العربية وحقوقها، وفي القلب منها الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني.

لقد كان الرئيس الراحل قائداً وزعيماً ليس فقط للشعب السوري الشقيق، بل لكل المناضلين من أبناء أمتنا، رافعي راية الحرية والاستقلال، راية التحرير واستعادة المغتصب من الأرض العربية.

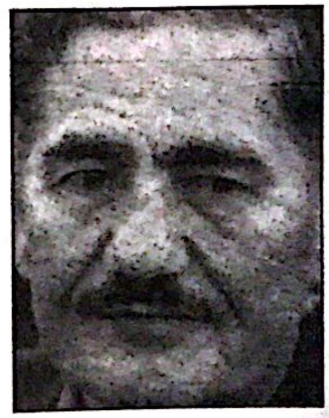
إن رحيل القائد الأسد ليس خسارة لسوريا فحسب، بل خسارة جسيمة للقضية الفلسطينية والأمة العربية والإسلامية.

فباسم قيادة وكوادر ومناضلي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وباسم الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده، داخل الوطن السليب وفي بلدان الشتات، وباسمي شخصياً، أتقدم منكم ومن خلالكم للعائلة الكريمة، وللشعب العربي السوري الشقيق بأحر التعازي القلبية، وبأصدق مشاعر التضامن والمواساة بوفاة الفقيد الغالي.

للفقيد الرحمة وأسكنه الله فسيح جناته ولكم من بعده الصبر والسلوان وطول البقاء.

د. جورج حبش
الأمين العام للجبهة الشعبية
لتحرير فلسطين

## د. جورج حبش يعزي السيد عبد الله الأحمر



الرفيق/ عبد الله الأحمر المحترم

الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الإشتراكي

تحية العروبة وفلسطين،

بمزيد من الحزن والأسى والألم تلقينا نبأ وفاة الرئيس المناضل حافظ الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي.

الرفيق المناضل،

إن غياب الرئيس المناضل حافظ الأسد يشكل خسارة كبيرة للشعب العربي السوري الشقيق، ولشعبنا الفلسطيني، وللأمة العربية والإسلامية قاطبة، حيث كان الرئيس حافظ الأسد زعيماً عظيماً وقائداً تاريخياً فذاً، قاد الشعب السوري الشقيق بكل حكمة ودراية واقتدار، ولم تلن له قناة رغم كل الصعوبات والتحديات التي حاقت بسوريا والأمة العربية، وبقي متمسكاً بالثوابت الوطنية والقومية. لقد كان رجل الحزب، ورجل الدولة الذي لم تتزعزع قناعاته يوماً بأن هذه الأمة أمة واحدة تاريخاً ونضالاً تستحق أن تحيا بعزة وكرامة أسوة بأمم الأرض وشعوبها.

إن الرئيس الراحل هو صاحب مقولة «فلسطين قبل الجولان»، هذه العبارة التي تلخص وتعبر عن عمق ما كنه الرئيس من فهم عميق لمقتضيات الصراع في المنطقة وقضايا العرب الرئيسة، كما عنت تمسكه الواثق بثوابت الأمة وحقوقها ومصالحها.

لقد كان رمزاً في وقوفه إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله العادل من أجل استرداد كامل حقوقه المشروعة.

الرفيق المناضل،

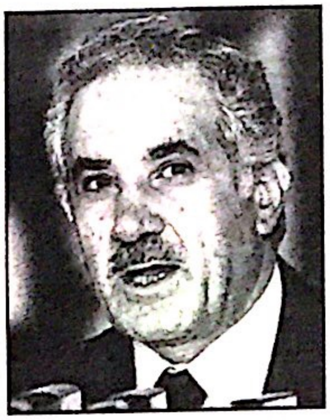
باسم قيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وكوادرها ومناضليها، وباسم جماهيرها، وباسم الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل والشتات، وباسمي شخصياً، أتقدم منكم بأحر التعازي القلبية الحارة، ومن خلالكم لحزب البعث العربي الاشتراكي الشقيق، قيادة وكوادر وأعضاء، آملين للشعب العربي السوري الشقيق ولحزبكم تجاوز هذه المحنة والخسارة القومية الكبيرة.

رحم الله الفقيد الكبير وأسكنه فسيح جناته، ولكم من بعده الصبر والسلوان.

أخوكم

د. جورج حبش الأمين العام
للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

## د. جورج حبش يبرق معزياً للرفيق سليمان قداح



الرفيق/ سليمان قداح المحترم
الأمين العام المساعد للقيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي

تحية العروبة وفلسطين،

بقلوب يعتصرها الحزن والألم، تلقينا نبأ وفاة الرئيس المناضل حافظ الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، والأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي.

الرفيق المناضل،

إن سوريا شعباً وحزباً وقيادة في موقع القلب والتقدير العميقين بالنسبة لشعبنا العربي الفلسطيني، لما مثلته وتمثله من دور قومي كبير بالنسبة لشعبنا وقضيتنا الفلسطينية. وهي بموقعها هذا، وبمواقفها القومية الصادقة، عون هام لشعبنا لتحقيق أهدافه بالعودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ذات السيادة، وعاصمتها القدس.

إن خسارة شعبنا الفلسطيني بوفاة الرئيس المناضل خسارة عظيمة، لأنه كان القائد الملهم، والزعيم التاريخي، الذي دافع عن حقوق الأمة بكل حكمة وصلابة واقتدار.

باسم اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وباسم كوادرها ومناضليها، وباسم جماهيرها، وباسم الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل والشتات، وباسمي شخصياً، أتقدم منكم حاملاً لكم أحر وأصدق مشاعر التعازي القلبية، ومن خلالكم لحزب البعث العربي الاشتراكي الشقيق، قيادة وكوادر وأعضاء، مع أمل عميق وكبير بتجاوز هذا الأمر الجلل والخسارة القومية الكبيرة.

رحم الله الفقيد الكبير وأسكنه فسيح جناته، ولكم من بعده الصبر والسلوان.

أخوكم د. جورج حبش الأمين العام
للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

## منظمة الجبهة الشعبية في قطاع غزة تبرق معزية الفريق الدكتور بشار الأسد

الرفيق الدكتور الفريق/ بشار الأسد المحترم

تحية عربية قومية صادقة،

بقلوب يعتصرها الألم والأسى، تلقينا نبأ وفاة الرئيس المناضل حافظ الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية الشقيقة، الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي.

ومن موقع الاحترام والتقدير العميقين لما كان يمثله الراحل الكبير بالنسبة لشعبنا وجماهيرنا في قطاع غزة، وما تمثله سوريا من مواقف قومية ومبدئية صادقة، فإننا قيادة وكوادر وأعضاء وجماهير الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في قطاع غزة، نحمل إليكم أعمق وأحر وأصدق مشاعر التعازي القلبية، ومن خلالكم للأسرة الكريمة، وللشعب العربي السوري الشقيق، ولحزب البعث العربي الإشتراكي، قيادة وكوادر وأعضاء، وكلنا ثقة وإيمان إنكم قادرون على الاستمرار بالنهج والطريق، وبالثوابت الوطنية والقومية دفاعاً عن مصالح وحقوق وكرامة أمتنا العربية.

وكلنا ثقة بأن قضية فلسطين وشعبها ستبقى، كما كانت عند الرئيس الراحل، قضيتكم القومية الرئيسة.

تقبلوا منا أحر التعازي القلبية، للفقيد الرحمة، ولكم ولعائلتكم الكريمة، ولسوريا حزباً وحكومة وشعباً من بعده الصبر والسلوان.

٢٠٠٠/٦/١١

منظمة الجبهة الشعبية
لتحرير فلسطين
قطاع غزة

## وفد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يقدم العزاء للسيد الفريق بشار الأسد في القرداحة

قام وفد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ضم الرفاق أبو أحمد فؤاد والدكتور ماهر الطاهر عضوي المكتب السياسي للجبهة والرفيق مروان الفاهوم عضو اللجنة المركزية والرفيق صلاح أحمد معتمد الجبهة الشعبية في سوريا وعدد آخر من كوادر الجبهة بزيارة القرداحة، وقدموا العزاء للدكتور بشار الأسد باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وأمينها العام الدكتور جورج حبش برحيل الرئيس المناضل حافظ الأسد ثم زار الوفد ضريح الراحل الكبير وقرأ الفاتحة على روحه الطاهرة.

المكتب الصحفي ٢٠٠٠/٦/١٦

## الرفيق جورج حبش يهنئ الفريق بشار الأسد بمناسبة انتخابه أميناً قطرياً لحزب البعث

سيادة الفريق الدكتور/ بشار حافظ الأسد المحترم،

الأمين القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي

تحية فلسطين والعروبة وبعد:

اسمح لي أن أتوجه من سيادتكم مهنئاً بانتخابكم أميناً قطرياً لحزب البعث العربي الإشتراكي. إنه لدعاة للفخر والثقة أن نرى الحزب الشقيق يقف خلفكم مصراً على تحميلكم شرف الأمانة والمسؤولية الوطنية والتاريخية، ليستمر نهج سوريا القومي والوطني الذي خطه المغفور له الراحل الكبير الرفيق المناضل حافظ الأسد.

سيادة الفريق:

إننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نقف إلى جانب سوريا الشقيقة، قيادة وحزباً وشعباً، على طريق تحقيق كامل الحقوق الوطنية والقومية، وفي مقدمتها استعادة الأراضي العربية المحتلة كاملة غير منقوصة.

كما وإننا في ذات الوقت، نؤكد لسيادتكم على استمرارنا في النضال وتقديم التضحيات حتى تحقيق أهدافنا في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس.

سيادة الفريق؛

إننا ومن موقع الإيمان العميق والثقة الكبيرة بسيادتكم والتي عبرت عنها الجماهير العربية السورية، لعلى قناعة أكيدة بقدرتكم على قيادة المسيرة والسير قدماً بسوريا العربية على طريق تعميق وتعزيز الجبهة الداخلية، والمضي بعزم بعملية التنمية والبناء ومواجهة تحديات العصر.

سيادة الفريق؛

باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قيادة وكوادر وأعضاء وجماهير، وباسم الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل وفي الشتات، وباسمي شخصياً، أجدد لكم أعمق مشاعر التهنئة والمباركة، متمنين لكم ولحزب البعث العربي الاشتراكي الشقيق دوام التقدم والنجاح والازدهار.

كما ننقل للرفاق في حزب البعث العربي الاشتراكي، وللشعب العربي السوري الشقيق كل آيات التهنئة بنجاح أعمال المؤتمر التاسع للحزب.

د. جورج حبش

الأمين العام للجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

دمشق، ٢٠٠٠/٦/٢٢م.

## السيدة هيلدا حبش تبرق معزية للسيدة أنيسة مخلوف الأسد

الأخت الفاضلة السيدة الأولى أنيسة مخلوف الأسد حفظك الله:

تحية نضال ووفاء،

لقد فُجعت بوفاة الفقيد الكبير الرئيس المناضل حافظ الأسد، من الصعب عليّ أن أجد الكلمات التي تعبر عن فداحة الخسارة الجسيمة بفقدان هذا القائد الفذ، الذي رفع اسم سورية عالياً وفرض حضوره واحترامه على الساحتين العربية والدولية، وكان عملاقاً بكل ما تعنيه الكلمة من معنى.

لقد كان الرئيس الراحل سنداً حقيقياً للشعب الفلسطيني، ورمزاً للصمود البطولي في مرحلة صعبة من تاريخ أمتنا العربية.

أشاطر الشعب السوري العزاء، وأتقدم من سيادتك ومن الأخت الغالية بشرى ومن الأبناء الأحباء الفريق الدكتور بشار الأسد والرائد ماهر والأخ العزيز مجد بأصدق مشاعر العزاء ونطلب من الله تعالى أن تبقى سورية قلعة الصمود وتحافظ على الثوابت والأهداف الوطنية وعلى الخط السياسي السليم الذي انتهجه السيد الرئيس الراحل حافظ الأسد رحمه الله.

وكلنا ثقة بأن الفريق الدكتور بشار الأسد سيحمل الأمانة وفقه الله وحماه.

ودمت.

هيلدا حبش

زوجة الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

دمشق ٢٠٠٠/٦/١٥

## رحيل.. وأمل.. وقلعة لن تهتز أبداً

التاريخ: العاشر من حزيران /٢٠٠٠/..؟

المكان: دمشق عاصمة الصمود..؟

الزمان: صمت يلتحف الوطن بأسره.. رايات سوداء لم يعتصر القلوب.. كنائس تقرع الأجراس.. الجوامع ومحطات البث المرئي والمسموع.. آيات من الذكر الحكيم.

حينها أدركنا أن التربة الخصبة فقدت لونها، وأن الوقع الجلل حل بالأمة بأسرها.. كيف والراحل عظيم.. رحل الفارس الذي لم يترجل أبداً عن صهوة حصانه.. رحل في أحلك الظروف وأصعبها.

ومن دمشق العاصمة لون ساطع على امتداد سوريا.. وأفق مشدود نحو رحيل الشمس.. الوقع جلل، والعواصم تلتحف السواد على امتداد الوطن الكبير.. الراحل عظيم، والمصاب أكبر من مساحات الفؤاد ومن دمشق العاصمة يهتز قاسيون بكل جبروته أمام الوقع الجلل.. وها هو الجبل الأشم يكلله الندى.

نهج عميق الجذور يرحل.. وقبل رحيله أيقن أن الأمانة صلبة لايمكن أن تهتز أمام التاريخ.. رحل المؤمن، الأمين وهو يدرك أن الأرض لايمكن المساومة عليها، رحل والإرادة عميقة الجذور.

رحل الفارس والندى يكلل هامته الشامخة، كوجه الصباح الدافئ.. رحل كما الموكب الذاهب مع الفجر، وكما العصافير التي تسافر بلا موعد.

يغادرنا وجه الصباح وفي ثنايا ذاكرته هموم الوطن على اختلاف أشكالها.

لن نقول رحلت، لأنك التاريخ باقٍ فينا.. فقد تعلمنا من سجاياك أن نغسل حزننا وموتنا وتنهض.. نعم تنهض، لنقرأ فيك وعلى مهل سنوات الحصاد.

إننا نوقد شعلة الحنين، ونترك عينيك تزهر فوق الأرض المعطاء.. ولأنك كذلك، ولأنك العطاء، فقد أينعت سنابل الوطن التي زرعتها.. واختلط الأحمر بالندى.. والإنسان بالحكاية.. وحكايتنا واحدة مع الأرض.

- مليون سؤال يطرح في رحيلك..؟

فمثلما يصبح القمر بدراً وهلالاً.. كذلك أنت، فقد أصبح رحيلك مزيجاً من الألم والأمل.

الأمل لأنك حاضر في قلوبنا نستذكر فيك الشموخ والنصر- وحضورك يتجدد بيننا فكراً وشعوراً بحتمية النصر.

وحين يعتصر الألم قلوبنا، فهذا قدرنا لأن غيابك أكبر من مساحات الوطن من شرقه إلى غربه، ومن شماله إلى جنوبه.

كم هي الأرقام كثيرة وسهلة التركيب، وربما بلا نهاية، إلا أنك الرقم الصعب في كل المعادلات على اختلاف أشكالها، فأنت من قال لا في أصعب الظروف وأدقها، قلتها وأنت تعلم بأن الأرض لايمكن المساومة عليها أو التفريط بشبر واحد منها.

نم قرير العين أيها الراحل الحاضر.. فقلعة الصمود لن تهتز أبداً.. نعم لن تهتز.. فهي حصينة ومنيعة.. وهذه الحصانة والمنعة مستمدة من سواعد الرجال الشرفاء.

سلاماً أيها الحاضر في ذاكرتنا، سلاماً أيها الشامخ بشموخ وطنك الكبير.. سلاماً أيها الموكب الأبي فأنت علامة فجرنا وساعده الممتد محوراً للنضال...

صلاح رشدي المدني

## تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني بالانتخاب الديمقراطي

# البوابة العريضة لتجسيد الدولة المستقلة

**تيسير قبعه**

نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني
عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

الدورة التي عقدها المجلس المركزي الفلسطيني في غزة مطلع شباط الماضي حظيت باهتمام الشارع الوطني والأوساط السياسية والفصائلية المختلفة، واعتبرت بنظر هذه الأوساط بأنها من الدورات الهامة للمجلس المركزي الفلسطيني. وأهمية هذه الدورة ومنبع الاهتمام الشعبي ناجم بالأساس من انها شكلت بداية جادة لإعادة اللحمة الوطنية الفلسطينية في إطار م.ت.ف. وعلى أساس البرنامج الوطني الجامع، وأيضاً من طبيعة القرارات الهامة والاستراتيجية التي اتخذها المجلس المركزي في تلك الدورة على المستويين السياسي والتنظيمي والتي شكلت استجابة للتحديات التي تفرضها المرحلة ورسمت ملامح استراتيجية وطنية للمواجهة والنهوض بالأعباء الوطنية الكبرى التي تقع على عاتق الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية والمجتمعية.



ومن تلك القرارات الهامة التي اتخذها المجلس المركزي والتي ستشكل نقطة قطع إيجابي في السياق الوطني الفلسطيني فيما لو تم التعاطي معها بمسؤولية وطنية، قرار تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة بنهاية هذا العام. وقرار تفعيل مؤسسات ودوائر منظمة التحرير الفلسطينية، خصوصاً البند «أ» من تفريعات القرار الذي يدعو اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني لتقديم دراسة لتشكيل المجلس الوطني القادم وفقاً لمواد النظام الأساسي للمنظمة وقرارات المجلس الوطني بهذا الصدد.

وحتى نقطع الطريق على باب التأويلات المختلفة التي قد تقال بشأن القرار المتعلق بتفعيل مؤسسات منظمة التحرير ودوائرها وإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني على أسس جديدة، فإننا نتوافق تماماً مع وجهة النظر التي تقول أن هناك مساحة واسعة وشاسعة بين القرارات كقرارات جيدة وجميلة وإيجابية في المعنى والمبنى، وبين التطبيق والممارسة لهذه القرارات ووضعها حيز الفعل المباشر.

وبكلمات أخرى فإن الأجندة الوطنية الفلسطينية التي تزدحم بالقرارات الكثيرة، وتحتاج جميعها إلى خطط وبرامج عمل لكي تنتقل إلى حيز التطبيق، علماً بأن هذه القرارات لم تأت جزافاً أو بمجرد نزوة فكرية، بل هي انعكاس لأسئلة الواقع وتحدياته المتعددة والمتنوعة على غير مستوى وصعيد. وهذه المعطيات تشير بوضوح أن المطلوب من فصائل العمل الوطني والقوى الاجتماعية والهيئات القيادية في منظمة التحرير الفلسطينية ينتظرها الكثير لكي تقوم به على مستوى الفعل المباشر والمتصل والجاد والمنسق وليس العشوائي أو الموسمي لكي ترقى إلى مستوى التحديات وتقوم بترتيب أولوياتها وتحددها بشكل منهجي مدروس وعلى قاعدة الإمساك بالأولوية التي تشكل الحلقة المركزية في إعادة بناء الاستراتيجية الوطنية والبرنامج الوطني وتوفير الأدوات والآليات التي تستطيع أن تتحمل الأعباء والمسؤوليات المتعددة والمركبة على المستوى الوطني والاجتماعي والديمقراطي.

ونحن في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لدينا قناعة تقول أن الأولوية التي تستحق أن تعطى الجهد والوقت اللازمين أكثر من غيرها في هذه المرحلة ودون أن توضع في تعارض مع الأولويات الأخرى أو تغييبها، وإنما تتناغم وتتساند معها بطريقة جدلية هي مسألة إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني وانتخاب مجلس وطني فلسطيني موحد للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، وهذه القناعة التي نعبر عنها ونجاهر بها ليست منطلقة من رغبة مزاجية أو إرادوية في ترتيب الأولويات بل مستندة إلى أسس ومعايير وحيثيات واعتبارات وطنية سياسية موازنة ومقتضيات ديمقراطية على مستوى المؤسسة القيادية والنظام السياسي ووضعية المجتمع الفلسطيني وتوجهاته المستقبلية المدنية والديمقراطية.

### مقتضيات واعتبارات:

ما هي الاعتبارات والحيثيات التي تجعلنا نقدم أولوية إعادة تشكيل للمجلس الوطني الفلسطيني وانتخاب برلمان فلسطيني موحد؟

برأينا ان هناك العديد من الاعتبارات الرئيسية والجوهرية على المستوى الوطني السياسي والديمقراطي المجتمعي البنائي ما يجعل من هذا الخيار أولوية أولى وملحة، وهذه الاعتبارات هي:

أولاً: واقع التسوية الراهن والمفاوضات حول الوضع النهائي والتي باتت تدور في حلقة مفرغة، ووصلت إلى انسداد الأفق بالمعنى التاريخي، بسبب الموقف الإسرائيلي واللاءات الإسرائيلية المعلنة تجاه القضايا الرئيسية المطروحة على جدول أعمال المفاوضات كالقدس واللاجئين والحدود والمياه والمستوطنات.. والتي مازالت تقف حائلاً دون التقدم نحو طرح حلول مقبولة على المستوى الوطني، لأن ما تطرحه الحكومة الإسرائيلية وما تقدمه مازال بعيداً كل البعد عما يطمح له الشعب الفلسطيني وبما يتفق مع حقوقه وثوابته الوطنية، وأي متابع للمفاوضات يدرك لعبة العبث الإسرائيلية التي تديرها الحكومة الإسرائيلية في مفاوضات «البولينغ» في واشنطن أو المفاوضات التي تتم في المنطقة. والبازار الذي افتتحته الحكومة الإسرائيلية ووسائل الإعلام الإسرائيلية حول الدولة بموافقة

إسرائيل على الاعتراف بدولة فلسطينية على مساحة ٦٠٪ وفي رواية أخرى على مساحة ٦٥٪ وفي عرض ثالث على مساحة ٧٠٪، ومازالت العروض تتوالى تباعاً، ولكنها تنطلق من ذات الأرضية وبذات المضمون والجوهر، دولة مجوفة بدون سيادة، وتشير هذه المناورات لا بل تؤكد بوضوح ان الإسرائيليين مازالوا يناورون ويداورون في حدود مواقفهم ولاءاتهم القومية.

وبموازاة هذه السياسة التي تسعى لكسب المزيد من الوقت واستنزاف الطرف الفلسطيني وزرع اليأس والإحباط في نفوس الشعب الفلسطيني تسعى الحكومة الإسرائيلية جاهدة وكأنها في سباق مع الزمن مطلقة العنان لحركة الاستيطان ومصادرة الأراضي في كل الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان، وهذا الإصرار والتركيز على السياسة الاستيطانية ليس نابعاً من فراغ، إنما هو سياسة إسرائيلية مدروسة هدفها استباق المفاوضات وفرض وقائع سياسية على الأرض، وحسب المعلومات المتوفرة لدينا عن الاستيطان، فإن حكومة باراك ومنذ توليها الحكم قامت بزيادة الاستيطان وتوسيعه وبما يفوق ما قامت به حكومة نتنياهو اليمينية على مدار ثلاث سنوات. وهذا بدون شك له دلالاته السياسية الواضحة، وعلى الفلسطينيين أن يعلنوا لكل العالم عن مدى الخطورة التي تشكلها هذه الحكومة وسياساتها المجنونة على السلام والأمن في فلسطين وعموم المنطقة، ويوضحوا للعالم الذي خدع أيما خدعة بباراك وشعاراته المضللة عن السلام أن شعبنا لن يسلم للاستيطان ولن يبقى طويلاً في صمته وسينفجر غضبه في وجه هذه السياسات والقائمين عليها.

أما على الصعيد السياسي فقد بات مطلوباً أن يستخلص أصحاب المنهج التفاوضي الدروس والعبر، وهذا يعني بدون لبس إعادة النظر في هذا الخيار بعد أن تبينت حدود أزمته الاستراتيجية، وأن يتم البحث في إطار المؤسسات الشرعية والقيادية الفلسطينية عن خيارات أخرى تخرج الوضع الفلسطيني من عنق الزجاجة الإسرائيلية وتقطع معه باتجاه خيارات أخرى بديلة، وفي مقدمة هذه الخيارات تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها وهيئاتها القيادية وبرنامجها الوطني، وإعادة بناء المؤسسة على أسس ومعايير ديمقراطية جديدة تقوم على أساس الانتخاب المباشر لأعضاء البرلمان الفلسطيني الموحد في الشتات، وهذا ما سنأتي عليه لاحقاً.

ثانياً: ما تمثله منظمة التحرير الفلسطينية في أوساط الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، باعتبارها الكيانية الوطنية الجامعة والموحدة لكل الشعب الفلسطيني أينما وجد، وباعتبارها منجزاً وطنياً ومعبراً سياسياً وقانونياً عن وحدته وكيانه الوطني وتطلعاته، وكحامل لمشروعه الوطني المعبر عن الحقوق الوطنية الثابتة، والمشروعة وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

وإذا ما انطلقنا من حقيقة باتت مكان إقرار الجميع وإن بتفاوت وهي أن منظمة التحرير الفلسطينية بكل هيئاتها ومؤسساتها أصابها ما أصابها جراء سياسات التهميش والتغييب للدور والبرنامج والمسؤوليات منذ إقامة السلطة الفلسطينية واتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣م، وبما أضر بموقعها القيادي ودورها وهيبتها الوطنية، فإن أولى المنطلقات التي يجب أن توضع في الخطة والتصور الوطني الهادف لإعادة الاعتبار للمنظمة، تستوجب إصلاحاً ديمقراطياً شاملاً وواسعاً يطال بناها الداخلية ومؤسساتها ودوائرها وأسس التمثيل والمناهج القيادية وآلية اتخاذ القرار. وفي صلب هذه العملية كلها ينبري المجلس الوطني الفلسطيني، بأهمية استثنائية باعتباره أعلى هيئة تشريعية جامعة للشعب الفلسطيني رغم وجود التشريعي المحدد والمحدود في الصلاحيات والتمثيل والتشريع في إطار اتفاقات أوسلو.

ثالثاً: ارتباطاً بالنقطة السابقة واستكمالاً لها، فإن اعطاء اهتمام خاص للمجلس الوطني الفلسطيني، بصفته التمثيلية والتشريعية العليا لعموم الشعب الفلسطيني، تستحق النقاش لجهة أن المجلس الوطني الفلسطيني في بنيته وتشكيلته الراهنة، والتي أصبحت بنية متقادمة وهرمة، وعدد متضخم من الأعضاء ناهز على ٧٠٠ عضو، إضافة إلى أن المجلس الوطني بتركيبته الراهنة التي مضى عليها ٩ سنوات تجاوزت المدة القانونية المحددة في النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية (المادة ٨) والتي تنص على أن فترة المجلس الوطني ثلاث سنوات إضافة إلى ما سبق فإن الحقائق والمعطيات التالية والتي بدورها تعزز وتؤكد أحقية وأولوية التوجه الداعي لإعادة تشكيل المجلس الوطني وهي:

١- انتهاء المرحلة الانتقالية وتجديدها دون إعلان من أية جهة تشريعية أو سياسية عليا للشعب الفلسطيني يعني أن التجديد إن حصل وأصبح واقعاً، فإن التسليم بهذه الواقعة لايحمل سوى معنى واحد ووحيد فلسطينياً وهو التسليم بالإملاءات الإسرائيلية والخضوع والإرتهان للسياسة الإسرائيلية الهادفة إلى جعل التجديد للمرحلة الانتقالية مفتوحاً إلى إشعار آخر وقد يمتد عشر سنوات أو عشرين سنة. وعليه فإن الطرف الفلسطيني الذي ربط خياره بالتمديد للمرحلة الانتقالية والتفاوض دون ضمانات أن يحدد سقفاً زمنياً لهذه العملية وفي حالة انقضائها دون التوصل إلى نتائج مقبولة وطنياً فإن الطرف الفلسطيني يصبح له مطلق الحرية في اختيار الشكل النضالي الذي يمكن من خلاله استحصال حقوقه الثابتة والمشروعة.

٢- انتهاء المدة القانونية للمجلس التشريعي بانتهاء المرحلة الانتقالية والتي كانت محددة وفق اتفاقات أوسلو بتاريخ ٩٩/٥/٤، وتسيير أعمال المجلس التشريعي راهناً تقوم على أساس تجاوز المدة القانونية ولابد من بديل دائم ويتجاوز في الصلاحية والتمثيل المجلس التشريعي المؤقت والمحدد بصلاحيات قيدتها الاتفاقات السياسية التي انبثق على أساسها، وفي هذه الحالة فإن الخيار المنطقي والطبيعي هو المجلس الوطني الجديد المنتخب ديمقراطياً، باعتباره الأصل ويحظى بشرعية واعتراف لدى كل الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات.

رابعاً: إعلان المجلس المركزي الفلسطيني والقيادة الفلسطينية أن هذا العام هو عام إعلان تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس في حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧م، وهذا القرار الاستراتيجي بالمعنى الوطني، له متطلباته واستحقاقاته العديدة والمتعددة، ويتطلب توفير مقومات ومرتكزات صلبة، وقناعتنا التي لايرقى لها الشك تؤكد أن إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني وانتخاب برلمان فلسطيني موحد، بشكل ديمقراطي مباشر في الوطن وحيثما أمكن ذلك في الشتات، وما سيترتب على هذه العملية وما ستتركه من أثر مباشر على مختلف الوضع الفلسطيني ببناه السياسية والمجتمعية، ستشكل إحدى اللبنات والركائز السياسية التي ستقام عليها الدولة الفلسطينية المستقلة، وهذه القناعة منطلقة من حقيقة العلاقة الجدلية بين تجديد المجلس الوطني وإحداث عملية سياسية ديمقراطية شاملة في وسط الشعب الفلسطيني، باعتبار أن عملية التجديد المقترحة ووفق الآلية والتصور المطروحين كعملية ديمقراطية مباشرة هي في ذات الوقت عملية مركبة ستكون على تماس مباشر بواقع القوى والفصائل والبنى المجتمعية المختلفة، وستحدث حالة من الحراك المجتمعي العميق الذي سيشكل مدخلاً منهجياً لتأصيل الممارسة الدستورية والعلاقة التكاملية بين الداخل والخارج وتجاوز الازدواجية في العضوية والمرجعيات، وتحقيق أفضل السبل لنفاذ صلاحيات الرقابة والمساءلة والمحاسبة.

وبكلمات أخرى فإن الانتخابات العامة للمجلس الوطني الفلسطيني/ البرلمان الفلسطيني من شانها تعزيز المشاركة السياسية وتحفيز الإرادة الوطنية لعموم شعبنا ومختلف قواه ومؤسساته وإعادة الاعتبار لدور الحركة الشعبية الفلسطينية وإعادة الثقة لجماهير شعبنا والتفافها حول القيادة السياسية ودعمها للموقف الوطني بقناعة تامة وخالصة.

## الأسس والآليات المقترحة لإعادة التشكيل:

يجب التنويه مسبقاً أننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ونحن نتقدم بهذه الرؤية، ندرك أنها لاتدعي الكمال، وهي تتسع لمشاركة الجميع في إطار عملية عصف فكري سياسي وجدل وحوار

عميقين لمجمل القوى والفعاليات الوطنية من مثقفين ومفكرين وسياسيين وأكاديميين وقوى مجتمعية، لإشباع هذا العنوان الهام والكبير والمعقد بحثاً ونقاشاً وإخراجه بأفضل صورة ممكنة وبما يشكل ملمحاً حضارياً عصرياً، في حياة الشعب الفلسطيني الراهنة والمستقبلية.

وفي ضوء هذا التحديد المنهجي فإن الأفكار التي نسوقها ونقدمها في هذا المقام حول الأسس والآليات العملية المقترحة ما هي إلا أرضية ومدخل لمنهجية النقاش ودفعه باتجاه وجهته الصحيحة، وهي على النحو التالي:

١- اعتبار انتخاب البرلمان الفلسطيني كممارسة ديمقراطية سيادية هو في الوقت نفسه إعادة تشكيل للمجلس الوطني على أسس ديمقراطية انتخابية حسب المادة ٥ من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية والتي تنص على أنه «ينتخب أعضاء المجلس الوطني عن طريق الاقتراع المباشر من قبل الشعب الفلسطيني بموجب نظام تضعه اللجنة التنفيذية لهذه الغاية».

٢- أن تشمل الانتخابات عموم أبناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات.

٣- ضرورة إعداد وصياغة قانون انتخابي عصري وديمقراطي يستند إلى نظام انتخاب المجلس الوطني الفلسطيني الصادر كملحق عن الدورة الثانية للمجلس المنعقدة في القاهرة للفترة ما بين ٣١/٥-٤/٦م، لعام ١٩٦٥ وإلى قانون الانتخابات الفلسطيني لعام ١٩٩٥ الصادر عن رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة.

٤- أن يعتمد لعضوية المجلس (البرلمان) العدد المنصوص عليه في نظام انتخاب المجلس الوطني (الفصل الرابع - المادة ٣٠) والمحدد بـ (٢١٧) عضواً يتوزعون حسب نسبة عدد السكان في كل تجمع من تجمعات الشعب الفلسطيني.

٥- اعتماد نظام انتخابي عصري يسمح بمشاركة كل القوى السياسية والاجتماعية وكافة ألوان الطيف السياسي الفلسطيني وعلى أساس نظام الكتل الانتخابية والبرامج المتنوعة كتعبير عن التعددية السياسية الفكرية والثقافية في المجتمع الفلسطيني.

٦- يبقى الأساس في الانتخابات لشعبنا داخل الوطن في الضفة الفلسطينية (بما فيها القدس) وقطاع غزة، حيث يعتبر أعضاء المجلس الوطني المنتخبين ممثلي الداخل بمثابة الجسم التشريعي للكيان الفلسطيني عشية قيام الدولة ويمارسون مهامهم باعتبارهم السلطة التشريعية للداخل الفلسطيني، وهم أعضاء طبيعيون في المجلس الوطني (البرلمان) وفي حالة انعقاده الشامل.

٧- التمسك بأحقية ومشروعية انتخابات عامة لكل الشعب الفلسطيني وفي كل أماكن تواجده وحيثما يمكن ذلك، بالاستعانة بالأمانة العامة للجامعة العربية وبالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية بشكل مباشر.

٨- فيما يخص الأردن والتي نعتقد أنه من الصعب إجراء انتخابات لأعضاء المجلس الوطني فيها بسبب التشابك والتعقيدات، يطبق نص المادة (٧٠) من نظام انتخاب المجلس التي تنص على ما يلي: «إذا تعذر إجراء الانتخابات في أي مركز من مراكز التجمع، يجتمع الأعضاء الذين تم انتخابهم في المراكز الأخرى ويقررون الطريقة التي تملأ بها المقاعد الشاغرة» وما ينطبق على الأردن ينطبق على بقية المواقع التي يستحيل إجراء الانتخابات فيها.

٩- حيث يمكن إجراء الانتخابات في تجمعات شعبنا في الأقطار العربية المختلفة، يجري الانتخاب عبر سفارات وممثليات ومكاتب دولة فلسطين، ويمكن الاستناد إلى المادة (٧٦) من نظام انتخاب المجلس القاضية بأن تطلب ل.ت من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مشاركتها في الإشراف على عملية الانتخاب.

١٠- في مراكز التجمع التي لاتوجد فيها مكاتب أو سفارات فلسطينية، تعين اللجنة التنفيذية شخصاً أو أكثر حسب المادة (٥- ب) من نظام انتخاب المجلس ليقوم بدور الإشراف وإدارة العملية الانتخابية.

هذه هي أبرز النقاط التي توضح معالم التوجه الديمقراطي الانتخابي لتجديد المجلس الوطني الفلسطيني/ البرلمان الموحد للشعب الفلسطيني، ويمكن أن تدرج نقاط تفصيلية أخرى ولوائح ناظمة تقرها اللجنة التنفيذية حسب النظام الانتخابي للمجلس في حينه وحيثما تطلب الأمر ذلك.

أما بخصوص شكل البرلمان الفلسطيني فيمكن اللجوء للخيارين التاليين:

الأول: الانتخاب المباشر العام للجميع في الوطن وعبر السفارات في الخارج، وكل من يريد أن يرشح نفسه للعضوية وهو مقيم في الخارج فعليه العودة التي يجب أن تؤمن له، وبذلك يكون المنتخبين جسماً تشريعياً موحداً مشكلاً من جناح واحد (مجلس تمثيلي نيابي).

الثاني: أن يشكل المجلس (البرلمان) من جناحين: الأول تمثيلي تشريعي يضم المنتخبين والثاني للأعيان يضم المعينين.

## أين نحن الآن من قرار المجلس المركزي؟

من الطبيعي والمنطقي بعد انقضاء ثلاثة أشهر على قرار المجلس المركزي الفلسطيني بخصوص تشكيل المجلس الوطني الجديد، واقتراب موعد تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة التي لم يعد يفصلنا عن هذا الموعد سوى أشهر قليلة فقط، أن نطرح السؤال/ أين نقف الآن من هذه القرارات التي تعنى بعناوين كبرى وأساسية، وما هو الشوط المقطوع على هذا الصعيد؟

وهدفنا من طرح السؤال الطمأنة وتبيان الحقائق، ونقصد طمأنة المواطن العادي وطمأنة الوسط الشعبي والجمهور العريض الذي ينتظرنا ويعلق علينا آمالاً كبيرة، ومن واجبنا أن نوضح له حقيقة ما يجري وأن نكون بمنتهى المسؤولية والموضوعية معه وأن نصدقه في أقوالنا وأفعالنا.

وإجابة على السؤال بمقدورنا القول أن تقدماً على صعيد متابعة القرار قد تم من قبل الهيئات واللجان التي أنيطت بها هذه المهمة وأيضاً من قبل الفصائل الوطنية المعنية بالمتابعة والمعنية بإجراء الاصلاحات الديمقراطية الحقيقية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية وفي إطار المجتمع الفلسطيني بوجه عام، والمتابعة التي تمت برأينا أنها ليست متابعة شكلية أو من باب رفع العتب، وإن كان البعض يتعامل مع القرار بهذا المنحى عبر محاولته الإعاقة وخلق العقبات المفتعلة في محاولة منه لإبقاء القديم على قدمه حرصاً على مصالحه الأنانية الضيقة، وعلى حساب مصالح الشعب الفلسطيني العليا وقضاياه المصيرية، ولكن بالمجمل فإن الصورة العامة التي تتم بها الأمور حتى الآن بتقديرنا وتقييمنا إيجابية لأن الاتجاه العام لدى المعنيين بالمتابعة والتنفيذ محكومة بالميل الشعبي العارم والدافع نحو التغيير الديمقراطي.

وبالخلاصة فإن القرار المذكور قيد المتابعة والتنفيذ لم يبق حبراً على ورق كما يحلو للبعض أن يصوره، لاعتبارات دعاوية ضيقة ومضللة لاتخدم إلا مروجيها.

وبنوع من التفصيل يمكن القول أن اللجنة التنفيذية للمنظمة ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني عقدتا معاً اجتماعين للمتابعة وجرى تشكيل لجنة سباعية (بمثابة لجنة اختصاص) أنيطت بها مهمة إعداد تصور متكامل حول إعادة التشكيل والانتخاب الديمقراطي لأعضاء المجلس الوطني، وحالما ستنتهي هذه اللجنة من مهام عملها سترفعه إلى اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس الوطني بصفتيهما الجهتين المسؤولتين أمام المجلس المركزي عن تنفيذ القرار.

وقطعاً لأي التباس أو اتهامنا بالمبالغة في تهويل حجم الانجازات نود التوضيح أن ما أنجز على أهميته لانعتبره كل شيء، وكأن الأمور أصبحت جاهزة وتنتظر القرار في التطبيق، بل ما عنيناه أن هناك متابعة، ومتابعة جادة ومحددة بأطر زمنية وبجهات اختصاص وهي تتابع عملها المحدد، ونحن من جهتنا فصائل وهيئات (رئاسة مجلس وطني + اللجنة التنفيذية)، ندفع الأمور باتجاه المزيد من الجهد والعمل للانتهاء من هذه المهمة الصعبة والمعقدة والأساسية في الوقت نفسه، منطلقين من قناعتنا القائلة أن سيف الوقت لايرحم وشعبنا لن يرحمنا أو يسامحنا إذا ما تبين أننا لم نكن بمستوى المسؤولية والأمانة الوطنية الملقاة على عاتقنا، لذا فإننا حريصون كل الحرص أن نصدق شعبنا ونصدق جمهورنا ومناصرينا، وأن نزرع الأمل لدى شعبنا ذاك الشعب المضحي الصامد العنيد في التشبث بحقوقه الكاملة رغم كل الصعاب والعقبات ●●

# إسرائيل.. والشرعية الدولية

**عبد الرحيم ملوح**

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

**دأبت إسرائيل منذ قيامها على التنكر للشرعية الدولية وقراراتها.. وللأمم المتحدة ولما تمثل برغم أن قيامها وليس الإعتراف بها فحسب، استند لقرار من الأمم المتحدة، فقد قامت وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧، والذي قسّم أرض فلسطين التاريخية لدولتين، واحدة فلسطينية وتقوم على حوالي ٤٣٪ من أرض فلسطين التاريخية، والأخرى إسرائيلية وتقوم على مساحة تعادل ٥٦٪ من أرض فلسطين، والباقي تشكل مساحة القدس والذي حدد لها وضعاً دولياً خاصاً [cropus seperatum] ولكن إسرائيل لم تكتف بهذه المساحة، فخرقت قرار الأمم المتحدة بمساعدة الانتداب البريطاني واستولت على أجزاء كبيرة من الأراضي المخصصة للدولة الفلسطينية في حينه وعلى أجزاء من القدس، ووصل ما استولت عليه من الأراضي حوالي ٧٨٪ من أراضي فلسطين التاريخية.**

واشترط قرار اعتراف الأمم المتحدة بدولة إسرائيل، إعلان التزامها بعودة اللاجئين الفلسطينيين لديارهم، والتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم، حيث تقدم مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة بهذه الإلتزامات مكتوبة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. فصدر قرار الاعتراف بها عضواً في الجمعية العامة مقروناً بضمان التزامها بحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨، ولكن إسرائيل تنكرت لكل التزاماتها السابقة ولم تنفذ القرار. ووصلت في نهاية المطاف لإعلان رفضها للشق المتعلق بحق العودة بما في ذلك مسؤولياتها السياسية والأخلاقية عن ما حل باللاجئين منذ ما يزيد عن اثنين وخمسين عاماً.

وفي عام ١٩٥٦ قامت إسرائيل بالتعاون مع بريطانيا وفرنسا بالاعتداء على مصر، واحتلت قطاع غزة وأراضي سيناء، ولم تنسحب منها إلا بضغط دولي كبير، استند لصمود شعب مصر بقيادة عبد الناصر وللتهديد السوفيتي، ولرغبة أمريكا بإضعاف بريطانيا وفرنسا واحتلال مواقعهما في المنطقة. وبالمقابل حصلت إسرائيل على حق المرور في مضائق تيران، وعلى وجود القوات الدولية على الأراضي المصرية.

وعام ١٩٦٧، احتلت إسرائيل كامل أراضي فلسطين وسيناء والجولان وجزء من أراضي لبنان [مزارع شبعا] المحاذية للأراضي السورية والفلسطينية وبعد جدل ونقاش، اتخذ مجلس الأمن قراره رقم ٢٤٢، والقاضي بعدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، وافقت إسرائيل على القرار نظرياً، ولم تنفذه عملياً بحجة أنه جاء غامضاً في بعض بنوده ويحتاج لمفاوضات من أجل تنفيذه، ولم يأتِ تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي يفرض آليات تنفيذية للقرار. واستمرت في احتلالها ومماطلتها، حتى حرب عام ١٩٧٣، حيث أضاف مجلس الأمن لقراره السابق قراراً جديداً تحت الرقم ٣٣٨ ورغم ذلك لم تنفذ القرارين ودخلت بعدها في مفاوضات ثنائية مع مصر، وبنتيجة هذه المفاوضات، رفضت تنفيذ القرارين ٢٤٢-٣٣٨، واللذان يشملان الأراضي المصرية المحتلة إضافة لقطاع غزة. وأصرت في حينه على التمسك بالحدود الدولية بين مصر وفلسطين والذي جرى ترسيمها عام ١٩٠٦ بين تركيا وحكومة مصر.. وليس هذا فحسب، بل أنها حاولت اقتطاع شرم الشيخ من مصر، مما اضطر الطرفين للجوء إلى محكمة العدل الدولية، والتي حكمت بإعادته لمصر، ونتيجة هذا فإنها لم تنفذ قراري ٣٣٨،٢٤٢ لأنها أبقت قطاع غزة تحت سيطرتها، مما يشكل سابقة خطيرة، كون القطاع كان تحت السيادة المصرية عند احتلاله عام ١٩٦٧، وبالتالي يجب أن ينطبق عليه هذا القرار كما انطبق على الأراضي المصرية.

وفي المفاوضات مع الأردن، والذي تمخضت عنها اتفاقية وادي عربة، أصرّت إسرائيل على اعتبار حدودها هي الحدود الدولية في زمن الانتداب، الذي يعني ضمناً كل فلسطين، ولم يؤخذ بالاعتبار أن الأردن كانت صاحبة سيادة على الضفة الفلسطينية بما فيها القدس، وبالتالي ينطبق عليها قرار ٢٤٢. وأن قرار فك الارتباط عام ١٩٨٨ بين الضفة والأردن على أهميته الكبيرة، وتوقيع اتفاقية أوسلو الذي سبق التوقيع على اتفاقية وادي عربة لايغير من جوهر قرارات الشرعية الدولية بشيء. وليس هذا فحسب، بل وضعت إسرائيل سابقة جديدة بعدم انسحابها من أجزاء من الأرض الأردنية في الباقورة وفي الجنوب واستبدلت الانسحاب منها باستئجارها لسنوات طويلة.

وفي المفاوضات الجارية منذ عقد من الزمان مع سوريا، تصر إسرائيل على عدم الانسحاب إلى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧، وتحاول فرض سابقة جديدة للحدود من خلال التمسك بالحدود الدولية وفقاً للترسيم الذي وقع ظلماً على المنطقة من قبل الاستعمار البريطاني

والفرنسي عام ١٩٢٣، [على اعتبار أن فلسطين كلها ملك لها وليس لشعب فلسطين].

وفي اتفاقات أوسلو أصرّت إسرائيل على تأجيل القضايا الأساس وفي مقدمتها الأرض والحدود بما فيها القدس، واللاجئين واتضح لموقعي اتفاق أوسلو وللملأ جميعاً أكثر فأكثر أنها تسعى لاقتطاع أجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس، وتتعامل مع الشعب الفلسطيني باعتباره مقيماً وليس صاحب حق أصيل بوطنه، ومع السلطة الفلسطينية وتريد أن تتعامل مع الدولة لاحقاً باعتبارها حكومة محلية تدير شؤون مجموعة بشرية، وليس صاحبة سيادة على أرضها وشعبها. وبرز هذا بشكل لايقبل النقاش مؤخراً عندما قدّم المفاوض الإسرائيلي تصوره للتسوية النهائية لياسر عبد ربه في ايلات. ولايغير من جوهر النظرة الإسرائيلية هذه، رفض المفاوض الفلسطيني لهذا التصور، أو اعتبار المفاوض الإسرائيلي له وجهة نظر للنقاش، لأنه بمجرد الدخول بنقاش نسب الأرض والسيادة، يعني دخول دائرة الخطيئة القاتلة، فالأرض والسيادة لاتتجزآن ولاتخضعان للمناقصة.

وفي لبنان تنكرت إسرائيل لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة رقم ٤٢٥-٤٢٦ منذ عام ١٩٧٨ وحتى أشهر قليلة ولجأت لتشكيل قوات لحد العميلة لحماية قواتها ونهبها لمياه الحاصباني. وقامت بسلسلة من الاعتداءات على لبنان طوال هذه السنوات، وكان أبشعها وأكبرها اجتياح لبنان عام ١٩٨٢ وصولاً للعاصمة بيروت، وعدوان عام ١٩٩٣، والذي سمي بخريف الغضب، وبعدها عدوان نيسان ١٩٩٦ والذي توج بمجزرة قانا، وسلسلة الاعتداءات على البنية التحتية، محطات توليد الكهرباء والجسور.. الخ..

وتحت ضغط المقاومة الوطنية والإسلامية أساساً، والتفاف لبنان شعباً وحكومة حولها، والدعم العربي والدولي، لحق لبنان بالمقاومة وباستعادة جنوبه المحتل، ولعدم وجود مبرر توراتي، ولتآكل المبررات السياسية. اضطرت الحكومة الإسرائيلية للإعلان عن استعدادها للانسحاب من جنوب لبنان وفقاً لقراري ٤٢٥-٤٢٦، ومن طرف واحد، وبدون اشتراط مسبق لاتفاقية سلام معها، أو اقتطاع أراضٍ وضمها لإسرائيل أو استئجارها، [ربما تبقى قضية مزارع شبعا عالقة بعد الانسحاب] وبرغم ما تلقيه هذه القضية من ظلال داكنة



على الانسحاب الإسرائيلي، إلا أنها لاتؤثر على مغزاه الكبير، وعلى وزن السابقة التي يسجلها.

لقد تعودنا أن نرى مبعوثي الأمم المتحدة يجيئون ويذهبون للمنطقة طوال العقود الماضية من أجل إقناع إسرائيل بتنفيذ هذا القرار أو ذاك بدون جدوى، واليوم نشاهد وزير خارجية إسرائيل يذهب لجنيف أولاً ولنيويورك ثانياً، ويقدم التزاماً مكتوباً بقراري ٤٢٥-٤٢٦، معلناً الانسحاب من الجنوب اللبناني إلى حدود ١٩٢٣ ومطالباً الأمم المتحدة القيام بدورها.

والسؤال الهام هو: لماذا تنكرت إسرائيل للشرعية الدولية وللأمم المتحدة طوال هذه المدة، والآن أعلنت التزامها بتنفيذ قراري ٤٢٥-٤٢٦ من طرف واحد، وذهبت لكوفي عنان تطالبه بأن تقوم الأمم المتحدة بدورها؟ ويمكن البحث عن جواب لهذا السؤال في الكلفة البشرية والسياسية والمادية الباهظة التي دفعتها إسرائيل ثمناً لاستمرار احتلالها لجنوب لبنان، فقد اكتشفت بعد أكثر من عقدين من زمن الاحتلال أن ما تدفعه من كلفة بشرية وسياسية ومادية أكبر بكثير من مزايا ومكاسب الاحتلال، وبأنه لايوجد مجال لاختراق جدار الصمود السياسي اللبناني ولعقد صفقات جزئية معه، وعندها اضطرت للقيام بإعلانها الانسحاب غير المشروط أولاً، واللجوء للأمم المتحدة ولقراراتها ثانياً.

ان مغزى ما أقدمت عليه إسرائيل [الانسحاب من طرف واحد وتنفيذ قراري ٤٢٥-٤٢٦] في جنوب لبنان كبير جداً، ومفيد جداً لنا ويسلحنا بوسيلة معيارية قوية، وسابقة جديدة، بعدما وصلت الاتفاقات البائسة والمفاوضات العقيمة إلى ما وصلت إليه. ولكن هذا يتطلب منا التمسك بالشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة، وعدم التنازل عنها قيد أنملة والرفض الحازم لكل الأطروحات الإسرائيلية التي تنتقص من هذه القرارات أو تلتف عليها. بما فيها الحديث عن تأجير أراضي أو تبادل أراضي، أو تجزئة أراضي تحت أية نسب صغيرة أو كبيرة، ونقطة البداية الصحيحة هي عدم العودة للمفاوضات العلنية أو السرية قبل التزام إسرائيل المعلن بالشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة، ورافعة هذا الموقف تكمن بإعادة بناء الوضع الذاتي الفلسطيني، وتعزيز عوامل صموده الكثيرة والمتعددة، محلياً وعربياً ودولياً وإبقاء خيارات الشعب الفلسطيني مفتوحة بكل اتجاهاتها، والرسالة التي بعثها شعبنا للجميع للعدو والصديق معاً، يوم الخامس عشر من أيار الجاري، بما في ذلك لقيادة السلطة والمفاوضات واضحة جداً، وهي أنه متمسك بحقوقه وأهدافه كاملة، ولن يقبل التنازل عن أي جزء من حقوقه الشرعية، وأنه يختزن كل الطاقات، ويمتلك الاستعداد للدفاع عنها. عبر هذا وحده يمكننا توظيف السابقة الإسرائيلية على الجبهة اللبنانية، وليس عبر الالتزام باتفاقات من طرف واحد والاستمرار بمفاوضات عقيمة، لاجدوى منها، وتوظفها إسرائيل لخلق حقائق امر واقع احتلالية جديدة يومياً ●●

# يجب أن نبحث عن مقومات الصمود في ساحتنا الوطنية*


جميل مجدلاوي

عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين


نبدأ بشكر الأخوة في المجلس الفلسطيني للعلاقات الخارجية ونسجل اتفاقي مع عنوان الندوة «آثار ومخاطر الحل وإعلان الدولة»، ويهمني أن نوضح أن ما سأقدمه في مداخلتي سيعكس رؤية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مع احترامي لكل فصائل المعارضة الوطنية، وذلك حتى لا أحمّل أحداً مسؤولية الموقف الذي سأقدمه، وحتى أستطيع سياسياً، وأخلاقياً أن أقدم الحقيقة كما أراها ونراها في الجبهة، بزوايا واضحة ومحددة وتقديم قراءة للأساس الموضوعي للمخاطر التي وردت في عنوان الندوة.

في البداية نود أن أذكّر بأن الجميع يعرف الخلاف في الساحة الفلسطينية حول أوسلو، ولهذا سأكتفي بالإشارة إلى هذا الاختلاف العميق والشامل حول إتفاقيات أوسلو نصوصاً ومرجعية وآليات للتنفيذ وقوة إلزام أي أن الخلاف يتناول اتفاقيات أوسلو كمحتوى ومنهج سياسي لأنتقل بعد تأكيد هذا الاختلاف إلى تناول موضوع نتجنبه كثيراً في مثل هذه الندوات.

وهو كيف يمكن أن نحاكم بالملموس ما يترتب على هذا الاتفاق، وذاته، والقيادة التي تقوم على تنفيذه، أقصد القيادة الفلسطينية لأن قيادة العدو الإسرائيلي ليست موضوع حديثنا اليوم، كذلك لابد من تناول المؤسسة التي تبنيها وتستند إليها هذه القيادة الفلسطينية، لأنني أعتقد أنه هنا يكمن المقياس الملموس الذي نستطيع أن نلمسه بأيدينا ونستطيع أن نستند إليه في تقييم مدى المصداقية والصوابية التي نسير عليها.

يحضرني ما نقل عن صحفي بريطاني زار إسرائيل في عام ١٩٥٤ بعد أن كان قد إلتقى مع قيادة الثورة المصرية الحديثة يومها، وسأله بن غوريون رئيس وزراء إسرائيل في حينها، ماذا وجدت في القاهرة؟ كان جواب ذلك الصحفي البريطاني، لقد لفت نظري أن هؤلاء الضباط الشبان لم يذكروا إسرائيل أمامي ولا مرة، وكان كل حديثهم حول كيف نبني مصر، فعلق بن غوريون، مباشرة، هذا أسوأ خبر سمعته في حياتي.

أستذكر هذه الواقعة لأبيّن أهمية التدقيق في كيف نبني مجتمعنا وعلى أية أسس؟ وانطلاقاً من أي معايير، كي نعد أنفسنا ونعد مجتمعنا بما يحول هذه الكلاشيهات التي نسمعها كثيراً عن الصمود، وعن التمسك بالثوابت الوطنية، نسمعها من الجميع بما في ذلك قيادات السلطة إلى سياسات وخطط وبرامج عمل.

كما قلت في البداية سأتحدث بوضوح وبدون التطاول على الحقيقة أو التجني عليها، وبدون استفزاز أو تجاوز لمسموحات الحوار الأخلاقية.

ينطوي اتفاق أوسلو بالإضافة إلى المخاطر السياسية الكبيرة الكامنة فيه، على ميكانيزمات وآليات تؤسس لإفساد مجتمعنا الفلسطيني، وتوفر للفساد كل مقومات السيادة في هذا المجتمع، والمسألة هنا ليست أخلاقية. حديثنا عن الفساد لايعني البعد السلوكي والأخلاقي بالدرجة الرئيسية، ولكنه يعني في الأساس بنى مجتمعية وشرائح وفئات اجتماعية.

اتفاق أوسلو وما تلاه وبني عليه من اتفاقات يتيح مساحة واسعة للفعل الإسرائيلي في كل ما يخصنا، في تشريعاتنا وقوانيننا، واقتصادنا، وقواعد الأمن عندنا، وفي حركتنا، فهم الذين يسمحون بالسفر أو لايسمحون، وهم الذين يسمحون حتى بالانتقال بين الضفة والقطاع أو لايسمحون، وهم الذين يتحكمون جوهرياً بالإستيراد والتصدير.. الخ كل هذا يجعل الذراع الإسرائيلية طويلة في تقرير وصياغة مجتمعنا الفلسطيني، وأنا أعتقد ومن خلال معرفتي بالكثير من الحاضرين أن غالبيتكم تستطيعون ومن مواقعكم واطلاعكم أن تتحدثوا بالتفصيل أكثر مني في هذا الأمر.

إن الإتفاقية الاقتصادية (اتفاقية باريس) وما تشكله من تحكم إسرائيلي في البناء الاقتصادي الفلسطيني في جوهره ومن التحكم الإسرائيلي في مفاتيح القوة والنفوذ الإقتصادي ستمكن إسرائيل من التحكم في توليد رموز وفئات وشرائح اجتماعية ترتبط مع إسرائيل بوشائج كبيرة من المصالح لأن في يدهم السلطة والقرار، ويعرف بعض الحضور من رجال الاقتصاد الكثير من الوقائع والتفاصيل التي توضح ذلك.

الموضوع الآخر، هو سوء الإدارة وما اعتدنا على تسميته بملفات الفساد، التي أظهرتها كل التقارير الرسمية التي تعلقت بهذا الأمر، بدءاً من تقرير لجنة الرقابة، وتقرير المجلس التشريعي وتقرير اللجنة الرئاسية.. الخ التي أكدت كلها أن هناك سوء استخدام للإدارة والسلطة والنفوذ، وتحويل الموقع الرسمي إلى وسيلة للإثراء وتقديم المصالح الخاصة على حساب المجتمع والصالح العام.

كل هذه المسائل أكدتها السلطة في تقاريرها الرسمية، ويرتبط بذلك كله، محاولة إفساد منظومة القيم التي تحكم مجتمعنا الفلسطيني، عبر إشاعة مناخات الجشع الاستهلاكي الرديء الذي يتجاوز في العديد من جوانبه الكثير من بلدان الجوار، بالإضافة إلى تشجيع مناخات التسابق من أجل مراكمة المصالح والامتيازات الخاصة.

(الجشع الاستهلاكي الذي يسأل عنه الأخ الوزير أحمد عبد الرحمن يستطيع أي واحد منا أن يلمسه، القصور، والفيلات، والثلاث شقق المفتوحة على بعض، بالروفات، بسيارات آخر موديل التي تصل أحياناً إلى ثلاث وربما أربع في المرافقة، إنزلوا وشاهدوا البضائع الموجودة في الأسواق لتحددوا اتجاهات الإنفاق).

نحن نفهم على بعضنا، والحضور بمستوى يمكنه من فهم وتدقيق ما أقول.

أنا أدرك أيها الأخوة، أيها الزملاء، أيها الحضور أن ما أطرحه من قضايا إنما يشكل موضوعات الخلاف الحقيقية في المجتمع الفلسطيني، ولهذا من الطبيعي أن تظهر مثل هذه الهمهمات والاحتجاجات والملاحظات التي نشاهدها في هذه القاعة، ولهذا أرجو أن «نطوّل بالنا على بعضنا البعض».

فهذه رؤيتنا كمعارضة، أريد أن أقول أن الفئات والشرائح التي بدأت تتشكل نتيجة الحصول غير المشروع وغير الطبيعي على الثروة، وارتباطها مع فئات تثرى وتزداد قوة وترتبط مصالحها بوشائج واضحة مع الإسرائيليين، هذه كلها باتت تشكل أقساماً تتزايد سلطة ونفوذاً لفئة تحكمنا، وتحكم مجتمعنا، بحيث لايعود في هذه الحالة الخطاب السياسي والكلاشيهات الخاصة بالحديث عن الثوابت الوطنية كافياً لكي يطمئننا بأننا نسير في الإتجاه الصحيح، غير أنني أسارع فأقول أن هذه المقدمة، لاتعني أننا قد وصلنا إلى قاع البئر، ولا تعني أن الطريق قد أغلق، أو أن هذه التداعيات السلبية قدرٌ لايمكن ردّه، ولكنها تداعيات سلبية وضارّة، لازالت حتى هذه اللحظة في الحدود التي يمكن أن نوقفها، وأن نفتح الإمكانيات لتداعيات أخرى بشكل يعيد الاعتبار من جديد إلى سياسات ومقومات وعوامل الوحدة والتماسك والنهوض، وفي تقديري أن ذلك يرتبط بموضوع ندوتنا الرئيسي بشكل مباشر، أقصد موضوع الدولة الفلسطينية.

فإعلان سيادة الدولة على أرض فلسطين، إذا ما تعاملنا معه بشكل يحوله إلى مشروع كفاحي فعلي، وليس مشروعاً بالإتفاق، أو التواطؤ أو المساومة مع الاحتلال الإسرائيلي، وإذا استندنا إلى سياسة صائبة، وإلى معالجة مخاطر البناء المجتمعي التي أشرت إليها يمكن أن يشكل ـ إعلان السيادة ـ إمكانية واقعية لرافعة نبني عليها منظومة كاملة من السياسات الداخلية والخارجية التي تخرجنا من دائرة التراجع والإرتهان والضعف التي نعيشها الآن.

كيف يمكن أن يتحقق ذلك، من وجهة نظرنا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين؟

قلنا في السابق ومنذ أن بدأ الحديث عن إعلان الدولة في الفترة التي سبقت ١٩٩٩/٥/٤ أن إعلان

الدولة ينطوي على ثلاثة إحتمالات، لازالت قائمة:

الاحتمال الأول: أن يكون هذا المشروع ملهاة لشعبنا يتلهى بها إلى أطول مدى ممكن.

الاحتمال الثاني: أن ينطوي هذا المشروع على مخاطر حقيقية تتعلق باستقلالنا وسيادتنا الوطنية.

أما الإحتمال الثالث، فهو المشروع الكفاحي، وهذا ما سأتناوله في محاولة للإجابة على كيف يمكن أن ينطوي مشروع إعلان الدولة وتجسيدها على أرض فلسطين على مشروع كفاحي فأقول:

أولاً: علينا أن ننطلق من التأكيد على أن إعلان سيادة الدولة ينطلق من إعلان الاستقلال الذي صدر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة في الجزائر في ١٥/١١/١٩٨٨، وليس من اتفاقيات أوسلو، وليس مما يمكن أن ينتج من مساومات بين المفاوض الفلسطيني والإسرائيليين.

لأن الإنطلاق من إعلان الاستقلال الوطني يعني بالضرورة وبالتأكيد تكريس شرعية هذا الإعلان، عبر شرعية م.ت.ف باعتبارها الممثل الشرعي لشعبنا الفلسطيني في كل أماكن تواجده في الوطن والشتات.

كذلك فإعلان تجسيد دولتنا على أرض فلسطين إنطلاقاً من إعلان الاستقلال يبقي أبواب الحل التاريخي مفتوحة، فإعلان الاستقلال يتحدث عن فلسطين التاريخية ثم يتحدث عن الظلم الذي أوقعه القرار ١٨١ بشعبنا، وهو القرار الذي نستند إليه في دعوتنا لإعلان سيادة الدولة التي تبقي أبواب الحل التاريخي مفتوحة، كذلك فإننا نبني أيضاً على الاعتراف الواقعي القائم فعلاً بهذه الدولة من أكثر من مئة دولة في العالم.

وهذا الإعلان يعني أننا لانرهن إعلان تجسيد دولتنا للمفاوضات، ولاتفاقيات أوسلو، والفهم المختلف عليه للقرار ٢٤٢، ففي الساحة الفلسطينية رأي يقول أن تنفيذ اتفاقات أوسلو لايعني تنفيذ القرار ٢٤٢، وهناك رأي يقول أنها تعني تنفيذ القرار ٢٤٢، وفي رأيي أنه لاتوجد فوارق كبيرة بين القولين، لماذا؟

لأن القرار ٢٤٢ لايعني بالنسبة لإسرائيل الإنسحاب الكامل من الأراضي التي احتلت في عام ١٩٦٧، وأصبح واضحاً أن الغموض في اتفاقيات أوسلو كان يفسر دائماً لصالح إسرائيل.

ثانياً: بعد الإنطلاق من إعلان الاستقلال، وحتى نتجاوز التوكيدات والكلاشيهات التي لاتسمن ولاتغني من جوع، علينا أن ننفذ قرارات المجلس المركزي في دورته الأخيرة بغزة في شباط ـ فبراير ـ الماضي.

وأقول باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن هذه القرارات تشكل أساساً صالحاً يمكن أن نبني عليه لتوفير مقومات الصمود الآن والنهوض لاحقاً، ولكن ـ ومرة أخرى ـ أين نبحث في ذلك؟ هل نبحث عما يدور في واشنطن، وأوسلو، واستوكهولم وغيرها من العواصم، أم نبحث هنا في ساحتنا وعلى أرضنا الفلسطينية؟ الجواب الذي نقدمه هو أن نبحث في ساحتنا الوطنية لأن العناوين الأخرى تبقى ملكاً للقيادة التي تديرها، ولايستطيع أحد منا أن يعرف ما هو الصحيح وما هو الخطأ فيها.

ما يمكن أن نعرفه هو ما نبنيه لمجتمعنا، وما نلمسه بأيدينا.

وفي هذا السياق، فقد إنعقد المجلس المركزي في دورته المذكورة في ٢/٢ وصدرت عنه مجموعة من القرارات منها قرار يقول بأنه يجب أن تعود مؤسسات م.ت.ف للعمل وفقاً للوائحها وأنظمتها الداخلية، واليوم يكون قد مر على انعقاد المجلس المركزي ما يقارب الأربعة أشهر في الوقت الذي يجب أن يعقد وفقاً لنظامه كل ثلاثة أشهر، هذا هو أول تجاوز لقرارات المجلس المركزي.

قرر المجلس أيضاً إعلان تجسيد سيادة دولة فلسطين خلال هذا العام وعلى ضرورة إتخاذ كافة الإجراءات والخطوات والاتصالات اللازمة لذلك، وكلف المجلس المركزي اللجنة التنفيذية بمتابعة استكمال أعمال اللجان التي شكلها، بما فيها لجنة الدستور واللجان وخطط البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني، وإعداد التشريعات اللازمة لذلك، أنا عضو مجلس مركزي، وعضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، وتتيح لي هذه العضوية أن أطل على ما تبحثه اللجنة التنفيذية عبر رفيقنا عبد الرحيم ملوح عضو اللجنة التنفيذية، وما تبحثه رئاسة المجلس الوطني عبر رفيقنا تيسير قبعة نائب رئيس المجلس.

ومن هذا الموقف أقول لكم بأنه لم يحدث شيء جدي على هذا الصعيد، وهنا بصراحة يمكن لنا أن نبحث عن الخلل، وهنا يكمن اهتزاز الثقة فيما نأخذه من قرارات.

وأخيراً، وحتى لانكتفي بالنقد، فإن ما نقترحه لتحويل ما أسميته (كلاشيهات) أي ما نسميه ونعلنه جميعاً من اتفاق على الثوابت الوطنية إلى سياسة واقعية فإنني أقترح مايلي:

١ـ استكمال منظومة القوانين التي توحد وتنظم حياة المجتمع الفلسطيني، فهذه المهمة لازالت قائمة ومطلوبة وضرورية للبناء.

٢ـ البدء بإجراء انتخابات المجالس البلدية والقروية، لتشكل سنداً ديمقراطياً، ومنتخباً للدولة العتيدة التي نسعى إليها، وبداية لتفعيل الدور والطاقات الجماهيرية، لقد آن الأوان لتجاوز سياسة التعين في هذه المجالس التي تحولها إلى ملاحق لوزارة الحكم المحلي وغيرها من أجهزة السلطة.

٣ـ وضع سياسة وقرارات مباشرة لترشيد البنية الاقتصادية، وترشيد الانتاج والاستهلاك وتحديد أولوياته، كل ذلك على طريق بناء اقتصادي تنموي يمكننا من الصمود في وجه هذا العدو الصهيوني وسياسات الحصار والضغط والابتزاز التي يمارسها علينا.

٤ـ استكمال عناصر ومقومات وهياكل الوحدة الوطنية، لتشكل صمام الأمان والرافعة التي تحمل المشروع الوطني الفلسطيني وتدافع عنه وتسير به إلى الأمام، بما في ذلك الإفراج عن المعتقلين السياسيين وتحريم الاعتقال السياسي، وتوحيد ودمقرطة المنظمات والاتحادات النقابية والمهنية والجماهيرية والانتخاب الديمقراطي لهيئاتها القيادية، ومتابعة الحوار الوطني الفلسطيني الشامل وتوفير المناخات اللازمة لإنجاحه.

٥ـ الإعلان في الوقت المناسب، وقبل نهاية العام، الموعد الأقصى لإعلان سيادة الدولة، عن إنتهاء ولاية أوسلو، والمؤسسات التي انبثقت عنها، مؤسسة رئاسة السلطة، المجلس التشريعي، الحكومة، وكل ما انبثق عن هذه الاتفاقيات من مؤسسات، واعتبار المجلس المركزي الفلسطيني، أو من يكلفه مرجعية مؤقتة، تهيئ لنا هيكل الدولة ومؤسساتها، وقوانينها انطلاقاً من وثيقة الاستقلال التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني في عام ١٩٨٨، وعلى أساس ديمقراطي انتخابي، يقر ويجسد التعددية الفكرية والسياسية في مجتمعنا، ومشروعنا لذلك المطلوب هو إجراء انتخابات تعتبر دولة فلسطين كلها دائرة انتخابية واحدة، لأن نظام تعدد الدوائر الانتخابية يُتيح إحياء وتعشيش وسيادة قيم وأنماط سلوك ضار في مجتمعنا، كالعشائرية والجهوية واستخدام النفوذ لترغيب وترهيب الناخبين وغيرها.

٦ـ تأكيد الترابط الوثيق بين بناء الدولة وهياكلها، وبين البناء الفلسطيني الأشمل في الوطن والشتات، أي إعادة بناء مؤسسات م.ت.ف على أسس وطنية وديمقراطية تتسع لكل الطاقات والقوى على اختلاف طيفها الفكري والسياسي.

فالمنظمة أوسع من مشروع الدولة في تمثيلها لشعبنا في الوطن وفي الشتات، وتستطيع أن تحرر نفسها من إلتزامات وقيود الدولة التي تحد من تصديها لمتطلبات استمرار الصراع ببعده الاستراتيجي مع هذه الغزوة الصهيونية لبلادنا.

٧ـ يرتبط ذلك كله بتأكيد تمسكنا بقرارات الشرعية الدولية وأولها القرار ١٩٤ الذي ينص على حقنا في العودة إلى الديار التي شردنا منها في عام ١٩٤٨.

هكذا يصبح في تقديري مشروع تجسيد دولتنا على أرضنا الفلسطينية، مشروعاً كفاحياً يحظى بإلتفاف الغالبية الساحقة من أبناء شعبنا في الوطن والشتات، وسيلهب المشاعر الوطنية، ويفتح أبواب الصمود، والصراع الجدي ضد الاحتلال والعدوان الإسرائيلي ومخططاته.

لكن الأمانة تقتضي القول أن هذا المشروع يحتاج أول ما يحتاج إلى قيادة تتحلى بأقصى درجات النزاهة، ونكران الذات، والصبر والتحمل، وطول النفس وعدم الخشية من أية فزاعات، لا من فزاعة القيادة البديلة أو فزاعة اللعب على تعدد المسارات العربية وغيرها، ينبغي أن لاتخشى قيادة المشروع الوطني من هذه الفزاغات، وتستند وتثق بقدرات شعبنا واستعداده للصمود والكفاح.

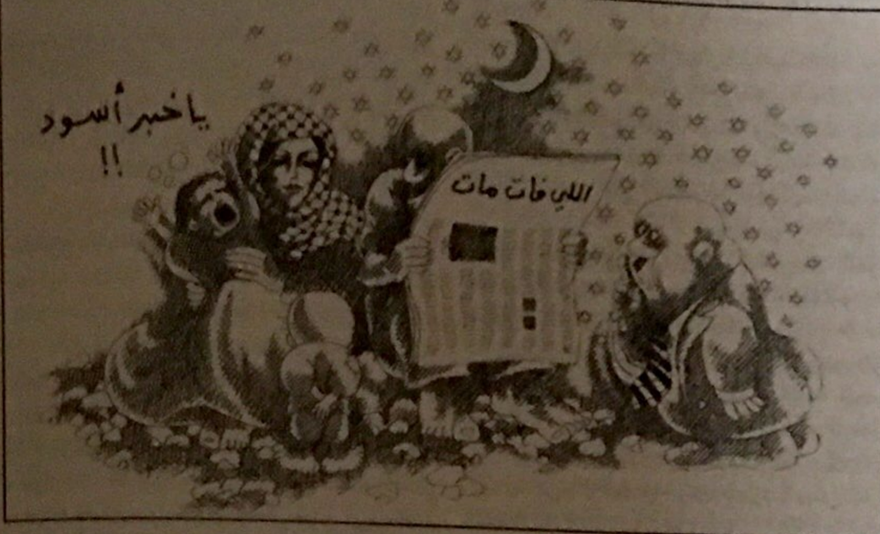
هذا الأفق، هو الأفق الوحدوي الديمقراطي الذي يعمل على توحيد كل صفوف الشعب، وتجميع طاقاته وإمكاناته، بما يمكنه من كسب المعركة في نهاية المطاف ●●

(*) نص مداخلة ألقاها الرفيق جميل مجدلاوي في ندوة أقامها «المجلس الفلسطيني للعلاقات الخارجية» في الوطن تحت عنوان: «آثار ومخاطر الحل وإعلان الدولة».

# ظلال الهزيمة ودور المثقف العربي

عارف سليمان
عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

لقد دخلت الأمم والدول والشعوب قاطبة الألفية الثالثة وهي تحمل قدراً من التفاؤل والآمال الكبيرة لتجاوز واقعها الراهن نحو مستقبل أفضل أكثر أماناً ورفاهية وسلاماً، ونحو تجاوز الأزمات الداخلية المختلفة، وتعزيز آفاق التطور الصاعد.. والجميع يحاول أن يبحث عن مكان أفضل له تحت الشمس يحتمي فيه من طغيان الزمن ومفاجآته وبغي القوى الكبرى، وهجوم الرأسمالية بجلبابها وشكلها الجديد «العولمة» التي تسعى لتحويل دول العالم وقومياته وشعوبه إلى أنماط مستنسخة من ضلع الإمبريالية العاتية.




ولايشذ العالم العربي عن هذا الواقع الراهن، فهو يدخل الألفية الثالثة بدوله وشعوبه متفائلاً بغدٍ مشرقٍ وواقع أفضل، ويرنو إلى البعيد الأكثر استقراراً وازدهاراً. بيد أن هذا التفاؤل رغم تماثله مع إشراقة الشمس وضوء الصباح، ورغم أهميته في امتلاك العزيمة والقرار. إلا أنه أقرب إلى الحالة الوجدانية والتمنيات منه إلى ملامح وتجليات الواقع الراهن. فالتفاؤل حتى يكون دافعاً للفعل الإيجابي يجب أن يكون مستنداً إلى إرهاصات ومفاعيل الواقع الراهن، وليس إلى تداعيات الوجدان وتمنيات النفس، كي لايتحول التفاؤل إلى حالة إيمانية فطرية أو غريزية ليس إلا، فاقدة لديناميات الواقع واتجاهاته الموضوعية.

وإذا كانت الألفية الثالثة تفرض نفسها كفصل تاريخي في حياة الأمم والشعوب للوقوف أمام أوضاعها وتطلعاتها وأزماتها وبرامجها وخططها للنهوض البنيوي نحو المستقبل. فإن دخولنا نحن العرب في هذه الألفية يستدعي حتماً أن نعيد طرح الأسئلة التي تمس ماضينا وحاضرنا ومستقبلنا. مرة ثانية وعاشرة، كيف كان ماضينا البعيد، وكيف كان ماضينا القريب.. وما هي طبيعة الواقع الذي نعيش كأمة عربية..؟ هل حققنا أحلامنا، وحافظنا على هويتنا القومية العربية أمام الآخر..؟

هل حققنا للإنسان العربي حياة تليق بإنسانيته وكرامته وتاريخه وطموحه وآماله؟ هل ارتفعنا إلى مستوى الأمم المتطورة والمتقدمة؟ هل استعدنا حقوقنا المستلبة، أين فلسطين العربية.؟!

ليس من الحكمة في شيء أن نجمّل صورة واقعنا العربي الراهن بدون أسانيد، وليس من الموضوعية أن نماثل الواقع بالرداءة والانحطاط بدون أسانيد.. إنما المطلوب قدراً أعلى من الموضوعية وقدراً أعلى من رؤية مناحي وزوايا الواقع العربي بقناديل البحث العلمي والموضوعي وليس بأدوات النرجسية والذات.

ربما الإلتزام بهذا المنطق والمنهجية، تقودنا إلى الإعتراف الصريح بأن الواقع العربي يعيش حالة الهزيمة الشاملة بكل تجلياتها أمام الآخر، الأجنبي، الامبريالي ـ الصهيوني. وأمام الذات المتخلفة والمتحصنة بأنانيتها وضعفها، تلك الهزيمة التي مازالت تلقي بظلالها على الحالة العربية حكاماً وشعوباً، معارضة وموالاة، نخباً وجماهير، اقتصاداً وسياسة، ثقافة وأدباً وقيماً. حيث يكاد وشم الهزيمة يرتسم على جسد الأمة العربية بأسرها.

ونحن هنا لانعني بالهزيمة، مفهوم الإنكسار العسكري أمام الجيوش والآلة العسكرية الأجنبية فحسب. إنما نعني المفهوم الأشمل والأعم والكامن قبل الظاهر.. أي العجز والتخلف. وفقدان الرؤية والبوصلة والمسافة الحضارية بيننا وبين الآخر.. والاستجابة لشروط وضغوط القوى الأجنبية الطامعة في سلب إرادة الأمة العربية ومواردها..

إن هذا المفهوم للهزيمة يطال الحالة المعنوية والنفسية والسلوكية للإنسان العربي والبنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبنية القيم والمثل واندحارها أمام قيم العولمة وطغيانها، وحالة التوازن والتماسك المجتمعية.

وليس هناك أقسى من الاعتراف بالهزيمة، لأنها تحمل في معناها ووقعها دونية وضعف الذات وسلبيتها، بيد أن الهزيمة معطى قسري موضوعي ساهمت الذات في تكوينه، ولايجوز إدارة الظهر له تحت دعاوى الكبرياء والعزة والأنفة. فالإعتراف بالهزيمة نقطة تحول إيجابية في حياتنا، بينما تصوير الواقع عنوة «انتصار» نقطة تراجع نحو الخلف، وعبور الهزيمة لايبدأ إلا باستيعاب دروس الهزيمة والنكسات والكبوات.

وثمة مظاهر للهزيمة العربية في الواقع الراهن متعددة ومتشعبة ولاتقف عند حدود معينة..

أولها: الحالة الراهنة للإنسان العربي الذي يكابد مفاعيل الإحباط واليأس والسلوك والفعل اليومي الذي لايدلل على عافيته وتماسكه. كأنه يسلك طريق اللامبالاة والانكفاء على الذات هروباً من الواقع المرير الذي هزم آماله وكبرياءه الوطني والقومي والإنساني، حيث فقد ثقته بحكامه وقياداته ومرجعياته ومؤسساته المجتمعية، وبدأ الشك عنده يطال بديهيات ومفاهيم تاريخية وتراثية عربية وتحول إلى إنسان مسكون بالقلق والتيه واللاتوازن،

ويعتمره صراع داخلي بين الإحباط والاستكانة والتمرد والعناد، بين علياء التاريخ والتراث والروح القومية وأحلام الوطن.. وبين واقع قطري بغيض وحاضر ذليل تغيب فيه كبرياء الأمة وروحها ووجدانها وثقافتها وهويتها، بين إدراك عوامل القوة الكامنة ومظاهر الضعف الظاهرة.

تلك ثنائيات في الواقع المأزوم، إما أن تدفع المواطن باتجاهات مختلفة للفعل السلبي خارج دائرة العقول كنشاط الحركات الإسلامية العنفية في بلدانها في مصر، والجزائر، وغيرها.. وحركات الهجرة والتكفير.

وأما باتجاه هجرة الواقع وامتشاق سلاح المقاومة لعدو متصور وموهوم وبعيد في أكثر من زمان ومكان، كالإنخراط في صفوف الفصائل الأفغانية، أو الشيشانية، أو البوسنية لنصرة الإسلام..!! في حين أن نصرة الإسلام تستدعي النضال ضد الغزوة الصهيونية لتخليص القدس الشريف من رجس الغزاة.. لكن الأمر يتعلق موضوعياً بالرغبة بالهروب من الواقع العربي الذي لايوفر مقومات الإشباع الوطني والقومي وحتى الديني للمواطن.

وقد يهجر المواطن دوائر الفعل الوطني والقومي، والابتعاد عن الأحزاب السياسية وأنشطتها اليومية، والغرق في هموم وموجبات الحياة اليومية المعيشية. بفعل عدم قدرة هذه الأحزاب على طرح البدائل الصالحة والموثوقة النقيضة لبرامج وبدائل الأنظمة الحاكمة، ولعدم قدرتها على تقويم الحال العربي أو القطري.

ثانياً: لايحتاج المرء إلى كبير عناء لتلمس مكابدة المواطن العربي لتبعات الجوع والفقر والبؤس والتهميش، وضنك الحياة، ونسب الأمية المرتفعة في مختلف الأقطار العربية، وضعف الرعاية الصحية والاجتماعية، وازدياد التفاوت الطبقي والحضري داخل القطر الواحد.. ويلقي بتبعاته على وحدة المجتمع وتماسكه.

ويزداد الأمر سوءاً حين تغيب الحريات العامة، وتُغيب الديمقراطية السياسية والاجتماعية في مؤسسات المجتمع العربي، وتسود قوانين الطوارئ باسم الدفاع عن الوطن، ويمارس القمع والإرهاب وتكميم الأفواه ويتم اغتيال الكلمة الجريئة، ويتحول الإعلام المرئي إلى أداة لتمجيد النظام، والصحافة إلى تصريحات يتفوه بها المسؤولون.. لايمكن فهم هذه العناوين والمفردات إلا تجليات لأبعاد الهزيمة بمعناها الأشمل والتي يصنعها حكاماً ومستغلين طبقيين ورأسماليين ومعولمين.

ثالثاً: ونجد تجليات الهزيمة في المنحى الهابط لمستويات التنمية الاقتصادية، ومستوى التطور التكنولوجي والصناعي، ومستوى التنمية البشرية والاجتماعية، في حين أن الأقطار العربية تملك مقومات التطور والتنمية على أكثر من مستوى.. من جغرافيا متنوعة المناخ والطبيعة وما تختزنه من موارد وخامات، ومن عقول علمية حاضرة ومهاجرة، ومن رؤوس أموال مبعثرة ومهاجرة.

ولعل مقارنة موضوعية بين مستويات التنمية بالأقطار العربية، وبين الدولة العبرية التي لم يمض على إنشائها خمسين عاماً، تفصح بجلاء عن حجم المفارقة والهزيمة ومظاهرها.

فالناتج القومي لإسرائيل يصل إلى ٨٥ مليار دولار، في حين أن الناتج القومي لأربعة دول محاطة بها لايصل إلى هذا الرقم..!!

رابعاً: ولعل التجلي الآخر للهزيمة، ما تتعرض له الأرض العربية من اغتصاب، وتشويه منذ قرن من الزمان.. فاحتلال فلسطين وتهويدها، وأراض عربية أخرى. ونسيان أو تناسي أراضٍ عَربية على أطراف القطرية العربية، ونشوء محميات لاتملك مقومات الدولة السياسية، وتكوّن قطريات عربية ترسخت جذورها في الفكر العربي وعاجزة عن حماية كيانها ومعرضة لتدخلات الأجنبي المستمرة.. كل ذلك جعل من موضوع الوحدة العربية أمراً في غاية الصعوبة، إن لم يكن في دائرة المستحيل في نطاق الحال المرئي، وسيادة الثقافة القطرية.

الأمر الذي يستدعي طرح رؤية وصيغة جديدة للعمل القومي والوحدة العربية يتم في إطارها تأصيل وتعميق الفكرة القومية وموضوع الوحدة العربية، وطرح رؤية تراعي فيها الراهن القطري بحكم تجذره وبحكم عدم تجاوزه بالشعارات، مع إيقاظ الحلم الكامن في القومي التاريخي والثقافي والاقتصادي لما له من جدوى وأفضليات لمستقبل الأمة العربية وأقطارها.

وإذا جاز لنا أن نؤكد على مظاهر الهزيمة، فالإجازة تستوجب رؤية مظاهر الممانعة للهزيمة ومظاهر قوة ومكونات وإضاءات دالة على إمكانية النهوض.. كما تستوجب أيضاً طرح السؤال كيف نعبر الهزيمة..؟ وكيف نغير الواقع بمعطياته القاسية والتي تلفنا وتحيط حياتنا من كل اتجاه..؟

ثمة شروط عديدة لمواجهة هذا الواقع لايمكن حصرها في نقاط كما لو أنها وصفة طبية تحتوي حبات من الدواء في حال تناولها سيعود الحال العربي إلى عافيته.. إنما الأمر يحتاج إلى رؤية غارقة في المستقبل وكيفية تكوينه، وباحثة عن شروط بناء وتنمية الإنسان العربي لتكون صانعاً ماهراً لمستقبله. وهذا أمر تستوجبه منهاجية علمية للتعامل مع الهزائم والأزمات، وهي المنهاجية التي لاتغرق في الشعار والايديولوجيا، ولاتذوب في الواقع تحت وطأة جبروته وقسريته.. منهاجية تأخذ من الأيديولوجية سحرها وروحها العلمية، ومن الواقع موضوعيته وروحه المتمثلة بالحركة والتطور، منهاجية تعترف بالواقع وتنقده وتعري مساوئه ومثالبه وتوصل المواطن بواقعه وطموحه، وتنهي اغترابه عن وطنه وشعبه وتراثه وقيمه.

ولايخال المرء أن هذه المنهاجية أمراً ميسوراً عند الساسة والحكام ففي عهدهم وتحت عباءتهم تسربت ثقافة الهزيمة وتمّ إعادة إنتاجها مرات ومرات في محاولة لتحويلها إلى حالة عامة سائدة.

بيد أن جبهة ثقافية عريضة ـ أدبية، فنية، شاعرية ـ مسرحية، أكاديمية من نخب وأفراد مازالت عصية على الذوبان في مجرى الهزيمة وظلالها، قادرة على منع تحوّل الهزيمة من مظاهر ومؤثرات عابرة، إلى حالة كلية في الروح والجوهر. وقادرة على الحفاظ على التراث الوطني والقومي والتاريخي لأمة عربية يعبق تاريخها بحضارات القوة، وقوة الحضارات، وقادرة على الحد من مؤثرات ثقافة العولمة التي تتسرب إلينا كما تتسرب المياه من ينابيعها.

حتماً مازال الواقع العربي بمساحاته الاجتماعية والاقتصادية والروحية يحتاج إلى دور المثقف الوطني والقومي، وإلى دور الكاتب بإنتاجه الأدبي والروائي والتراثي، وإلى مقالة الصحفي المهورة بكبرياء الوطن وإلى رواية الإنسان العربي، وإلى قصيدة الحلم، وأغنية الشعب والتراث وإلى رسالة كل المثقفين والكتاب والشعراء والفنانين والأدباء والأكاديميين الذين لاتزال تسكنهم حياة وهموم الأمة.

وحين نقول بأن الجبهة الثقافية مؤهلة لأن تشق طريقاً مغايراً في ظلام وعتمة الواقع، فإننا نقصد بأن المثقف في بحثه عن الحقيقة لاتوقفه الحواجز السياسية والأيديولوجية والحزبية كما السياسي الذي قل ما يستطيع أن يتخطى مثل هذه الحواجز. الأمر الذي يعني أن الكاتب والمثقف والشاعر أكثر قرباً واندغاماً بالواقع وأكثر موضوعية في تعامله مع أحداثه وإرهاصاته، ولطالما عبّرت القصة والرواية والشعر والمسرحية واللوحة الفنية عن الواقع العربي، والهزيمة العربية بأدق وأجمل ما يكون التعبير، مما ألهب مشاعر الشعب، وأيقظ الأحلام المكبوتة والمكسورة في صدور مطلق الجماهير. لكن السياسي والحاكم لطالما استطاع أن يحوّل هذا الفن التعبيري الواقعي، وهذه الرغبات المكبوتة إلى مجرد عمليات تنفيس وتسلية مؤقتة للمواطن العربي ليغرقه مجدداً في لجة اليأس ودائرة الإحباط.

ثمة دور مطلوب، وحاجة موضوعية لإنساننا العربي.. نحتاج إلى المثقف ليقوّم دور السياسي، ونحتاج إلى السياسي المثقف والملتزم في آن ●●

## المسيرة التفاوضية إلى أين؟

# استحقاقات الحل النهائي وتركة المرحلة الانتقالية

أحمد جابر

ثمة معضلتان أو ربما هي واحدة برأسين، تواجه من يريد الكتابة عن مفاوضات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية المستمرة بتقطع وخجل، وسط دعوات لتسريعها أو نسفها أحياناً، أشبه برقصة التانغو، بما فيها من إثارة وبرود متخشب، عذوبة بالغة وعدوان ساحق. الوجه الأول لمعضلتنا، هو أن هذه المفاوضات هي حدث مهم، يجب الكتابة عنه وتغطيته، ولكن الحدثية التي تجلل الموضوع مستمرة في الزمان والتكرار، حتى ليخيل للمرء أن ليس من جديد يضيفه، وهذا هو الوجه الثاني. ولعل ما يغري في الكتابة عن هذه المفاوضات إنما هو في الحقيقة الجانب الفني منها، أو لنقل قرابتها مع الرقصة الشهيرة، وإن كانت قرابة بالشكل فقط، فالراقصون هنا - المفاوضون - يفتقدون للأسف لأصالة الرقصة ذاتها، ويصرون على الاحتفاظ بجانب واحد من جوانب القرابة الشكلية، فهم خالون من أي إثارة، ولكنهم باردون متخشبون، عدوانيتهم ليست أصيلة وتراجعهم - الإسرائيليون - هوليودي غير قابل للتصديق، وتمردهم - الفلسطينيون - يذكر بالراعي الكذاب الذي لم يكتف الذئب بأكل خرافه بل أكله معها.

انطلاقاً من ذلك ستبدو أي مقاربة (فنية) إن صح التعبير، هزلية وغير مجدية، مما يعيدنا ثانية إلى السياسة، باعتبار ما يحدث (على ذمتهم) هو ضرب منها، محاولين مقاربة ما يحدث، رصده، فهمه إن أمكن واستكشاف الطريق الذي تذهب إليه الأمور.

هناك دروس تفرضها علينا المسيرة (السلمية)، علينا أن ننتبه لها، وأن نحرص على ملاحظتها:

أولاً... كلما ارتفع ضجيج الكلام والتهديد المتبادل، وكلما كان هناك تصعيد فان ذلك ينبئ بتقدم وزحزحة، تفاجئ أولئك المأخوذين بالاختناق الذي يغلب عليه الافتعال.

ثانياً... كل إنكار للمفاوضات السرية، مسودات الاتفاقات المتسربة، ينبئ بوجودها الفعلي، وكلما افتضحت قناة سرية دلنا ذلك على وجود أخرى تجري التغطية عليها.

ثالثاً... أزمات الحكومة الإسرائيلية ليست سوى مؤشر لتصلب قادم، يدفع فيه الفلسطينيون عادة من لحمهم الحي ثمن الأصوات التي ينبغي لباراك أن يحصدها في استطلاعات الرأي.

ومع اقتراب لحظات الحسم لاستحقاقات الوضع النهائي، نلاحظ ارتفاع درجة الاحتقان الذي يأخذ مداه بارتباط هذا الاستحقاق بما لم ينفذ من سابقه، كما هو حال اتفاقية شرم الشيخ التي جاءت أصلاً للمساعدة على تنفيذ أوسلو، والتي تنتظر تطبيق المرحلة الثالثة من الانسحاب، ما تصل بموجبه نسبة الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية إلى 90% من الضفة الغربية، ويتطلب أيضاً إطلاق سراح الأسرى وفتح الممر الآمن الشمالي وحل المشكلات الاقتصادية التي تزداد تعقيداً كأثر رجعي لاتفاق باريس سيئ السمعة. من الواضح تماماً أن الحكومة الإسرائيلية تسعى للحصول على أقصى قدر من التنازلات من الجانب الفلسطيني قبل تنفيذ التزاماتها، وفي هذا السياق تلجأ إلى أساليب متعددة إضافة إلى استغلال الأزمة الحكومية، ما سنناقشه لاحقاً.

فبدءاً بالحرب الكلامية التي تبشر بحرب فعلية عبر تصريحات موفاز (وهو للتذكير الجنرال الذي هرب حافياً من جنوب لبنان) الذي يهدد باقتحام الأراضي الفلسطينية بالدبابات والطائرات، إضافة إلى التعزيزات العسكرية داخل وحول المستوطنات وتسليح المستوطنين، وما تشير إليه التقارير الصحافية من تدريبات إسرائيلية على قمع المظاهرات واقتحام القرى الفلسطينية، ما ينبئ بعواقب وخيمة تفجر الوضع وتفتح باب الصراع الشامل على مصراعيه.

و لعل السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: من يخاف من الحرب فعلاً الفلسطينيون الذين يعلمون تماماً طبيعة الكفاح الذي يخوضونه، وصعوبة هذا الكفاح وحجم التضحيات الهائلة التي يجب أن يقدموها، أم الإسرائيليون الذين تعصف المتغيرات المحلية والعالمية بعقيدتهم العسكرية العدوانية التي أصبحت مدعاة للخجل بعد سلسلة الهزائم التي منوا بها، أم الولايات المتحدة التي تريد استقراراً في المنطقة يحفظ لها كرامتها كقوة عظمى وحيدة بما يجعلها تمنع ولو مرغمة أي تهديد إسرائيلي بنسف جهودها.

نقول هذا الكلام مؤكدين أن القيادة الفلسطينية لابد أن تكون حريصة جداً على حياة كل إنسان فلسطيني، وأن تمنع كل ما يمكن أن يؤدي إلى خسارة جديدة في أرواح الفلسطينيين، ولكن هذا المنع لا يعني قطعياً الاستسلام لتهديدات العدو ومحاولات التخويف والإرهاب التي يحاول بثها.

لنأتِ إلى النقطة التالية وهي أزمة الحكومة الإسرائيلية، وهي كما هو معروف مشكلة دائمة ومزمنة، تعاود الظهور دائماً مع اقتراب الحسم على جبهة المفاوضات لتستخدم في التعطيل والتسويف.

والأزمة مع حزب شاس تجاوزت السلوك التقليدي للحزب المذكور، الذي كانت مطالباته تقتصر على الابتزاز المالي للحكومة لدعم شبكة مدارسه، لتنتقل هذه المرة إلى المطالبة بكلمة مسموعة في المفاوضات، وأن يكون للحزب المتطرف(دينياً) الأقرب إلى البراغماتية سياسياً



(مؤقتاً على ما يبدو) كلمة في الأراضي التي سيتم (التخلي) عنها للفلسطينيين. هذه النقلة المفاجئة في طروحات شاس (والتي لها دلالتها العميقة في بنية الحزب وتحولاته ما يدعو لبحث مستقل) ستترك ولاشك أثراً بالغاً على مسيرة التفاوض وستقيد باراك ـ وهو سعيد على الأرجح بهذه القيود ـ مانعة إياه من الإقدام على أي خطوة حاسمة لحل الإشكاليات العالقة على الجبهة الفلسطينية. ويتعزز هذا الافتراض باستقالة وزراء ميرتس من الحكومة ـ ولسنا مخدوعين طبعاً بمزاعم حمائميتهم ـ ولكن هذه الاستقالات تطرح فعلاً أسئلة حول صلابة ما يسمى بمعسكر السلام الإسرائيلي وجديته، ولكن السؤال الذي يطل برأسه هو لماذا الآن بالذات يعلن حزب شاس عن مواقفه السياسية الجديدة، ولماذا يكون حزب ميرتس مستعداً الآن بالذات للتنازل أمام غريمه رغم عدم وجود ضرورة حاسمة لذلك وبإمكانية إرضاء شاس؟ هل يحتاج باراك إلى شريك غير متعاون في المفاوضات لمزيد من الضغط على الفلسطينيين؟، هذه مسألة تستحق التأمل.

إضافة لما سبق تعمل الحكومة الإسرائيلية على تجنيد أقصى قدر ممكن من الضغوط على الجانب الفلسطيني ابتداءً من الولايات المتحدة، والرئيس كلينتون الذي لن يقصر بدوره في هذه الضغوط باعتبار مشكلته الخاصة، فهو يريد تحقيق شيء، أي شيء على جبهة السلام في الشرق الأوسط قبل مغادرة مقره في البيت الأبيض، ومن هنا المحاولات الدؤوبة للضغط على الرئيس عرفات لإقناعه بالتنازل عن (تصلبه) والذهاب إلى القمة الثلاثية بعقل مفتوح على العروض الإسرائيلية.

تضاف إلى هذه الضغوط السلسلة الطويلة من التسريبات التي تتحدث عن الوصول إلى حلول وسط على مجمل قضايا الحل النهائي، ابتداء من القدس واستعداد اسرائيل لتسليم أحياء فيها للسلطة، أو تقاسم السيطرة في وادي الأردن وتبادل الأراضي مع المستوطنات، والالتفاف على قضية الأسرى عبر إطلاق ثلاثة معتقلين فقط وما تم تسريبه حول الوصول إلى حل لمشكلة اللاجئين عبر الموافقة على عودة 4000 عائلة سنوياً ضمن إجراءات لم الشمل وبما لا يتجاوز الـ 50000 عائلة على الأكثر.

القيادة الفلسطينية تواصل حتى الآن من جانبها رفض الضغوط، عبر الإصرار المستمر على تنفيذ الاتفاقات الموقعة وصولاً إلى إعلان الدولة الفلسطينية في الثالث عشر من أيلول على الضفة وغزة بما فيها القدس كعاصمة لدولة فلسطين مع التمسك بحق العودة للاجئين وإطلاق سراح الأسرى، رابطة أي تفاوض حول المرحلة النهائية بتنفيذ كامل للاتفاقات الموقعة.

حتى الآن هذا جيد، ولكنه يحتاج إلى استكمال، عبر حماية الموقف السياسي المتماسك بالتفاف شعبي قادر على التصدي للضغوط ومحاولات جر القيادة إلى اتفاق بائس جديد، ما يشترط الارتقاء بهذا الموقف ليستجيب لمصالح أغلبية الشعب.

ما يدفع إلى هذا الكلام ليس عدم الثقة (وهذا وارد) ولكن تجربتنا مع القيادة المتنفذة مريرة ومخيبة للآمال، وبمقدار ما نعرف قدسية القضايا المذكورة بالنسبة للشعب الفلسطيني وصعوبة إن لم يكن استحالة تجرؤ أي طرف فلسطيني على التنازل عنها، إلا أننا ندرك أيضاً حجم الضغوط الهائلة التي سيتم إلقاؤها على الجانب الفلسطيني.

الموقف الفلسطيني يصان أولاً عبر الارتقاء بالفعل والأداء السياسي الذي يحمل موقفاً غير مفرط أو متنازل، يسمح بحد أدنى من الوحدة الوطنية، التي يجب أن تنعكس توافقاً على الدفاع عن القضايا الاستراتيجية والإجماع على التصدي لأي محاولة إسرائيلية للقفز عنها، والتي تؤدي إلى التحصن بموقف شعبي صلب ومتماسك وقادر على الصمود والمقاومة، والتضحية عندما يكون للتضحية معنى على الأرض، وهذا لا يعني جر الشعب إلى معركة غير متكافئة وإنما يعني إعداد العدة لخوض المعركة بجدارة إذا ما فرضت علينا ●●

# مفارقات التفاوض على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي!

عبد الإله بلقزيز*



مَنْ يراقب المنحى التفاوضي على المسار الفلسطيني-الإسرائيلي يلْحظ جملة من الظواهر السياسية المثيرة للدهشة، والتي لاسابق لها في الغرابة في سائر عمليات التفاوض التي حصلت بين حركة تحرّر وطني وقوة احتلال. ولعلّ الأكثر إثارة فيها ثلاث ظواهر هي: غياب مرجعية للعملية التفاوضية، وسهولة استدرار تنازلات المفاوض الفلسطيني، ثم طريقة «الانسحابات» الإسرائيلية من أراضي الضفة وغزة والهدف السياسي من تلك الطريقة. لنترك جانباً الظاهرة الثالثة، ولنركز على الظاهرتين الأوليتين:

تجري المفاوضات بدون أي أساس تستند إليه! تحاول القيادة الفلسطينية الإلتفاف على هذه الحقيقة بالقول إن الأساس ذاك هو «اتفاق أوسلو». لكن الحقيقة خلاف ذلك تماماً: فـ «أوسلو» لايشكل أية مرجعية بالمعنى السياسي والقانوني، لأنه مجرّد إطار عام للمفاوضات لا تَرِدُ في بنوده أية التزامات بشأن مستقبل التسوية والحل، بل هو يَكِلُ ذلك إلى عملية المفاوضات نفسها!

والأهم من هذا كله أن «اتفاق أوسلو» - وما انْتَسَل من نسله من اتفاقات فرعية - لايستند بدوره إلى أية مرجعية، إذ لايرد في بنوده أيّ نص على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، أو ١٨١ و١٩٤ وسواها من القرارات ذات الصلة! إن إسقاطه لهذه المرجعية الدولية كان محسوباً وذكياً، وذلك من أجل التسويغ لمرجعية الأمر الواقع! وهي المرجعية التي تقول إن شكل وهدف التسوية يتحددان بالتفاوض ويقرّرهما المتفاوضون! أما كلّ الكلام الذي قيل عن أن أساس «أوسلو» هو «ضمانات» رسائل الدعوة إلى مفاوضات مدريد وواشنطن، وصيغة «الأرض مقابل السلام»، فهو كلام غير مفيد في السياسة لسببين على الأقل: لأن رسائل الدعوة التي وجّهها جيمس بيكر إلى الأطراف لم تتضمّن نفس الالتزامات الأمريكية (لم يَرِدْ في رسالة بيكر إلى إسحق شامير أي تلميح إلى قواعد التفاوض مثلاً!)، ثم لأن صيغة «الأرض مقابل السلام» صيغة شعارية فضفاضة لاتحدّد - مثلاً - حجم الانسحاب من الأرض، ولا بأي موجب قانوني، فضلاً عن أنها تظل - في النهاية - صيغة أمريكية وليست دولية، و- بالتالي - لاتتمتع بأية سلطة إلزامية مادامت نتيجة التفاوض غير مقرّرة سلفاً - بموجب قرار أو قانون - بل متروكة للمجهول: أعني لعملية التفاوض نفسها! ومادامت الولايات المتحدة - «راعية» المفاوضات - مجرّد وسيط في التسوية وليس طرفاً مخوّلاً حقّ فرض الحلّ السياسي على الأطراف المتنازعة: كما يُفترض ذلك - مثلاً - في الأمم المتحدة ومشروع المؤتمر الدولي!

هذا ما يفسّر لماذا فرضت «إسرائيل» سياسة التلاعب بأحكام «اتفاق أوسلو» وتعطيل الإلتزام بها، لأنها ليست ملزمة لها، وليست ذات صفة قانونية، ولماذا أجبرت المفاوض الفلسطيني على إعادة التفاوض عليها في «طابا»، و«القاهرة»، و«الخليل»، و«واي ريفر»، و«شرم الشيخ»، و«واشنطن». ثم إن هذا ما يفسّر لماذا يصرّح إيهود باراك علناً بأن القرار الأممي ٢٤٢ لاينطبق على القضية الفلسطينية ولايهمّ الفلسطينيين، لأن «اتفاق أوسلو» لم يستند إلى مرجعية هذا القرار ولا غيره من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. ثم إن هذا ما يفسّر - ثالثاً - لماذا تجاهر الإدارة الأمريكية بعدم رغبتها في الضغط على «إسرائيل»، لأن ذلك الضغط لاينسجم مع طبيعة دورها كوسيط لايفرض حلولاً على المتفاوضين، بل لايتطلع إلى أكثر من تشجيعهما على الاستمرار في عملية تفاوضٍ هي وحدها التي ستُسفر عن ذلك الحل!

ترتبط بهذه الظاهرة الأولى، وتنجم عنها، ظاهرة رديف هي قدرة «إسرائيل» على انتزاع أقصى التنازلات السياسية من المفاوض الفلسطيني، بل قُل استعداد هذا الأخير للتجاوب مع اللاءات الصهيونية في المفاوضات، وتقديم التنازل تلو التنازل أملاً في دفع «إسرائيل» إلى العودة إلى طاولة المفاوضات! والارتباط بين الظاهرتين من الوضوح - المنطقي والواقعي - بحيث يُغني عن أيّ بيان: ذلك أن غياب مرجعية لعملية التفاوض يفرض على المفاوض الفلسطيني أن يظل تحت رحمة إملاءات الطرف الأقوى في المساومة! غير أنه، مع عِلمنا بمفاعيل علاقة الترابط بين الضغط الصهيوني على المفاوض الفلسطيني وبين غياب قاعدة التفاوض ومرجعيتها، فإننا لانغفل البتة عامل الكفاءة الذاتية الضعيفة للمفاوض الفلسطيني في إثمار ذلك المسلسل المثير من التنازلات المبدئية والسياسية. لقد ولّى الزمن الذي كان يستطيع فيه الدكتور حيدر عبد الشافي - وإلى حدٍّ ما حنان عشراوي - إزعاج المفاوض الإسرائيلي. فها إن هذا الأخير يجد نفسه - اليوم - أمام مفاوض مطواع، أو - في أفضل الأحوال - أمام مفاوض حريص على التنازل إذا ما تَبَلّغ أوامر «الرئيس» بهذا المعنى!!

والحقيقة أن عقيدة التنازل زحفت على العقل والوجدان الفلسطينيين منذ البداية: منذ الانشقاق الفلسطيني عن مدريد وواشنطن، للدخول في نفق «أوسلو» السرّي، مروراً بسائر محطات التفاوض اللاحقة. وليس أكثر دلالة على عقيدة التنازلات تلك من القبول بتأجيل التفاوض على القضايا الجوهرية في الصراع مع الدولة الصهيونية: القدس، واللاجئون، والمستوطنات، والدولة، والحدود. وعليه، مادام في وسع «إسرائيل» أن تحصل - منذ البداية - على هذا التنازل في المبادئ والثوابت، فكيف لاتستطيع استدرار الكثير مما هو دونها قيمة في التفاصيل! ●●

(*) كاتب وأكاديمي مغربي.

# المعلمون الفلسطينيون يواصلون الإضراب والسلطة لاتفي بوعودها!!

أحمد جرادات



وصلتنا هذه المادة من الوطن المحتل متأخرة بعض الشيئ، ورغم انتهاء الإضراب في الوسط التعليمي الفلسطيني، إلا أن المادة تتضمن الكثير من المعلومات القيمة، لذلك ارتأت هيئة التحرير نشرها كما هي.

المحرر

في السادس من شهر شباط الماضي، بدأ معلمو المدارس الحكومية في الضفة الغربية إضراباً متقطعاً عن العمل وفق برنامج تقرره لجان المعلمين الخاصة بشكل أسبوعي، إن هذا الإضراب هو حلقة في سلسلة طويلة من النضال المطلبي الذي خاضه المعلمون منذ سنوات تحت شعارين الأول هو تحسين ظروفهم المعيشية من خلال رفع رواتبهم المتدنية أصلاً والتي لاتلبي الحد الأدنى من متطلبات الحياة الكريمة التي تليق بموظفي جهاز على هذه الأهمية في المجتمع، والمطلب الثاني يتمحور حول تشكيل جسم نقابي يدافع عن حقوقهم.

ومع عدم وجود آفاق جدية لحل هذه المعضلة، وأخذها أبعاداً وطنية عامة، وإدراكنا المسبق بأن عدد العاملين في جهاز التربية والتعليم يقارب ٢٧ ألف موظف، وعدد الطلبة حوالي ٧٠٠ ألف طالب وطالبة، فإننا لابد أن نقدر حجم المأساة التي تهدد بنيان المجتمع جراء حرمان الطلبة من الانتظام في دراستهم وانعكاس هذا الوضع على مستقبلهم الإنساني والمهني والتربوي، ويزيد من هذه القناعة إذا أطلعنا وبلغة الأرقام على سلم رواتبهم التي تأتي في الحضيض، مما ينعكس بالضرورة على عطائهم وإنتاجيتهم.

## عودة لابد منها:

الحديث عن الإضراب في هذا العام لايمكن فصله عن النضالات السابقة للمعلمين، باعتبار ما هو جار الآن امتداداً عضوياً وذو علاقة مباشرة بحركات المعلمين الاحتجاجية السابقة، وتحديداً الإضراب الشهير الذي خاضوه في شباط عام ١٩٩٧، والذي استمر حتى ٤/٢٦ من نفس العام. وهنا نرى من الضرورة العودة إلى ذلك الإضراب وما تمخض عنه من اتفاق سرعان ما تراجعت عنه السلطة الوطنية الفلسطينية، ليبقى الباب مفتوحاً للاحتقان والاستياء في صفوف المعلمين، هذا الاحتقان وعدم الثقة بالوعود زاد الطين بلة، لقد رفع المعلمون آنذاك نفس المطالب تقريباً. وفي لقاء مع المعلم طه نصار الناطق الرسمي للجنة العليا في الضفة الغربية قال: «جراء التدهور في رواتب المعلمين، والمماطلة المستمرة في تطبيق قانون الخدمة المدنية، والذي يقلص الفجوة بين رواتب موظفي الحكومة، حيث يوجد فارق واسع فيها، كنا كمعلمين وعبر اللجان المنتخبة من قاعدة المعلمين، قد وصلنا إلى طريق مسدود في الحوار مع جميع الجهات المختصة في السلطة الفلسطينية، قررنا إسماع رأينا إلى الجميع عبر البدء في إضراب عام ومفتوح في بداية شهر شباط عام ١٩٩٧، وحددنا مطالبنا بشكل دقيق، وهي تطبيق قانون الخدمة المدنية، وتشكيل جسم نقابي منتخب، ورفض أي هيئة أو جسم نقابي معين، لما يشكله هذا من استهتار بأبسط قواعد الديمقراطية، وعليه كان مطلبنا زيادة الرواتب بنسبة ١٠٠٪، وهي ليست نسبة عالية إذا عرفنا أن متوسط رواتب المعلمين لايتعدى ١٢٠٠ شيكل، وبحسبة بسيطة وإذا افترضنا أن معلماً يعيل أسرة مكونة من ثلاثة أبناء ويستأجر منزلاً متواضعاً جداً ويدفع فاتورة الكهرباء والماء، فهذا المبلغ لايغطي حتى هذه المصاريف، هنا يمكن لنا إدراك المعضلة التي يعيشها المعلمون هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار التآكل المستمر والمطرد في القيمة الشرائية للعملة، والمطلب الثاني كان تشكيل إطار نقابي يمثل مصالح المعلمين ومنتخب ديمقراطياً منهم، ورفض أسلوب التعيين، ولهذا الغرض توجهنا إلى السلطة الوطنية الفلسطينية بعريضة موقعة من عشرة آلاف معلم، وتقدمنا أيضاً بجميع اللوائح والوثائق التأسيسية للإطار المراد انتخابه وكان هذا بتاريخ ١٩٩٧/٧/٦، لقد أوقفنا الإضراب بعد تدخل القوى الوطنية والفعاليات المجتمعية، وبعد الوعود بحل قضية المعلمين في أسرع وقت ممكن، ولاحقاً ضربت السلطة بعرض الحائط هذا الاتفاق وبدل استمرار اللجنة الوزارية التي شكلت آنذاك لمتابعة شؤون المعلمين لحين تشكيل نقابة، أو التنسيق مع اللجان عادت السلطة للتعامل مع الاتحاد الذي رفضه المعلمون كممثل لهم». مع هذا فإن قضية المعلمين أخذت حيزاً من النقاش والعمل بعد تعليق الإضراب حيث شعروا بالأمل والارتياح حين بدأت السلطة بتنفيذ قانون الخدمة المدنية عليهم، هذا القانون الذي أقر بتاريخ ١٩٩٨/٥/٢٥، وتم تطبيقه لمرة واحدة في شهر تشرين ثاني من نفس العام، وفي الشهر الذي تلاه صدم المعلمين حين استلموا كشوفات رواتبهم وإذا بالزيادة قد توقفت، وكان الإدعاء أن هذا سوف يرهق الميزانية، ويحملها أعباءً إضافية لاتحتملها، لجان التنسيق من جانبها رفضت هذا الإدعاء ووزعت بياناً تحت عنوان «جسر الهوة بين رواتب الوظائف الدنيا والعليا.. لن يكلف الموازنة شيئاً إضافياً». منذ ذلك الحين وحتى نهاية شهر كانون أول ١٩٩٩ بقي المعلمون في حالة انتظار ومطالبة لتطبيق القانون سالف الذكر والوعود مستمرة ولكن بدون نتائج.

## القشة التي قسمت ظهر البعير:

كان المعلمون ينتظرون تطبيق قانون الخدمة المدنية، أو في الحد الأدنى تحسين رواتبهم بناءً على الوعود المتلاحقة من الجهات المختصة. إلا أن هذا الأمل والانتظار بددته كشوفات الرواتب لشهر كانون ثاني من هذا العام عندما استلمها المعلمون وإذا الراتب قد خصم ١٠٪ لصالح صندوق التقاعد، وهو بمعنى آخر تطبيق جزء من القانون المشار له، واستبعاد باقي بنوده، وهنا وبدون تنظيم أو تنسيق بدأ المعلمون بتاريخ ٢/٦ في منطقتي بيت لحم والخليل بخوض إضراب عفوي، سرعان ما انتقل إلى باقي أجزاء الضفة الغربية، ثم أخذ وضعه المنظم بعد إعادة تشكيل لجان التنسيق والتي بدورها أخذت بتنظيم حركة الاحتجاج هذه وفق برنامج أسبوعي مستمر، ومن ملاحظة وتدقيق للبرنامج يبرز مرة أخرى حرص المعلمين على المواءمة بين نضالهم وبين استمرار التدريس وتقليل الخسائر قدر الإمكان، لذلك تراوح برنامج الإضرابات الأسبوعي بين الإضراب الشامل والإضراب الجزئي وهلمجرا. وعن آلية تشكيل هذه اللجان أوضح السيد موسى أبو هشهش عضو اللجنة العامة للجان التنسيق في الضفة الغربية «لقد حرصنا كل الحرص أن تتشكل اللجان بشكل ديمقراطي وهرمي بحيث تقوم كل مدرسة بانتخاب وتحديد اثنين من المعلمين واللذين يصبحان بدورهما عضوين في اللجنة اللوائية في المحافظة المعنية، واجتماع كل الممثلين في المحافظة أفرز المندوبين إلى لجنة التنسيق العليا، وبهذه الآلية نكون قد ضمنا أكثر من هدف، الأول هو التمثيل الحقيقي للمعلمين عبر خيارهم الحر دون تدخل من أي جهة، والهدف الآخر هو إيجاد حالة سليمة ودائمة من التواصل بين اللجنة العليا وقطاع المعلمين كل في مدرسته، بما يعني ذلك من السرعة في تمرير القرارات من اللجنة إلى المدارس والسرعة أيضاً في الاستماع إلى الاقتراحات والآراء التي تقدم بين اللحظة والأخرى من المعلمين، والأكثر أهمية هو إثبات أن المعلمين قادرون على تشكيل جسمهم النقابي ولديهم تجارب حية في هذا المجال، وهي تجارب لجان التنسيق على مستوى الوطن، ومن هنا يأتي احترام المعلمين لقرارات اللجان كونها منتخبة منهم مباشرة وعلى تواصل دائم معهم، وهو في حد ذاته رفض عملي لأي جسم نقابي معين كما هو الحال مع الاتحاد العام المعين».

## التهديد باتخاذ إجراءات تعسفية ضد المعلمين:

في الوقت الذي يتزايد فيه التعاطف مع المعلمين في إضرابهم وعدالة مطالبهم والتي لايختلف اثنان عليها، قامت وزارة التربية والتعليم وبعد الأسبوع الأول على الإضراب، باتخاذ عدة خطوات عقابية لعدد من المعلمين تركزت في منطقة الخليل حيث تسلم كل معلم شارك في الإضراب رسالة بتاريخ ٢/٢١، تتضمن خصم يوم عمل عن كل يوم إضراب، كما أن دائرة التربية والتعليم أبلغت ٢٢ معلماً بقرار فصل وقد كان التبليغ يتم إما عن طريق الاستدعاء إلى مكتب التربية أو عبر الهاتف، وتم أيضاً نقل حوالي ٥٢ معلماً من مدارسهم إلى مدارس أخرى بعيدة عن مكان سكناهم.

هذه الإجراءات زادت من غضب المعلمين الذين أعلنوا إضراباً عاماً، من جهة، فيما اعتبرته العديد من المؤسسات المهتمة تصعيداً غير مبرر من جانب الوزارة ويصب في تأزيم الوضع، وكنفي لحق المعلمين في نشاطاتهم النقابية المشروعة. وتعليقاً على الإجراءات التي وصفتها جمعية القانون بالتعسفية فقد جاء في بيان أصدرته الجمعية بتاريخ ٢/١٧ «.. اتساع ردود الفعل المؤيدة لمطالب المعلمين، والغاضبة على الإجراءات والقرارات المتخذة بحقهم،.. وعدم تطبيق قانون الخدمة المدنية، وبروز شبح التهديد الوظيفي من جديد لعدد من نشطاء المعلمين، ونقل عدد منهم بصورة تعسفية، مما يلحق ضرراً مباشراً بالأوضاع المعيشية والنفسية والمسيرة التربوية والتعليمية للمعلم والطالب معاً». لقد أثبت المعلمون أن الإجراءات التهديدية لن تثنيهم عن استمرارهم في خطواتهم العادلة والمشروعة حتى تتحقق مطالبهم، جاء هذا التأكيد في بيان وزعته لجنة التنسيق العليا في المدارس الحكومية بتاريخ ٢/٢٠ ناشدت من خلاله المعلمين عدم الانصياع لأي تهديد وقال البيان «عليكم أن لاتعيروا أي انتباه للتهديدات التي عممتها وزارة التربية والتعليم على المدارس، خاصة وأن حركتكم المطلبية حركة عادلة وشرعية وقانونية، أما الإجراءات التي يلوحون بها فهي غير قانونية، وإذا ما طبقوها فإننا سنلجأ إلى محكمة العدل العليا».

وأمام الضغط المجتمعي والمؤسساتي والذي رافقه مسيرات طلابية حاشدة في بعض المناطق خاصة بيت لحم والخليل، عادت الوزارة وتراجعت عن هذه الإجراءات عبر رسالة وجهها الدكتور نعيم أبو الحمص أعلن من خلالها وقف جميع الإجراءات المتخذة.

من جهة ثانية قامت الأجهزة الأمنية باستدعاء عدد من المعلمين أعضاء اللجان والنشطاء، حيث كان محور الحديث معهم يتمحور حول الإضراب وخلفياته، وفي هذا الصدد يقول المعلم محمد الجعبري عضو لجنة التنسيق العليا ومسؤول العلاقات العامة والإعلام في اللجان «إننا نستنكر هذا الأسلوب الذي تمارسه الأجهزة الأمنية بين الفينة والأخرى، ولقد وجهنا رسالة إلى اللجنة المشتركة من مجلس الوزراء والمجلس التشريعي التي شكلت بناء على قرار الرئيس ياسر عرفات لمتابعة تطبيق قانون الخدمة المدنية، وطالبنا هذه اللجنة بالعمل على وقف تدخل الأجهزة الأمنية غير المبرر».

## الطلبة يتضامنون مع مدرسيهم:

منذ اليوم الأول للإضراب كانت جموع الطلبة، ورغم أن الإضراب يمسهم بشكل مباشر باعتبارهم أكثر الخاسرين من الإضراب، إلا أنهم ترفعوا على المصلحة الذاتية الضيقة وأبدوا درجة عالية من الوعي لما هو جارٍ عبر تأييدهم الدائم للمعلمين، وتجلى هذا التأييد من خلال البيانات التي وزعت في معظم المناطق، والاعتصامات والمسيرات التي جابت العديد من المدن، مطالبين بإنصاف المعلم ليكون قادراً على العطاء والإنتاجية في ظروف إنسانية.

ففي بيت لحم نظم الطلبة عدة اعتصامات أمام مقر التربية والتعليم تضامناً مع المعلمين، رافقها العديد من المسيرات التي طافت شوارع المدينة مطالبةً السلطة بحل عادل وسريع لقضية المعلمين، وكان أبرز هذه المسيرات تلك التي جرت في مدينة الخليل يوم الثلاثاء الموافق ٢/٢٢ حيث تجمع آلاف الطلبة أمام التربية والتعليم منذرين بمستقبلهم الذي بات مهدداً جراء عدم الانتظام في الدراسة، وطالبوا الوزارة بإلغاء كل إجراءاتها ضد عدد من المعلمين، ومعالجة الوضع بعدالة بعيداً عن الوعود التي عفا عليها الزمن حسب إحدى اليافطات التي رفعت في الاعتصام.

## المجلس التشريعي والدور المطلوب:

صحيح أن المجلس التشريعي انجز وأقر قانون الخدمة المدنية، منذ ما يقارب العامين، ومعروف أيضاً أن هذا القانون قد تم تطبيقه لمرة واحدة على قطاع المعلمين في شهر تشرين ثاني ١٩٩٨، ثم توقف العمل به. ولكن في ذات الوقت كان على المجلس متابعة دوره والضغط على السلطة التنفيذية لأجل تطبيقه، باعتبار ذلك يأتي في إطار مهام المجلس (التشريع والتأكد من التنفيذ) كرقيب على أداء السلطة التنفيذية، فما بالكم إذا تعلق الأمر بتطبيق قانون مهم كقانون الخدمة المدنية بكل ما يعنيه من أهمية لقطاعات واسعة من الموظفين وبالتالي من شعبنا. من هنا كانت العديد من اعتصامات المعلمين تجري أمام مقار ومكاتب المجلس التشريعي في المحافظات. ففي يوم الاثنين الموافق ٣/٦ جرت مسيرة ضخمة للمعلمين ونفذوا اعتصاماً أمام مقار المجلس

التشريعي في المحافظات تلبية لبرنامج لجان التنسيق.

وفي جلسة لجنة التربية والتعليم في المجلس والتي عقدت بتاريخ ٢/٢١ في غزة ناقشت اللجنة إضراب المعلمين في الضفة الغربية، وصرح النائب جواد الطيبي مقرر اللجنة «أن اللجنة اطلعت على السبب الأول للإضراب وهو خصم ١٠٪ من الراتب لصالح صندوق التأمين والمعاشات، علماً بأن موظفي قطاع غزة يخضعون لهذا القانون في حين يتبع الموظفون في الضفة قانوناً آخر يتم بموجبه اقتطاع ٢٪ فقط». من جانبه أكد النائب عباس زكي رئيس اللجنة «بأن لجنته أكدت على تطبيق قانون الخدمة المدنية وفقاً لقرارات المجلس ووقف اقتطاع ٥٪ للبطالة من الموظفين للخروج من هذه المشكلة» ووعد بأن اللجنة ستتابع الموضوع مع الجهات المعنية.

## قضية المعلمين: قضية تقض مضجع الجميع.. وتحوز على إجماع منقطع النظير:

باتت قضية المعلمين واحدة من القضايا القليلة التي تتمحور حولها حالة من التعاطف والتأييد والإسناد من جميع قطاعات الشعب الفلسطيني، قوى وطنية ومؤسسات ولجان وأفراد، وقد برز هذا الدعم من خلال البيانات والاجتماعات التي واكبت إضراب المعلمين بشكل شبه يومي، ولاغرابة في ذلك أبداً، أولاً لما تشكله مطالب المعلمين من شرعية، وأيضاً للأهمية التي يلعبها المعلم في صياغة مستقبل الأجيال وبالتالي مستقبل الوطن عموماً.

ففي تاريخ ٢/٢٢ وزعت جميع الكتل النقابية الفلسطينية بياناً إلى الرأي العام أكدت من خلاله وقوف هذه الكتل الحازم إلى جانب المعلمين في مطالبهم، وطالبت التربية والتعليم والسلطة التنفيذية بالاستجابة الفورية لمطالب المعلمين، كما ناشدت الجميع من أفراد ومؤسسات وطنية وحقوق إنسانية واجتماعية إلى رفع الصوت عالياً لمساندة المعلمين والضغط على السلطات المعنية للاستجابة للمعلمين ومطالبهم. إن هذا البيان يكاد يكون من البيانات المتميزة باعتباره ابتعد عن العموميات، فقد كان واضحاً جداً في تشخيصه للإشكالية، مؤكداً على حق المعلمين بتشكيل جسمهم النقابي دون تأخير ودون تدخل من أحد، وتطبيق قانون الخدمة المدنية والذي تآكلت في غيابه رواتب المعلمين بما نسبته ٥٢٪ جراء غلاء الأسعار وثبات الرواتب المنخفضة أصلاً.

بدورها تداعت القوى الوطنية في معظم المحافظات إلى اجتماعات متواصلة لنقاش هذه القضية، وصدرت العديد من البيانات التي تؤيد مطالب المعلمين وتدعو الجهات ذات العلاقة في السلطة الوطنية الفلسطينية إلى التجاوب مع مطالب المعلمين، والعزوف عن سياسة التجاهل لتلك المطالب باعتبارها مطالب شرعية من جهة ومن جهة أخرى تأتي في إطار النضال الديمقراطي المصان في القوانين الفلسطينية ومواثيق الأمم المتحدة وشرعة حقوق الإنسان.

## بعد شهرين: الحلول المقترحة:

بعد شهرين على بدء الإضراب وتفاعلاته، أصدر الرئيس ياسر عرفات قراراً بتشكيل لجنة تضم مجلس الوزراء والمجلس التشريعي لدراسة القضية ووضع الاقتراحات والحلول، نقل هذا القرار عبر رسالة وجهها الدكتور نعيم أبو الحمص، حيث ستقوم اللجنة بوضع توصياتها بما يخص رواتب الموظفين من الفئة الدنيا وبالطبع المعلمين في مقدمة هذه الفئة، والاقتراحات الخاصة بالعمل على التطبيق التدريجي لقانون الخدمة، على أن تنهي هذه اللجنة توصياتها والعمل على تطبيقها مع بداية شهر أيار.

لجان التنسيق تداعت إلى اجتماع خاص لنقاش الأمر، ورأت فيه بادرة إيجابية على طريق تطبيق القانون وإنصاف المعلمين، ولكن لازالت ماثلة في الأذهان تجربة اللجنة الوزارية التي شكلت قبل عامين ولم تفض إلى نتائج. وبعد دراسة معمقة للوضع وتوفير الجو الملائم لعمل هذه اللجنة، صدر عن الاجتماع بيان حيّا فيه الخطوة، وتم الإعلان عن الإضراب حتى الموعد المحدد وهو الأول من أيار، مع المحافظة على الفعاليات الأخرى كالاعتصامات والمسيرات.. وفي هذا الصدد يقول هاشم أبو ماريا عضو لجنة التنسيق اللوائية في الخليل:

«إن الحفاظ على الفعاليات مستمرة بناءً على برنامج أقرته اللجان يأتي في إطار التخوف لدى المعلمين من نتائج اللجنة الوزارية وبالتالي الحفاظ على الاستمرارية في الجاهزية للعودة إلى الإضراب من جديد».

إن تخوف المعلمين ولجانهم من المماطلة كان في محله، فقد مضت المدة المحددة وجاء الأول من أيار دون أي نتائج وحتى دون أي ردود، وبالتالي أعادت هذه اللجنة إلى الأذهان تجربة اللجنة الوزارية السابقة في عام ١٩٩٨.

هذا الوضع الذي رأى المعلمون ولجانهم فيه تنكراً واستهتاراً للوعود الأخيرة، اضطر اللجان إلى الإعلان عن استئناف الإضراب عبر برنامج تم توزيعه في الثاني من أيار. إن استمرار الوضع على ما هو عليه يعني ضياع عام دراسي وسيضع العملية التعليمية في حالة من عدم الاستقرار خاصة وان الامتحانات النهائية من المفترض إجراؤها في بداية حزيران، وأخذين بعين الاعتبار الإشكالية التي سيواجهها طلبة التوجيهي بعد تأخرهم في إنجاز المواد المطلوبة.

## إضراب المعلمين: قدرة عالية على التنظيم.. وتحديد واضح للأهداف:

في سياق هذه العملية النضالية تلاحظ الخبرة التي تراكمت خلال الإضراب الماضي قبل عامين وبالتالي تم استثمار تلك التجربة لتكون أحد مرتكزات التحرك هذا العام. لقد استطاع المعلمون أن يتعاطوا مع الحدث بحيوية عبر تشكيل اللجان وتحديد المطالب فلا يستطيع عاقل ومتابع لمجريات الأمور أن يتجاهل مدى قوة وتأثير اللجان بين قطاع المعلمين، حيث استطاعت أن تقودهم لمدة شهرين وأن تحافظ على برنامجها النضالي المطلبي بوتيرة متزنة وفي ذات الوقت فإن التزام قطاعات واسعة من المعلمين بهذا البرنامج أعطى تلك اللجان مصداقية وقوة تمثيلية لايمكن إغفالها. ولايغيب عن البال هنا الآلية التي تشكلت بها اللجان كحالة ديمقراطية تمت صياغتها وتشكيلها من القاعدة الواسعة للمعلمين. من هنا لاغرابة أن تتعامل معظم الجهات مع اللجان في إطار نقاش الحلول والاقتراحات وفي مقدمة هذه الجهات المجلس التشريعي مما زاد من شرعية تلك اللجان. هذا درس غني في قدرة القطاعات المهنية على تنظيم ذاتها والدفاع عن مصالحها المطلبية.

هذه التجربة تستحق القراءة المعمقة وأخذها ليس فقط في الشكل والعمومية، بل في جوهرها كحالة اصطفاف عبرت عن مصلحة فئة مجتمعية لها خصوصيتها وأهدافها المشتركة، وفتحت الأبواب أمام إعادة هيكلة الحالة المجتمعية التقليدية التي بنيت طوال الفترة الماضية على مركزة الحركة في إطار النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي الأمر الذي أدى بحدود معينة إلى تغييب النضالات المطلبية المجتمعية باعتبار الاحتلال هو المسؤول عن إدارة شؤون الناس، ومع التأكيد للمرة العاشرة أن هذا النضال لازال مفتوحاً على مصراعيه بحكم استمرار الاحتلال جاثماً على صدر الوطن، وغول الاستيطان يمتد يومياً على طول الأرض وعرضها ولازالت القضايا التي شكلت أسباب هذا الصراع قائمة ولم تحل بعد. كما لم يظهر في الأفق ما يشير إلى اقتراب حل عادل ودائم يعيد للفلسطينيين حقوقهم الوطنية الشرعية والثابتة. ومع استلام أول سلطة فلسطينية لإدارة شؤون الناس خاصة الصلاحيات الإدارية والمهنية، فقد أخذت عملية إعادة الهيكلة المجتمعية تأخذ مسارها وإن بوتائر بطيئة وهادئة، وهذا وضع طبيعي جداً وصحي وسليم بحيث بدأت القطاعات المهنية في الدفاع عن مصالحها وحقوقها وتمارس حقها الشرعي في التعبير عن مطالبها عبر المذكرات والاحتجاجات وفي حال الإخفاق خوض الإضرابات كأعلى درجات النضال المطلبي. تكمن أهمية إضراب المعلمين باعتباره الحالة الأكثر شمولية والأطول زمناً والأوضح مطلباً كنموذج لحالة الاصطفاف المجتمعي هذه. وبالتأكيد سوف نشاهد ونعيش نماذج مشابهة وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على قدرة المجتمع الفلسطيني وقواه المجتمعية الحية على دورها في البناء السليم للمجتمع وتجسيد العدالة الاجتماعية ●●

## اثنان وخمسون عاماً على النكبة: ١٥ أيار ٢٠٠٠

# هل يستطيع العرب تضييق الفجوة مع إسرائيل؟

أبو أحمد الزعتر

لم تكن نكبة العرب في فلسطين وانتصار الحركة الصهيونية عام ١٩٤٨ أمراً خارقاً للطبيعة. فموازين القوى كانت مختلة اختلالاً واسعاً لمصلحة المستعمرين اليهود، ليس على المستوى العسكري فحسب، بل على كل المستويات، السياسية والإدارية والحضارية والتكنولوجية.

فعلى سبيل المثال [illegible] فلسطين [illegible] العصيرة التي يجرها [illegible] أو الحمار لفلاحة الأرض. ولم يكونوا يستخدمون الري الحديث في مزروعاتهم. أما أشجار الكرمة فتترك عناقيدها على الأرض.

أما سكان المستعمرات اليهودية آنذاك فكانوا يستخدمون الجرارات الزراعية ذوات ١٢ صاجاً (سكة) في فلاحة الأرض لتقلبها رأساً على عقب مع بذر حبوب القمح آلياً فتصبح السنبلة بحجم العصفور. ثم يستخدمون الحصادات الآلية التي تفصل حبوب القمح عن السنابل والقش وتعبئها (أي الحبوب) في أكياس. ثم تحزم القش والتبن في بالات بشكل آلي لاستخدامها علفاً للماشية.

وكانوا يستخدمون الري الآلي لري الخضار والبساتين. ويرفعون كروم العنب عالياً عن الأرض لتتخذ العناقيد الضخمة مجالاً واسعاً للنمو.

وباختصار فإن المستعمرين اليهود جلبوا معهم من بلدان أوروبا كل علومها وتقنياتها في شتى المجالات مما خلق فجوة واسعة بينهم وبين العرب الذين رزحوا تحت نير الحكم التركي أربعمئة سنة.

لقد بدأت الحركة الصهيونية تضع البرامج والخطط القريبة والبعيدة المدى لإقامة دولتها منذ المؤتمر الصهيوني الأول الذي انعقد في بال بسويسرا عام ١٨٩٧ دون أن يعي العرب المخاطر الصهيونية المحدقة بهم. وحتى اتفاقية سايكس - بيكو التي أنتجت النظام العربي لم يدرِ بها العرب إلا فيما بعد.

فهذه الاتفاقية التي أبرمت في أيار ١٩١٦ مزقت الوطن العربي إلى دويلات هزيلة خاضعة للانتدابين البريطاني والفرنسي، وهيأت المناخ والقاعدة المادية لإقامة دولة إسرائيل. ومع ذلك لم يبدأ الصراع إلا بعد الإعلان عن المشروع الصهيوني من خلال وعد بلفور عام ١٩١٧. كان هذا المشروع يتمتع بديناميات تاريخية لم تتوقف بعد تحقيق أهدافها بإقامة الدولة، بل وجدت في نتائجها دفعاً جديداً لتستمر بزخم أكبر. كيف لاتندفع هذه الديناميات إلى الأمام بقوة اندفاع، وقد تحولت الفكرة الصهيونية إلى حركة ثم إلى دولة، أي أساس مادي ترتكز عليه هذه الديناميات للانطلاق من جديد.

كانت الدينامية التاريخية للحركة الصهيونية، تعني ممارسة اجتماعية نشطة حفرت لنفسها مكاناً عميقاً في البنية الاجتماعية، وأسست بذلك لنفسها نظاماً، كان من ناحية يوسع قاعدته المادية باستمرار، ومن ناحية أخرى يعمق ويجذر علاقته بالمشروع الامبريالي. كان هناك كفاءة عالية للمؤسسة الصهيونية ورؤيتها وإدارتها السياسية.

فترافقت الفعالية الذاتية العالية مع تحالف وثيق مع قوى امبريالية مهيمنة وناجحة وغنية وكريمة جداً مع إسرائيل. كانت عناصر قوتها مادية مجمعة متطورة ذات جاهزية عالية مستندة إلى بنية اجتماعية معبأة وموحدة خلف إدارتها السياسية المعبرة عنها التي نجحت في تعظيم عنصر قوتها وتكريس تفوقها النوعي، وذلك من خلال امتلاك آليات داخلية مكنتها من تعظيم مواردها وتحويلها إلى قوة عسكرية واجتماعية وسياسية.

في المقابل كانت عناصر القوة لدى الجانب العربي معنوية جماهيرية ذات طابع كمي متصادمة مع قيادتها وإدارتها السياسية ودون تحالفات خارجية كريمة كتحالفات إسرائيل، وكانت استراتيجية الجانب العربي سلبية دفاعية تقتصر على رفض الواقع دون امتلاك القدرة على تغييره. وحتى العنصر الجماهيري لم يقدم له ما يكفل تفعيله واستثمار طاقاته إلى أقصى مدى ممكن.

إن العرب منذ النكبة، باستثناء حرب اكتوبر ١٩٧٣، لم ينسقوا فيما بينهم أمام أخطار عدو مشترك، ولم يتفقوا على الأهداف القومية، ولم يسعوا إلى بناء أدوات القوة المسلحة اللازمة لإدارة الصراع بنجاح.

صحيح أن إسرائيل كانت تحظى بالدعم الخارجي على كل الصعد، إلا أن السبب الرئيسي للهزائم يعود لتقصير الدول العربية في بناء أدوات القوة، ان ميزان القوى، بغض النظر عن الحق والباطل هو الذي يقرر نتائج الصراع.

### إنتاج التخلف:

إن قانون ميزان القوى بين أطراف الصراع لم يشكل يوماً أساساً واعياً لدى العرب للأداء العلمي الذي تلا النكبة وخصوصاً لناحية:

- الاقرار بمبدأ التفاوت (الفجوة) وأنه أساس الهزيمة.
- إدراك حجم ونوع هذه الفجوة. - أسباب هذا التفاوت.
- كيفية ردم هذه الفجوة وتجاوزها.

وعلى ضوء نتائج الصراع فإن معالجة العرب لهذه المبادئ من أجل تجاوزها كانت من ضمن المستوى الفكري المتخلف. وبذلك أعيد إنتاج الفجوة بشكل أوسع وأكبر. وظهر ذلك جلياً في حرب حزيران ١٩٦٧، فإسرائيل كانت حاضرة في كل عدوان وفشل وهزيمة في خطابنا الديماغوجي الرنان وغائبة في مناهجنا العلمية ومعايير عملنا وتخطيطنا العلمي والحشد العقلاني لمواجهتها.

### محاولة احتلال الإرادة:

إن الإرادة مسألة تختص بالوعي، واحتلالها لايكون إلا من بوابة احتلال العقل والسيطرة عليه بفكرة «حتمية الهزيمة». واحتلال العقل ثم الإرادة ليس شأناً نفسياً فحسب، بل شأناً مادياً تراكمياً ونوعياً من الحصيلة الفكرية للهزائم المادية المتتالية التي تقود إلى اليأس والإحباط.

والهزائم إن لم تجد تفسيراً لها فإنها ستصب في فكرة «حتمية الهزيمة» التي يسعى لها العدو. وهنا تبدأ عملية كسر الإرادة واحتلالها.

والواقع أن النظام العربي قد أخفى التفسير الصحيح للهزائم منذ النكبة.

فتفسير الهزائم في الحروب كانت من أسرار الآلهة. ومن هنا كانت أهمية الديمقراطية والحرية والشفافية، والوقوف على كل المعلومات والأخطاء والخطايا من أجل المراجعة والمحاسبة واستعادة المبادرة فكرياً لتفسير ما حدث وتقديم أجوبة صائبة لأسئلة مطروحة.

كانت إسرائيل دوماً تعلن أقل بكثير ما تضمر وتفعل. في حين كان الطرف العربي يعلن دائماً أكثر مما يضمر ويفعل. وهذا ما يجعل إسرائيل تكسب مرتين ويجلعنا نخسر مرتين. فإسرائيل ترسخ أمام العالم صورة الضحية المنتصرة، مقابل صورة المدعي - المعتدي المهزوم. وتجلى هذا في حروب ٤٨-٦٧. حيث كان الإعلام العربي عام ٤٨ يصور الجيوش وقد أطبقت على تل أبيب ودحرت «العصابات الصهيونية» أما عام ٦٧، فعلى الرغم من سيطرة إسرائيل على الوضع وانتصارها بعد ساعتين من المعركة، كما صرح بذلك الرئيس جمال عبد الناصر فيما بعد، فإن

الإعلام العربي كان يتحدث عن «إسقاط» معظم الطائرات الإسرائيلية التي لم يسقط منها فعلاً سوى تسع، في حين أن معظم الطائرات المصرية دمرت وهي لاتزال على أرض المطار.

## موازين القوى العسكرية عشية حرب ٤٨:

استطاع ستمائة ألف يهودي في فلسطين حشد ٦٧ ألف جندي مقاتل، أي أكثر من ١١٪ من السكان اليهود. يمتلكون ٦٧٥٠٠ بندقية حديثة و٢١٣٠٠ رشاش و٦٧٥ مدفعاً مضاداً للطائرات و٢٥٠ مدفع ميدان ثقيل و٢٥ طائرة سرشميت ثانية الصنع بعتادها وذخيرتها و٢٤ مليون رصاصة. وكان ثلث القوات اليهودية أي ٢٠ ألف جندي محترف تدربوا مع الجيش البريطاني واشتركوا في الحرب العالمية الثانية مع الحلفاء في أوروبا. كانت قيادتهم العسكرية والسياسية موحدة ذات هدف استراتيجي واضح هو إقامة الدولة اليهودية وجلب كل يهود العالم للعيش فيها.

أما الجانب العربي فمن أصل ٥٠ مليون عربي ينتمون إلى سبع دول هي مصر والأردن وسوريا ولبنان والعراق والسعودية واليمن استطاعت حشد ٢١ ألف جندي فقط أي أقل من نصف في المئة (٠،٠٤٪) من السكان العرب وأقل من ثلث القوة الصهيونية. وكان تدريبهم بدائياً سيئاً وتسليحهم أسوأ وكان لديهم ٤٠ طائرة مروحية قديمة سيئة التسليح (د. سعد الدين إبراهيم. السياسة الدولية ١٣٣ عدد يوليو ١٩٩٨ ص٩٢).

ولذلك كانت نتيجة حرب ٤٨ معروفة سلفاً ومحسومة لصلحة الصهاينة، والمضحك المبكي أن العرب كانوا يستخفون بقوة «العصابات الصهيونية» و«شذاذ الآفاق» و«أبناء الميتة» أي الجبناء و«إسرائيل المزعومة» على حد تعبيراتهم آنذاك.

فإن كان العرب يعرفون موازين القوى ويستخدمون هذه الغوغائية والشعارات الطنانة، فتلك مصيبة، وإن كانوا لايعرفون موازين القوى فالمصيبة أعظم.

أما القول بأن أحد أسباب الهزيمة يعود إلى تخاذل الملك فاروق وتزويده الجيش المصري بالأسلحة الفاسدة فهو نوع من الهرطقة ووضع التقصير العربي في الاستعداد والحشد على مشجب التخاذل وفساد الأسلحة فقد ثبت أن الملك فاروق كان متحمساً لخوض الحرب إلى حد التهور، إذ أن استعمال وزير الحربية المصري آنذاك لخوض الحرب من وراء ظهر رئيس وزرائه الذي لم يكن يريد الدخول في الحروب لمعرفته موازين القوى.

أما الأسلحة الفاسدة فقد صرح مؤخراً الفريق سعد الدين الشاذلي أن كل دولة في العالم لاتخلو من وجود بعض الأسلحة الفاسدة وما قيل عن تزويد الجيش المصري بها أمر مبالغ فيه.

## افتقاد الحرية والديمقراطية:

كتب قسطنطين زريق المفكر العربي الشهير عام ٤٨، بعد أن هالته النكبة كتيب «معنى النكبة» أكد فيه أن هزيمة العرب وانتصار الصهيونية يرجع إلى غياب عدة أمور عندنا وحضورها عندهم وهي: العقلانية والعلم والتكنولوجيا والوحدة والديمقراطية. فالعقلانية هي معرفة الذات والخصم وعدم استخدام الغوغائية والشعارات الطنانة، وسد الفجوة مع العدو بالوحدة وحشد الطاقات المادية والبشرية. أما عدم استخدام العلم والتكنولوجيا في المجالات العسكرية والاقتصادية والصناعية والزراعية فلن تؤدي إلا إلى الهزائم. وتشتت العرب وشرذمتهم وعدم تحقيق وحدتهم القومية أدى إلى هزيمتهم في كل الحروب التي خاضوها.

أما المفكر المصري محمود أمين العالم فقال: «إن الديمقراطية هي قنبلة العرب الذرية المفتقدة حتى الآن».

فالمجتمع الديمقراطي هو سياج لحماية القوات المسلحة. فللديمقراطية مزايا في الإدارة الحديثة للصراع والذي تلعب فيه المعلومات والمعرفة والشفافية ومسائلة المخطئين في شتى المجالات ومحاسبتهم، أدواراً هامة للغاية. فالحرب الحديثة تعتمد على المعارف والمعلومات. وما لم يتوفر هامش من الحرية فانه يصعب استقبال وتداول وتدوير والاستفادة من هذه المعلومات.

فالديمقراطية غائبة عن أنظمة الحكم العربية، وهناك ميل إلى مقاومة الديمقراطية والتقليل من أهميتها، ليس عند الحكام العرب فحسب، بل عند الأحزاب والمؤسسات الجماهيرية وعند المثقفين والمفكرين العرب.

أما في المجتمع «الإسرائيلي» فالحرية والديمقراطية متوافرتان، بل ان «إسرائيل» هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط بالنسبة لرعاياها اليهود، على الرغم من أنها دولة استعمارية عدوانية عنصرية.

## نزوع العرب نحو الصلح:

على الرغم من الهزائم الساحقة التي مني بها العرب منذ حرب ٤٨ ولغاية ١٩٦٧ إلا أنهم ظلوا يمانعون الصلح مع العدو الصهيوني والتفاوض معه. وكانت لاءات مؤتمر القمة العربية في الخرطوم دليلاً على ذلك.

إلا أنه نتيجة حرب الخليج الثانية وتدمير العراق وانهيار الاتحاد السوفياتي وتفرد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم، ونتيجة الهزائم السابقة التي مني بها العرب وضغط الولايات المتحدة عليهم لعقد مؤتمر مدريد اعتقدوا أنه لافائدة من مواجهة «إسرائيل»، ولا قدرة لديهم على تغيير موازين القوى. وان أي حرب قادمة مع «إسرائيل» ستكون كارثة عليهم.

ولذلك تسابق العرب إلى مؤتمر جنيف عام ١٩٩١ ثم سارع بعضهم منفرداً إلى عقد تسويات معها كأوسلو ووادي عربة وقبلهما كامب ديفيد ثم هرول بعضهم الآخر لإلغاء المقاطعة العربية الاقتصادية والسياسية لإسرائيل» فعقدوا المؤتمرات الاقتصادية معها في كل من الدار البيضاء والقاهرة وعمان والدوحة. ثم فتحوا مكاتب تجارية «لإسرائيل» في كل من سلطنة عمان وتونس والمغرب وقطر قبل أن يسترد العرب حقوقهم في الضفة وغزة والجولان وجنوب لبنان. وأقدم معظم العرب على تقديم تنازلات ما كان تقديمها ممكناً من قبل. إن التعجيل بالتسوية والتطبيع مع العدو على حساب الحقوق العربية، كان أحد أسبابه الشعور العربي بتدهور أوضاعهم النفسية.

وعندما وافق العرب على قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي ينص على عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، فإن الوضع القانوني لقطاع غزة لم يكن يسمح بأنه يعتبر دولة مستقلة أو أرضاً مصرية، وبالتالي لم ينطبق عليه القرار المذكور ولم تحاول مصر أن تحدد له وضعاً قانونياً أو دستورياً، وتركت الأمر في إطار الحكم الذاتي لسكانه الذي أصبح هو السقف حسب اتفاقات كامب ديفيد. وكذلك أراضي الضفة ينطبق عليها ما ينطبق على قطاع غزة من وجهة النظر «الإسرائيلية».

كما أن العرب فقدوا القدرة على التضامن والتنسيق فيما بينهم إذ وقفوا متفرجين على الاجتياح الصهيوني للبنان عام ١٩٨٢ واحتلال العاصمة العربية بيروت، ومتفرجين على الاعتداءات المتكررة على لبنان منذ عام ١٩٩٣ وعناقيد الغضب التي ارتكب فيها الصهاينة مجازر وحشية في قانا والمنصوري والنبطية وضرب البنية التحتية للبنان حزيران ٩٩ وأيار عام ٢٠٠٠.

إلا أن اجتياح «إسرائيل» للبنان كشف نقطة ضعفها في مواجهة جبهة مقاومة شعبية.

## هل بالامكان سد الفجوة؟

على الرغم من انهيار النظام العربي ونزوعه نحو الصلح مع العدو الصهيوني إلا أن الكتلة الجماهيرية العربية، المتصادمة مع حكامها، لاتزال تمانع بإصرار تمرير التطبيع مع «إسرائيل» والصلح معها. فهذه الكتلة التي يبلغ تعدادها حوالي ثلاثمئة مليون نسمة تمتلك طاقات هائلة مما يمكنها، إذا ما توافرت لها القيادة الموحدة المخلصة، من سد الفجوة بين العرب و«إسرائيل». فالانتفاضة في الأرض المحتلة التي دامت ست سنوات برهنت أن الشعوب تمتلك من الطاقات ما يفوق كل تصور. وكذلك المقاومة الوطنية والإسلامية في جنوب لبنان أجبرت العدو على الانسحاب من لبنان.

فلو جند العرب ٢٪ فقط من طاقتهم البشرية لأصبح لديهم ستة ملايين جندي، هذا بالإضافة إلى امتلاكهم ٦٥٪ من نفط العالم. ولديهم أراض خصبة شاسعة ذات طاقات زراعية هائلة.

إن التنسيق العسكري والاقتصادي، على الأقل، وإقامة السوق العربية المشتركة وتوحيد النظام الجمركي واستخدام العقلانية والعلم والتكنولوجيا كفيل بتقليص حجم الفجوة. فهل يتوجه العرب نحو ذلك؟ ●●

# التغييرات البنيوية للطبقة العاملة في ظل العولمة

محمد صوان

في الأول من أيار وفي مدينة شيكاغو الأمريكية، استيقظ العالم على وقع أقدام وقبضات العمال وهي تفقأ عين الرأسماليين بالحقيقة التالية: إن غياب العدل الاجتماعي هو خير مناخ لازدهار الفساد عينه، وإن استغلال الإنسان لأخيه الإنسان مثل سائر الميول في المجتمع يتفاقم ما لم تصده ميول معاكسة، نابعة من قلب المجتمع.

يفصلنا عن ذلك الحدث قرابة قرن ويزيد أفضت خلاله الثورة العلمية - التقنية، والتدويل المتزايد لرأسمالية الدولة الاحتكارية. وكذلك العمليات الجذرية للأزمة في عالم رأس المال في الوقت الحاضر، إلى تغييرات هامة في التركيب الطبقي والاجتماعي للدول الصناعية الرأسمالية، وبالنظر لاتساع مدى وسرعة التغيير في بنية الطبقة العاملة فقد انتعشت مجدداً في الألفية الثالثة، وفي العديد من اتحادات ومنظمات الحركة النقابية، وفي صفوف علماء الاجتماع.

انتعشت المناقشة حول طابع هذه التحولات وحول نتائجها بالنسبة للسياسة، وإن السعي إلى زيادة عدد أعضاء النقابات العمالية والمهنية وانتهاج سياسة مظفرة بشأن وحدة العمل والتحالفات، يستلزمان على السواء بحث ودراسة العوامل الاجتماعية الموضوعية المشتركة المتزايدة، ولكن أيضاً المصالح والحاجات الهامة والخاصة بمختلف فصائل ومجموعات الطبقة العاملة، وكذلك المنتسبين إلى الفئة الاجتماعية للمثقفين وأطراف التحالف الأخرى من الفئات الوسيطة. العاملة بالأجرة والمستقلة، وفي المناقشة العلمية يتعلق الموضوع قبل كل شيء بتوفير شروط نظرية من أجل مزيد من العمل الملتزم الاجتماعي للطبقة العاملة في الدول الرأسمالية المتطورة وفي الدول النامية أيضاً. وذلك في الصراع من أجل السلام العالمي والتقدم الاجتماعي وإقامة علاقات تحالفية واسعة على قدر الإمكان.

١- في حين يضمن العلم والتكنيك العصريان، والمتركزان في أيدي الطبقة العاملة صانعة الخيرات والخير تحقيق قيم جوهرية مثل السلام، والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، والتقدم، وشرف العمل للجميع، فإن التقدم العلمي - التقني في أيدي الرأسمال المالي «المعولم» يؤدي بالذات إلى خطر متزايد على هذه المصالح والقيم الأساسية للشعب الشغيل. كما ويشكل مصدراً لنشوء تناقضات اجتماعية جديدة وتفاقم القائم منها، وفي حين تؤدي عملية التكثيف الشاملة للاقتصاد الوطني في مجتمع الكفاية والعدل إلى توفير إمكانيات جديدة لتحسين ظروف العمل ومستوى الحياة المادية والثقافية، ولتوسيع المشاركة الديمقراطية للطبقة العاملة ونقاباتها في إدارة شؤون الاقتصاد والدولة، فإن عملية التكثيف من أجل جني الربح في زمن العولمة تشكل سبباً لعدم استقرار اجتماعي متزايد، ومزيد من تقييد الحقوق السياسية للطبقة العاملة وتقليص شامل في الخدمات الاجتماعية. وفي حين تؤدي إمكانيات تضخم الثروة الاجتماعية وتغيير طابع العمل، المتوفرة بفضل الثورة العلمية - التقنية إلى ازدياد بروز وتوطيد المواقع الاجتماعية للطبقة العاملة بوصفها الطبقة والقوة المنتجة الرئيسية فإنها تؤدي في ظل الظروف الرأسمالية المعولمة إلى استمرار تعميق وتوطد استغلال الطبقة العاملة وحرمانها من الحقوق. وفي حين يشكل ارتفاع الانتاجية الاقتصادية في ظل ظروف الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الحاسمة مصدراً لترسيخ الأمن والطمأنينة الاجتماعيين وتوفير فرص تعليمية متكافئة لجميع مواطني المجتمع ولمشاركتهم الشاملة في إدارة الشؤون الاقتصادية والسياسية وذلك على مستوى متزايد، فإن التقدم التقني في ظل علاقات الملكية الرأسمالية يتحول إلى مصدر لخطر متصاعد على الظروف الحياتية الأساسية للطبقة العاملة، لا بل للبشرية جمعاء، ومع إساءة استخدام العلم والتكنيك العصريين لخدمة المصالح التوسعية والعدوانية لقوى الرأسمالية المعولمة الأكثر رجعية تتعرض البشرية لخطر إبادتها في جحيم نووي.

ويفضي التكثيف الشامل لعملية الاستغلال إلى مرحلة جديدة من الخطر المهدد للظروف الحياتية الأساسية للطبقة العاملة في الدول الصناعية الرأسمالية، وإلى بطالة جماهيرية مستمرة في الدول النامية، وعدم استقرار متزايد في التشغيل وإلى تقلص الخدمات الاجتماعية والحقوق الديمقراطية. وذلك في وقت كسب فيه التعليم والتأهيل الشاملان، والمشاركة في إدارة شؤون الاقتصاد والدولة والتأمين الصحي وضمان الاستجمام، أهمية متعاظمة بالنسبة لتحقيق إعادة إنتاج قوة العمل. وأخيراً فإن الخلل في التوازن البيئوي - الحيوي، الناجم عن الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج، قد بلغ مدى جديداً يؤدي إلى تعريض إعادة إنتاج الأسس الطبيعية لوجود المجتمع الإنساني إلى خطر متزايد.

٢- تتسم السمات الاجتماعية الجوهرية للطبقة العاملة في الدول الصناعية الرأسمالية في الوقت الحاضر قبل كل شيء بالثورة العلمية - التقنية وما يرتبط بها من انتقال إلى عملية إعادة انتاج العلاقة الرأسمالية الموسعة بشكل مكثف في الغالب وبنشوء شركات متعدية الجنسية «فوق القومية» على نطاق دولي، ويتعلق الأمر بحالة انقلاب جذري في تطور القوى المنتجة الذي لايمكن أن يقارن من حيث مدى تأثيراته على ظروف عمل وحياة الطبقة العاملة وكافة الشغيلة الآخرين وعلى التركيب الطبقي والاجتماعي إلا مع الثورة الصناعية للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ففي حين كانت الثورة الصناعية قد أدت بفضل التوليد الصناعي للطاقة المحركة واستخدام الآلة المشغلة للأدوات قبل كل شيء إلى تحقيق ارتفاع كبير في الفاعلية الاجتماعية للعمل الجسدي، فإن تكنيك معالجة ثورة الإتصالات (المعلوماتية) المترتب على الثورة التقنية - العلمية والمعتمد على الميكروالكترونيك يتيح، ولأول مرة في تاريخ البشرية، المعالجة الآلية الشاملة للمعلومات ولعمليات فكرية معينة، وبهذا تتم معالجة أعمال فكرية بسيطة ومعقدة بواسطة أنظمة عصرية من الآلات، أي «صناعياً» ويؤدي هذا الامتداد للعمل الآلي إلى أعمال غير جسدية، بالارتباط مع الاتجاه الدال على تزايد درجة تعقد العمل من خلال مده بعناصر علمية وبفضل الزيادة السريعة في الجهود النفسية والعصبية، إلى تغييرات جذرية في طابع العمل وفي مجمل ظروف حياة وإعادة انتاج الطبقة العاملة، وجميع الشغيلة الآخرين.

وقد دشنت هذه المرحلة الجديدة من تطور القوة المنتجة من خلال توحيد عملية تصنيع المواد الأولية ومعالجة المعلومات اللازمة لذلك في أنظمة من الآلات الدقيقة المبرمجة الذكية، أي أنها لاتحتاج في تشغيلها إلا إلى قدر ضئيل من عمليات الضبط والمراقبة، دشنت هذه

المرحلة عملية إخراج الإنسان تدريجياً من عملية الانتاج المباشرة. ولايمكن تحقيق ذلك في ظل علاقات الانتاج الرأسمالية إلا من خلال استمرار تطور واندماج الشركات العملاقة وتدويلها (عولمتها المتزايدة). ولذا فإن السمات الخاصة للطبقة العاملة في الدول الصناعية الرأسمالية تتحدد قبل كل شيء من خلال المرحلة الجديدة في تطور القوى المنتجة والتي تجعل التطور الاقتصادي يعتمد بدرجة متزايدة على عوامل نوعية ومن خلال ما يترتب على ذلك من تطور في العلاقات الانتاجية لرأسمالية الدولة على نطاق دولي. وفي هذا الشأن تتم عملية تكييف لتراكيب فروع الاقتصاد الوطني وتركيب العمال في المجتمع ككل لمستلزمات إعادة الإنتاج المتغيرة وذلك على شكل أزمات بنيوية جذرية وطويلة الأمد وبطالة جماهيرية مزمنة، تؤثر تأثيراً حاسماً على وضع تركيب الطبقة العاملة والفئات العاملة والمأجورة غير البروليتارية.



٣- إن التغييرات الطارئة على ظروف وحياة وعمل الطبقة العاملة وعلى سماتها الاجتماعية والمترتبة على الثورة في تطور القوى المنتجة هي ذات طابع موضوعي. وهي تؤثر على مجمل التركيب الطبقي والاجتماعي للدول الصناعية الرأسمالية، كما وأنها تجعل عمل الاتحادات والمنظمات النقابية العمالية أكثر تعقيداً إلى حد كبير، وفي الوقت ذاته توفر هذه التغييرات فرصاً جديدة لرفع مستوى تنظيم الطبقة العاملة وزيادة قدرتها النضالية. ويتوقف مدى إمكانية الاستفادة من هذه الفرص على عوامل عديدة، يأتي في عدادها بالدرجة الأولى، ميزان القوى بين رأس المال والعمل في مختلف البلدان، والذي يعتمد عليه ما إذا كان في وسع الرأسمالية المعولمة أن تواصل من خلال تقليص الخدمات الاجتماعية وتقييد الحقوق النقابية، وتعميق التمايز في الطبقة العاملة نفسها بين عاطلين عن العمل ومشتغلين، وبين عمال ذوي مستوى رفيع من الأهلية وعمال بسطاء وبين الشغيلة الأصليين والهامشيين. أو ما إذا كان في وسع الحركة العمالية أن تصد إلى حد ما هذا الاتجاه التدميري.

ويلعب التحليل الوافي للتغييرات البنوية دوراً جوهرياً في هذا الشأن. فالتعرف المبكر على اتجاهات التطور الجديدة في التركيب الطبقي والاجتماعي هو شرط جوهري لإتاحة إمكانية التكيف لذلك في السياسة المتعلقة بشؤون التنظيم والعضوية. وبما أن وتيرة التحول العلمي ـ التقني تتواصل وتزداد سرعة كما وأن العديد من نتائجه الاجتماعية والبنيوية الاجتماعية لاتوجد أحياناً إلا على أشكالها الابتدائية، لذا فإن من اللازم، لدى كشف النتائج المترتبة على ذلك بالنسبة للطبقة العاملة، أن يجري ربط التحليل الدقيق لما سبق وما طرأ من تغييرات بتنبوء علمي للتغييرات اللاحقة المرتقبة. ومما يكتسب أهمية متزايدة تحديد الاتجاهات الرئيسية لتطور مختلف فصائل الطبقة العاملة، ونواتها وتركيبها من حيث مستوى التأهيل، وكذلك علاقاتها المتبادلة مع فئات اجتماعية خاصة كفئة المثقفين والفلاحين وغيرهم.

٤- يجري تكيف الحركة العمالية للوضع الجديد في ظل ظروف وهجمات ايديولوجية عنيفة، خاصة من جانب قوى محافظة عدوانية تتخذ من التغييرات في مظاهر الوجود البروليتاري وفي وضع الطبقة العاملة ذريعة للتشكيك نظرياً وبحجج جديدة، في الرسالة التاريخية العالمية للطبقة العاملة وحركتها النقابية وفي دورها النضالي من أجل السلام والديمقراطية والتقدم الاجتماعي. كما وتحاول هذه القوى الحيلولة دون التعرف على الوضع الاجتماعي والاقتصادي الأساسي للبروليتاريا التي ازدادت مصالحها وحاجاتها ومظاهرها الاجتماعية تنوعاً. وبالتالي لإيقاف تطور وترسخ حتى الأشكال الأولية للوعي الطبقي والنقابي أو عرقلتها إلى حد كبير..

وتشغل مكان الصدارة في الهجمات النظرية والإيديولوجية التي يشنها حماة الرأسمالية المعولمة، نظرية «نهاية التاريخ».. و«صراع الحضارات» التي تشكل حجر الزاوية لوجهة النظر العقائدية المعادية للطبقة العاملة، وللتحليل العلمي لدورها في الدعوة إلى السلام، والكف عن تصدير الحروب، وبناء نظام اقتصادي عالمي ينتفي فيه الصراع بين شمال «غني» وجنوب «فقير». ومع اقتصار البروليتاريا الحالية على ذلك الجزء من الطبقة الذي تتميز سماته الاجتماعية بأشكال أفقية من الاستغلال الرأسمالي في معظمها (عمل عضلي شاق، تأهيل بسيط بالارتباط مع أجور متدنية). وضم الجزء الآخر من الطبقة العاملة العصري والمتميز بظروف استغلال كثيفة (سوية مع فئات متوسطة جديدة عاملة بالأجرة) إلى «طبقة متوسطة» متنامية بسرعة كما يزعم، يتم إنكار دور الطبقة العاملة بإعتبارها القوة المنتجة الرئيسية في المجتمع الرأسمالي.

وبهذا يتم في الوقت نفسه التشكيك في الأساس الحاسم لمهمتها الثورية المغيرة للمجتمع بوصفها «حفّارة قبر آخر مجتمع استغلالي وخالقاً للنظام الاجتماعي الاشتراكي الخالي من كل أشكال الاستغلال والقهر والتميز..».

ان إضعاف القدرة النضالية للطبقة العاملة في الرأسمالية الصناعية المراد بلوغه عن طريق الهجمات النظرية على دور ووظيفة وفهم البروليتاريا لذاتها كطبقة إنما يشكل جزءاً من النهج الذي تعتمده دوائر رأس المال المالي الأكثر رجعية والرامي إلى المجابهة والانتقام الاجتماعي الشامل. وتحاول هذه الدوائر إعاقة ذلك الجزء من الطبقة العاملة العالمية الذي يجابه بشكل مباشر المصادر الاقتصادية والسياسية لخطر اندلاع الحروب عن الانخراط في النضال الحازم من أجل تأمين السلام العالمي.

ومما له أهمية حاسمة في تطوير مشاريع بديلة ومظفرة للحركة العمالية في مواجهة النتائج المترتبة على الأزمة هو المعرفة المتنامية لدى فصائل كبيرة من الحركة العمالية بأن حفظ السلام العالمي واتخاذ اجراءات للحد من التسلح ونزع السلاح يشكلان أساساً حاسماً لحل كافة المهام الأخرى. ومن شأن هذه المعرفة أن تعطي زخماً أكبر للنشاطات ضد تقليص الخدمات الاجتماعية، وهذه البطالة الجماهيرية، ومن أجل ظروف أفضل في إعادة انتاج وفي نضال الطبقة العاملة العالمية ●●

# التجارة الدولية والفجوة التكنولوجية*

إن التجارة العالمية هي أحد المواضيع المفضلة بالنسبة للنظرية والسياسة النيوليبرالية المعروضة على البلدان النامية كسبيل وحيد ممكن للدخول في الحداثة وتحقيق التنمية.

ينصح الخطاب النيوليبرالي بالتحرير التجاري وبالانفتاح التنافسي على السوق العالمي كصيغة مطلقة وثابتة لتحقيق الفاعلية والتنمية. يجب على جميع البلدان بدون استثناء أن تطبق ذات سياسة إزالة العقبات من أمام التحرير، وإزاحة أي أداة لحماية الأسواق الداخلية، والتي تعتبر بشكل عام خاطئة ومسؤولة عن سياسة اقتصادية متخلفة ومتعارضة مع الفاعلية التنافسية.

ليس بوسع التباينات في التنمية بين البلدان، مهما كبرت، أن تبرر الانحراف عن الطريق الوحيد الممكن. الأمر الوحيد الذي يُعترف به لأفقر البلدان - وهذا بعد مفاوضات شاقة في منظمة التجارة العالمية - هو فارق صغير ما في المهل من أجل الدخول في طريق التحرير التجاري.

ما تزال التجارة العالمية تشكل أداة لهيمنة البلدان الغنية، وعاملاً لتأبيد التباينات ومفاقمتها ومسرحاً لتناحر شديد من أجل السيطرة على الأسواق.

تكشف مشاركة العالم الثالث في التجارة العالمية اتجاهاً مطرداً نحو الانخفاض، بالرغم من لحظات الارتفاع العابرة لأسعار النفط ومن الازدياد الذي يطبّل له كثيراً في وزن الصناعات التحويلية ضمن صادرات هذه المجموعة الغالبة من البلدان.

وبالفعل، في عام ١٩٥٣ حشدت البلدان النامية ٣٥,٦ بالمائة من الصادرات العالمية. بعد خمسة وأربعين سنة من ذلك، في عام ١٩٩٨، هذه النسبة ليس أنها لم ترتفع فحسب، بل أنها انخفضت إلى ٣٤,٦ بالمائة.

هذه المجموعة من البلدان، ورغم تمتعها اليوم بخمسة وثمانين بالمائة من عدد سكان العالم - وهي نسبة من المتوقع أن تواصل ازديادها في المستقبل - انحدرت مشاركتها في الصادرات العالمية، في ذات الوقت الذي تكرّر فيه النيوليبرالية خطاب فرص الانفتاح التجاري.

حسب معلومات تعود إلى ١٩٩٨، فإن البلدان العشرة التي تحتل الأماكن الأولى في الصادرات العالمية للسلع، وجميعها باستثناء الصين بلدان رأسمالية متقدمة، تُجري ٥٩,٣ بالمائة من هذه الصادرات. أما البلدان العشرة المصدرة الكبرى للخدمات، وهي مجموعة ذات




نفس تركيبة المجموعة الأولى، فتُجري من جهتها ٦٠,٩ بالمائة من هذه التجارة بالغة الاستراتيجية.

في الواقع العملي، التركيز المشدد على التحرير ترجم نفسه في إزالة البلدان النامية للحواجز من جانب واحد، دون أن تقوم البلدان المتقدمة بعملية مشابهة تسمح بدخول صادرات العالم الثالث إلى أسواقها.

في الوقت الذي اتسع فيه التحرير من جانب واحد بشكل منتظم في مناطق العالم النامي، لم يحدث ذلك في البلدان المتقدمة، وإنما على العكس. السبب يكمن في أن هذه البلدان تتمتع بالقوة الاقتصادية لفرض النظم وانتهاك الخطاب الانفتاحي الذي تطلقه هي نفسها.

ركزت هذه البلدان على دفع عجلة تحرير قطاعات استراتيجية ضمن السيطرة التكنولوجية المرسومة للمستقبل. ففي هذه القطاعات تتمتع بتفوق هائل لصالحها يؤمن لها أرباحاً متزايدة بالقدر الذي يزداد فيه التحرير. هذا ما هي عليه الحالات التقليدية للخدمات وتكنولوجية الإعلام والبيوتكنولوجيا والاتصالات السلكية واللاسلكية.

خلافاً لذلك، لم تتمكن قطاعات كقطاعي الزراعة والنسيج، ذات الأهمية البالغة بالنسبة لبلداننا، ولا حتى من إزالة القيود التي سبق وتم الاتفاق عليها في جولة أوروغواي لأن ذلك لايستجيب لمصالح البلدان المتقدمة.

في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OEEC) يبلغ معدل الرسم الجمركي الذي يطبق على صادرات الصناعة التحويلية للبلدان النامية (٣,٤ بالمائة) أربعة أضعاف ما يطبَق على بلدان هذا النادي نفسها.

متوسط التعريفات الجمركية الأكثر انخفاضاً في البلدان المتقدمة يحافظ على ما يسمى «الطلبات المرتفعة» الجمركية، التي تتجاوز المعدل الوطني أحياناً بثلاثة أضعاف، في قطاعات على نحو خاص من الأهمية بالنسبة لبلدان نامية، كالنسيج والأحذية والجلود والمواد الغذائية والألبسة.

لقد تم في التجارة العالمية إحلال خطاب منافق ليبرالي متطرف ينسجم مع الحمائية الانتقائية التي تفرضها بلدان الشمال.

في التناحر من أجل الهيمنة على الأسواق ومصادر تزويد العالم الثالث تنفع الحمائية من أجل إحباط المنتجات غير الملائمة للبلدان المتقدمة، والدعوات إلى التحرير تنفع من أجل التغلغل في الأسواق الوطنية أو تجمعات بلدان.

بالرغم من إصرار دعاية معينة على تقديم المنتجات الأساسية بأنها غير هامة نسبياً مقابل نمو صادرات الصناعة التحويلية، ماتزال هذه المنتجات بالغة الأهمية بالنسبة للعالم الثالث. فبالنسبة لسبعة وستين بلداً من بلدان الجنوب، تمثل السلع الأساسية ما لايقل عن ٥٠ بالمائة من إيرادات صادراتها. في عامي ١٩٩٨-١٩٩٩ عانت هذه السلع من انخفاضات شديدة لأسعارها بفعل الأزمة المالية خلال هاتين السنتين. وتتأثر هذه المنتجات بما أصبح معروفاً جداً من اتجاهات طويلة الأجل نحو تدهور أسس التبادل، حيث تحولها هذه إلى مجموعة المنتجات الأقل انتفاعاً في السوق العالمي.

الموجة النيوليبرالية قضت على البنى الدفاعية لعلاقة تبادل المنتجات الأساسية. فالفتوى العليا للسوق، التي تدافع عنها

النيوليبرالية الأصولية، لايمكنها السماح بأي نشوء، وبالتالي فإن اتفاقيات السلع الأساسية ومحاولات وضع هياكل لمؤشرات الأسعار والبرنامج المتكامل للمنتجات الأساسية وصندوقه المشترك وأي جهد آخر لمحاربة التبادل غير المتكافئ لصالح الجنوب تعرضت جميعها للإهمال.

المعاملة الخاصة والتفاضلية تجاه بلدان الجنوب، التي ليس فقط الاعتراف باختلافات هائلة في التنمية تمنع تطبيق ذات المعيار على الأغنياء والفقراء، وإنما هي أيضاً الاعتراف بماضٍ تاريخي استعماري يستلزم تعويضاً، تعرضت للتخفيض التدريجي وتقلصت إلى أدنى تعبير على مسرح العولمة النيوليبرالية.

ما هو آخذ بالتبقي من المعاملة التفاضلية يعاني من طابع ليس عاماً، أي أنه يقتصر على وضع استثناءات في حال وجود التزام ما، لكن الأمر يحتاج للتفاوض في كل حالة من أجل جعل الأحكام فاعلة.

النتائج بالنسبة لبلدان الجنوب مرئية. فعلى مدى كل عقد الثمانينات، ساءت علاقة التبادل بالنسبة لمجموع البلدان بمقدار أكثر من ٥ بالمائة سنوياً. وبعد بعض الانتعاش في الأسعار خلال النصف الاول من هذه السنوات، انحدرت الأسعار مجدداً ابتداء من عام ١٩٩٦ وحصل ذلك بشكل حاد خلال عامي ١٩٩٧-١٩٩٨ والنصف الأول من عام ١٩٩٩ نتيجة الأزمة المالية.

بالنسبة للبلدان النامية غير المصدرة للنفط بشكل خاص بلغت نسبة تدهور أسس التبادل نحو ١,٥ بالمائة سنوياً منذ بداية عقد الثمانينات.

بل وأن صناعات تحويلية كثيرة تصدرها بلدان الجنوب أخذت تعاني من تدهور مشابه في أسس تبادلها، ما يدل على أن ما يبرر الاتجاهات السلبية للأسعار ليس طبيعة المنتجات وإنما الضعف الاقتصادي للبلد الذي يصدّرها ومشاركته في نظام تجاري عالمي تسيطر عليه شركات كبرى فوق القومية وسياسات البلدان المتقدمة.

انخفضت أسعار الصناعات التحويلية التي تصدرها بلدان نامية بنسبة ٢,٢ بالمائة سنوياً بين عامي ١٩٧٨-١٩٩٤ بالمقارنة مع صناعات تحويلية مشابهة مصدّرة من قبل أعضاء في الاتحاد الأوروبي.

إذا ما حللنا القضية بدقة وتفصيل نجد بأن الاندراج الذي طالما تم انتظاره في السوق العالمي، والذي كثيراً ما وعد به الفكر الواحد الوحيد المدعوم من قبل كل من منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، لم يتم. كان على هذا الاندراج أن يتمثل في وصول جميع البلدان إلى تجارة متنامية ومتوازنة توفر فرصاً لجميع المشاركين فيها.

ما حدث في الواقع هو أن التحرير من جانب واحد الذي طبقه العالم الثالث حفّز بقوة واردات هذه البلدان. لكن الصادرات المنتظرة لم تحدث بنفس الدرجة نتيجة أسباب كحماية أسواق البلدان المتقدمة وآليات التسويق التي تمسك بها شركات كبرى فوق القومية ولها مقرات أم في هذه البلدان نفسها.

كمحصلة للنمو الشديد للصادرات، المتأثر أحياناً كثيرة بالاستهلاك التقليدي الذي تقوم به النخب في بلدان متقدمة والمعايير المفروضة من قبل الدعاية ما فوق القومية والنمو المتدني جداً للصادرات جاء أن معدل العجز التجاري لبلدان العالم الثالث بالمقارنة مع الناتج الداخلي الإجمالي هو أعلى بنسبة ٣ بالمائة خلال أعوام التسعينات مما كان عليه في عقد السبعينات، في حين أن معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي هو أدنى بنسبة اثنين بالمائة سنوياً بالمقارنة مع ذلك العقد.

الثمانية وأربعين بلداً الأقل نمواً شهدت تقلصاً لصادراتها بنسبة ٠,٤ بالمائة بالمقارنة بما كانت عليه قبل عقدين من ذلك. بالنسبة لهذه البلدان، مثلت اتفاقات جولة أوروغواي خسائر بقيمة نحو ٢٠٠ مليون دولار عن الصادرات وخسائر بقيمة مشابهة فيما يتعلق بالواردات.

شهدت التجارة الدولية في اجتماع سياتل الفاشل المنعقد مؤخراً لحظة هامة جداً كتعبير عن الكلل والمعارضة الذين تبعثهما السياسة النيوليبرالية عند قطاعات رأي متزايدة، سواء كان في البلدان النامية أم المتقدمة.

كان الهدف المركزي من محاولة إطلاق جولة جديدة من «المفاوضات التجارية متعددة الأطراف» تحرير التجارة الدولية أكثر، ومحاولة إضعاف السيادة الوطنية لبلدان الجنوب والمساهمة أيضاً بتحرير أكبر للأسواق المالية. البلد المضيف، الولايات المتحدة، قدّم هذه الجولة على أنها درجة أرقى في سلّم التحرير التجاري، دون أن يعبأ بأن هذا البلد يطبق قانون تجارة خارجية عدواني وتمييزي وتهويلي يشمل أحكاماً كالحكم الذي يسمى «سوبر ـ ٣٠»، وهو نموذج حقيقي عن الإجراءات العدوانية والتمييز التجاري والتهديد بفرض عقوبات على بلدان أخرى لأسباب تبدأ من التمييز المزعوم لمنتجات أمريكية وحتى الوصف الذي تريد الولايات المتحدة إطلاقه حول التعامل مع حقوق الإنسان.

في سياتل وقع تمرد حقيقي على النيوليبرالية نتيجة اجتماع معارضة شديدة تمثلت في مقاومة بلدان الجنوب والمظاهرات الصاخبة في الشارع التي قام بها تحالف واسع من القوى الاجتماعية، بمشاركة نشطة من قبل منظمات غير حكومية، والتناقضات والتناحر في المصالح بين البلدان المتقدمة.

إن فشل اجتماع سياتل ورفض محاولة فرض اتفاق متعدد الأطراف للاستثمارات يشكلان تعبيراً هاماً بأن الأصولية السوقية العدوانية التي جعلت العالم الثالث يتراجع وجعلت بلادنا تشهد خسائر فادحة إنما هي تبعث شجباً دولياً شديداً ومحقاً.

في هذا الرفض الدولي لتصدير عدم التكافؤ، تضحي وحدة الجنوب في كفاحه من أجل جعل التجارة العالمية أداة حقيقية لتوليد الثروة والرفاهية ومحاربة الفقر وحدة ضرورية وحاسمة.

تتعمق الفجوة التكنولوجية أكثر فأكثر بين الشمال والجنوب في ظروف الخصخصة المتزايدة لما يسمى اقتصاد المعارف. وبالفعل، يعتبر بأن أكثر من ٥٠ بالمائة من الناتج الداخلي الإجمالي للبدان الرئيسية الأعضاء في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OEEC) يقوم على أساس المعارف. حول اقتصاد المعارف وما يمثله من دور الطليعي نحو المستقبل، تعود الأعراف التي تحكم العولمة النيوليبرالية، أي التحرير والخصخصة وحقوق الملكية الفكرية، بعواقب عميقة وسلبية جداً على بلدان الجنوب.

التطور الهائل والسريع المحرز في تكنولوجيات المعلومات لايمكنه أن يخفي بأن المعلومات هي واحدة بين احتياجات كثيرة.

وفرة الحقن والمياه النظيفة لايمكن تزويدها ولا استبدالها بالبريد الإلكتروني.

في أواسط عام ١٩٩٨ كان يتركز في البلدان المتقدمة، التي يقطنها أكثر من ١٥ بالمائة من عدد سكان الكرة الأرضية، ٨٨ بالمائة من مستخدمي شبكة إنترنيت. وفي الولايات المتحدة يوجد من أجهزة الكمبيوتر أكثر من مجموع ما يوجد في بقية العالم.

٩٩ بالمائة من النفقات العالمية في تكنولوجيا الإعلام يعود إلى ٥٥ بلداً فقط.

إن اقتصاد المعارف ينمو بشكل مدهش، لكن مع وضع السياسة النيوليبرالية حيز التطبيق تجد الحكومات موازناتها مقلصة، وقد انخفض التمويل العام للبحث والتطوير في العلوم والتكنولوجيا ليفسح في المجال أمام الشركات الخاصة.

يمكن إنجاز النتائج المحرزة من هذا التغير الهام في أن الأرباح تُخضِع الحاجة في برامج بحث القطاع الخاص، وأضيق حقوق الملكية الفكرية تستثني البلدان النامية من قطاع المعارف، والقوانين الجديدة للامتيازات لاتعترف لا بالمعارف ولا بالأنظمة التقليدية للملكية.

في كل صناعة قطاع البيوتكنولوجيا يحصل أن مجموعة من الشركات تسيطر على جزء أكبر يوماً بعد يوم من السوق العالمي. لقد ازداد انصهار الشركات العملاقة وأصبحت أكبر يوماً بعد يوم سيطرة مجموعة صغيرة من الشركات

الجبارة، ما يثبت بأن الخصخصة لاتحفز التنافس، وإنما تسير باتجاه خلق احتكارات قلة قوية. وبالفعل، في عام ١٩٩٨ كانت الشركات الرئيسية العشرة تسيطر على ٣٥ بالمائة في صناعة الأدوية، وعلى ستين بالمائة في الأدوية البيطرية، و٧٠ بالمائة في أجهزة الكمبيوتر، و٨٥ بالمائة في سيدات الحشرات و٨٦ بالمائة في الاتصالات السلكية واللاسلكية.

تسيطر البلدان المتقدمة على ٩٧ بالمائة من جميع الامتيازات في العالم. في قطاع الملكية الفكرية الاستراتيجي كان ٨٤ بالمائة من البحث والتطوير يعود في عام ١٩٩٣ إلى عشرة بلدان فقط، والتي كانت بدورها تسيطر على ٩٥ بالمائة من امتيازات السنوات العشرين الأخيرة وكانت تتلقى أكثر من تسعين بالمائة من حقوق الإجازات الدولية، في حين أن سبعين بالمائة من مدفوعات حقوق الامتيازات على المستوى العالمي كان يتم بين شركات أم وفروع شركات فوق القومية. خلافاً لذلك، استخدام حقوق الملكية الفكرية هو بعيد كل البعد عن متناول بلدان كثيرة من العالم الثالث.

البحث في العلوم والتكنولوجيا الذي تقوم به مصالح تجارية خاصة آخذ بالإثبات بأن التطلع لتحقيق الربح السريع يفرض نفسه فوق الاحتياجات. يتركز البحث على احتياجات المزارعين والمستهلكين الأثرياء. أكثر من ٩٥ بالمائة من الأراضي المزروعة بمحاصيل منقولة جينياً كانت في عام ١٩٩٨ تتواجد في أمريكا الشمالية وأوروبا.

وعلى ذات الشاكلة، فإن صناعة الأدوية لاتلبي مصالح القطاع الخاص احتياجات أبناء البشر. اثنان بالمائة فقط من البحث والتطوير المتعلقين بالصحة على المستوى العالمي يخصص لذات الرئة وأمراض الإسهال وداء السل، ولكن هذه يطالها ١٨ بالمائة من مجموع الأمراض.

الحقن هي التكنولوجيات الأكثر فاعلية بالنسبة للنفقات التي تطبق في العناية الصحية، إذ هي قادرة على الوقاية من أمراض بجرعة يتم تزويدها مرة واحدة. لكنها تعود بأرباح قليلة، ولهذا فهي مهملة بالمقارنة مع أدوية تحتاج لتطبيقات متكررة.

الربح السريع يفرض نفسه على الحاجات. أدوات التجميل والطماطم ذات النضوج البطيء هما أهم في قائمة البحث والمبيعات التي تجريها الشركات الخاصة ما فوق القومية من حقنة ضد الملاريا أو المحاصيل المقاومة للجفاف. أسعار الأدوية الجديدة والبذور الأفضل والتكنولوجيات الأفضل بشكل عام توضع للذين يستطيعون دفعها ●●

---

(●) كانت هذه المادة ضمن خمسة ملاحق اعتمدت عليها كلمة الرفيق فيدل كاسترو في مؤتمر قمة دول الجنوب الـ ٧٧ الذي عقد في كوبا بتاريخ ١٠-٢٠٠٠/٤/١٣ واعتبرت هذه الوثائق من ضمن وثائق المؤتمر. علماً أن هذه المادة حملت اسم «الملحق رقم ٣».

## تصريح صحفي

تعقيباً على زيارة وفد من بعض الصحفيين الجزائريين للكيان الصهيوني بدعوة من وزارة الخارجية الإسرائيلية أدلى الناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بتصريح قال فيه:

إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تعبر عن استغرابها وإدانتها لهذه الزيارة من بعض الصحفيين الجزائريين، والتي تشكّل طعنة لكفاح الشعب الجزائري الذي سجّل ملاحم بطولية في مواجهة الاستعمار والعدوان ووقف دائماً إلى جانب الكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني لاستعادة كامل حقوقه الوطنية.

إننا إذ نحيي موقف الجزائر التي أدانت هذه الزيارة فإننا ندعو لجان مقاومة التطبيع في الوطن العربي إلى فضح وتعرية هؤلاء الأفراد الخارجين عن إرادة الشعب الجزائري والذين بخطوتهم هذه لايخدمون سوى إسرائيل وسياستها العدوانية في المنطقة.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
المكتب الصحفي
٢٠٠٠/٦/٢٧م

## ندوة سياسية في مخيم نهر البارد

بدعوة من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية منطقة الشمال ألقى الرفيق عبد الله عيادي كلمة في ندوة سياسية بعنوان (النكبة وحق العودة) في المركز الثقافي الفلسطيني - نهر البارد بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٣١ وبحضور بعض فصائل المقاومة والمؤسسات التربوية والاجتماعية، تناول الرفيق عبد الله تاريخ فلسطين منذ مؤتمر بال (١٨٩٧) مروراً بسايكس بيكو/ وعد بلفور/ ثورة البراق/ القسام/ والتقسيم/ والتشريد/ مروراً بالثورة الفلسطينية المعاصرة ومحطاتها الأبرز/ أيلول/ اجتياح ١٩٧٨/ اجتياح ١٩٨٢/ مؤتمر مدريد/ اتفاق أوسلو/ وصولاً إلى الانتصار الذي تحقق في الجنوب، داعياً لوحدة الشعب الفلسطيني ومراجعة الماضي ورسم برنامج يستشرف المستقبل.

- كما دعا لتشكيل مرجعية للشعب الفلسطيني في لبنان تقوم على أساس الانتخاب والتعبير الحقيقي عن هموم الشعب الفلسطيني.

- وأكد على الحوار الجاد بين الدولة اللبنانية والفلسطينية وإعطاء الحقوق المدنية والاجتماعية للفلسطينيين، رافضاً التوطين والتجنيس داعياً للتمسك بالقرار ١٩٤.

- ثم دعا للاستفادة من الدرس الذي حدث في الجنوب/ الفلسطينيين والعرب والأمة الإسلامية بمواجهة هذا العدو بالوحدة وبتقديم أفضل ما لديها وحشد قواها لأن الصراع لم ينته ما دام الشعب الفلسطيني مشرداً وبعيداً عن وطنه.

## بمناسبة الذكرى ٥٢ للنكبة والذكرى ٣٣ لنكسة حزيران معرض صور شهداء الجبهة وصور شهداء المخيم في مخيم سبينة

إحياء للمناسبتين الأليمتين في تاريخ شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية ذكرى النكبة وذكرى النكسة أقامت منظمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في مخيم سبينة معرضاً تضمن صور شهداء الجبهة منذ انطلاقتها وحتى آخر شهيد بالإضافة إلى صور عدد من شهداء المخيم.

وذلك يوم الأربعاء ٢٠٠٠/٦/٧ في قاعة الشهيد معتز حجازي - مكتب الجبهة في المخيم. وقام بافتتاح المعرض الأستاذ محمد معتوق «أبو كفاح» عضو أمانة سوريا لاتحاد المعلمين الفلسطينيين بحضور الرفيق أبو هاني عضو قيادة فرع سوريا للجبهة مسؤول منطقة المخيمات وحضور عدد من الرفاق أعضاء قيادة منطقة المخيمات. هذا وشارك في حفل الافتتاح الرفاق في الجبهة الديمقراطية وعدد من أسر الشهداء والأصدقاء.

وقد استمر المعرض مدة ثلاثة أيام حيث نال إعجاب الحضور وقد عبروا عن تقديرهم للتضحيات التي قدمتها الجبهة الشعبية طوال مسيرتها النضالية من خلال تقديمها لهذا العدد من الشهداء ومشاركة الجبهة في كافة معارك الدفاع عن قضيتنا الوطنية. هذا وأكد عدد من الحضور عن ثقتهم بقدرة شعبنا على العطاء المستمر في سبيل قضيته العادلة متسائلين أين دماء هؤلاء الشهداء ودماء أمثالهم من شهداء فلسطين في الصفقات التي أقدمت عليها القيادة الرسمية الفلسطينية. ومطالبين بضرورة الوفاء للشهداء والسير على خطاهم حتى النصر والعودة.

قضايا ثقافية



الهدف الثقافي

# هامشية المثقف العربي في ظل المتغيرات

الثقافة العربية هي تكثيف روحي ووجداني لضمير الأمة المثقل بكل أنواع الأوجاع والآلام، وفي المجتمعات العربية التي تحكمها هوة سحيقة بين السلطة والمجتمعات، نمت علاقات مشروخة ومشوّهة قوامها عدم ثقة المجتمعات بالسلطات التي تحكمها وتثقل كاهلها، وأمام تغييب المجتمعات ومؤسساتها المدنية عن المشاركة بالقرارات المصيرية التي تمس الشأن الوطني العام، باتت تلك المجتمعات المهمّشة غير مبالية بما يجري حولها، أو ـ على الأقل ـ تبدو هكذا إذا ما راقبنا السطح الخارجي الذي غدا ساكناً، راكداً رغم ما يعتمل في داخله من غليان، وغضب، ورفض سلبي لما جرى ويجري من تلاعب في مصير هذه الأمة، التي وجدت نفسها بعد مائة عام من الصراع العربي ـ الإسرائيلي مضطرة للصمت والقبول بمفاوضة السارق على الأرض المسروقة، والأرواح المستباحة، والمياه التي تتحكم بمصادرها، فبعد أن كان المطلب كل فلسطين، صار بعضاً منها ـ الضفة الغربية ـ ثم ما تبقى من هذه الضفة، فالعرب يفاوضون على ممتلكاتهم، وحدودهم، وأرضهم، والسارق يضع شروطاً لإعادة أجزاء من هذه المسروقات، لا من أجل «السلام» كما يزعم، بل من أجل أن يعيد صياغة قواعد اللعبة، وبناء الهياكل والبنى التي تمَكنه في المستقبل القريب من السيطرة على مفاتيح الأسواق، والثروات والأوطان ممهوراً هذه المرة بموافقة السلطات العربية ومباركة المحافل الدولية وشراكتها التي تسفح الوعود بتقديم المن والسلوى والاستقرار والفردوس المفقود.

لن تتغير البنى السياسية القائمة في مرحلة ما بعد «السلام»، بل تجهد سلطتنا الفلسطينية الوليدة لبناء مؤسسات عصرية مستفيدةً من موروث المؤسسات العربية والدولية التي اكتنزت الخبرات، في التمويه، والتشويه والتسويف، وآليات السيطرة على شعوبها. نقول: «مؤسسات عصرية»، لأنها من المفترض أن تواكب دعوات النظام العالمي الجديد للإصلاحات الديمقراطية المزيفة التي لاتعرف من الديمقراطية الحقة سوى اسمها، فالمرحلة المقبلة باتت أكثر تعقيداً وبالتالي لابد من آليات مركبة وأكثر تعقيداً وأقل فجاجة، لكنها أكثر فاعلية، وبهذا المعنى سنشهد تغييراً ما، يطال الشكل، بيد أن الجوهر سيبقى على حاله إذ لن يطال التغيير العلاقة الجوهرية بين الحاكم والمحكوم، القائمة حتى الآن على أساس الوصاية.

أما رجال الفكر، والأدب والثقافة، فالمطلوب منهم كقادة فكريين لمجتمعاتهم أن يملؤوا الفراغ الذي تركته الأحزاب الوطنية المنهارة، لكنهم في الحقيقة منقسمون على انفسهم، وفي حيرةٍ من أمرهم، بين مصفّق تحت قناع النظرة العقلانية، الواقعية، وبين رافض لايملك من أدوات الرفض العملية سوى قناعاته «المبدئية»، وفي الحالتين نحن أمام مثقّف مهمّش غير قادر على الفعل في ظل هذا الخراب العام.

## ندوة الجذور الثقافية في الرواية السورية بدمشق

# تظاهرة ثقافية تجمع أهم النقاد والروائيين السوريين

علي الكردي

الجذور الثقافية، والتقنيات الروائية الجديدة في الرواية السورية المعاصرة، كانت محور الندوة التي استضافها المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق، بمشاركة عدد كبير من الروائيين السوريين (وليد إخلاصي، عبد السلام العجيلي، ناديا خوست، فواز حداد، خيري الذهبي، نبيل سليمان، ممدوح عزّام، كوليت خوري، فيصل خرتش، محمد كامل الخطيب) وعدد من النقاد السوريين والعرب والأجانب: (فيصل درّاج، جمال باروت، حسان عباس، صبحي البستاني، بطرس حلاّق، قاسم مقداد، هايدي توليه، ايريك غويتيه، كاتيا زخريا، عبده عبود، جمال شحيد).

اتسمت الندوة بالجدّية العالية، والنخبوية وباهتمام عال من قبل المثقفين السوريين الذين تابعوا أعمالها خلال يومين متتالين، ناقشوا خلالهما أبحاث النقاد (الذين تباينت مناهجهم النقدية)، واستمعوا إلى شهادات الروائيين التي تركزت على المنابع الثقافية لأعمالهم الروائية، وتطور تقنياتهم خلال مسيرتهم الإبداعية.

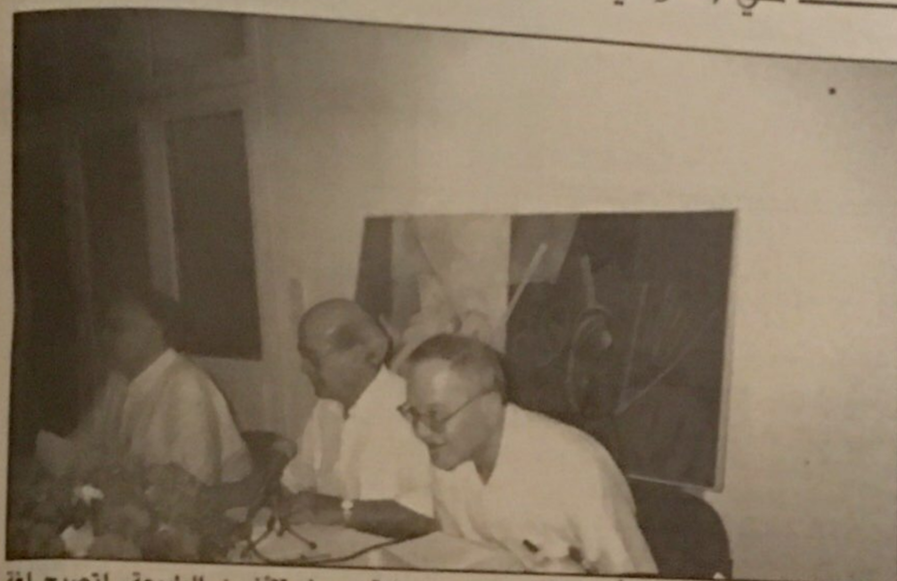
كان من المفترض أيضاً أن يقدّم الروائي السوري حنا مينا شهادته تحت عنوان كيف يُكتب على الروائي أن يتابع عمله رغماً عنه إلاّ أنه اعتذر في اللحظة الأخيرة.

بما أنه من الصعب تغطية الوقائع التفصيلية لهذه الندوة، فسوف نكتفي بتكثيف أهم محاورها.

في الجلسة الأولى تحدّث، الناقد عبد الرزاق عيد عن الجذور الثقافية للنزعة التعبيرية الغنائية كمعوّق للتقنية الروائية الجديدة في الرواية السورية، وركزّ على النزعة الشعرية في أعمال بعض الروائيين السوريين التي اعتبرها أحد أهم المعوّقات في وجه تطوّر التقنية الروائية الجديدة.

## الرواية والتاريخ/ فيصل درّاج:

الناقد فيصل درّاج قدّم مداخلة بعنوان: الرواية والتاريخ، قصر المطر نموذجاً، وفي هذا الإطار قدّم تحليلاً مفصلاً لرواية ممدوح عزّام



التي أثارت في سورية مؤخراً حفيظة بعض أبناء الطائفة الدرزية، فاعتبر أن التاريخ متعدّد الأزمنة في هذه الرواية، وفيما هو كذلك يصبح الزمن التاريخي كأحجية، تبدأ بالتاريخ وإمكانية التعرّف عليه، وإمكانية نقضه، وعليه فلا يوجد تاريخ ثابت، وإنما التاريخ متغير، غير ثابت، ومتحوّل: واعتبر أن هناك عدة أزمنة في الرواية (الأزمنة الخارجية) وقسّمها إلى زمن مركزي مناقض للتاريخ، ولا يتبدّل، وإلى جملة من التواريخ الحقيقية، الهامشية، المهزومة، وكمثال على الزمن المركزي أشار إلى شخصية كنج في الرواية الذي يمثّل تاريخاً وليس بتاريخ، إذ كل التواريخ لا تستطيع أن تنزع هذا الكائن من تاريخه، لكن هذا التاريخ الثابت، الزائف هو نفيٌ للتاريخ، بينما اعتبر أن تاريخ آل الفضل في الرواية هو التاريخ الحقيقي، الذي يتبدل ويتغير (موت، تشرّد، تشظي)، وخلص إلى أن رواية عزام توحي بالتاريخ لكنها تنتهي إلى غياب التاريخ بسبب الثبات الذي تمثله شخصية كنج.

من جانب آخر رأى درّاج أن هناك ثلاثة أزمنة مفتوحة في الرواية على الأمل والرغبة هي: المرأة ـ المجاز: التي تمثل زمناً مستقبلياً جميلاً، أقرب إلى الحلم والجمال والتسامح والشجاعة والصبر. والطبيعة: وفي هذا السياق تحدّث عن جدل الطبيعة والأنثى في الرواية، حيث تتأنسن الطبيعة، لتصبح لغة تستحضر قيمها، وفيما تحضر الطبيعة، يتحجم الإنسان، أما الزمن الثالث فهو الإبداع الذي تمثّل في الرواية بشخصية الرسام، والوراق. فالإبداع يبرز الإسم والوجه معاً، ويدافع عن الإبداع على المستوى الداخلي والخارجي.

وختم أن الرواية تنطق التاريخ في مستويات متعددة، وهي تمزج بين حاضر مقوّض، وظلال الأجداد للتأكيد على رؤية المستقبل.

## عبد السلام العجيلي:

تحدث الروائي عبد السلام العجيلي في شهادة تحت عنوان الروائي ينقد ذاته في ما يجده جديراً بالنقد في كتاباته الذاتية، كأنه يريد أن يسبق بنفسه النقاد في تبيان المآخذ على ما كتبه ويكتبه في الحقل الروائي، وقد عدد نقاط انتقاده لنفسه في تحدثه عن أدبه، وفي اتباعه أساليب معينه في إنتاجه أدبه، وفي تقصيره عن إنتاج هذا الأدب في بعض الحالات. ربما لا يوافق النقاد، ولا القرّاء على ما طرحه من عيوب أدبه الذاتية، ولا سيما حين يرون أنه عرض جوانب من هذه العيوب، قل أن خطرت في بال النقاد، أما هو فإنه أراد أن يبرئ ذمته، باعترافه بما يجد أنه قصّر فيه، أو أنه سلك فيه طريقاً خاطئاً.

## ناديا خوست:

ثم قدمت ناديا خوست شهادتها: من الغرب إلى الشرق، جمع أم تمثل؟ فتحدثت عن دمشق كمكان بعراقتها التقليدية، ورواية أمها عن مدن بلاد الشام، وعالم النساء الواسع، ومكانة الطبقة الوسطى التي تنتج المثقفين والسياسيين، وعن المدارس التاريخية الأيوبية، والأضرحة في الحي الذي وُلدت فيه، وبمكانة المرأة في المجتمع الشركسي.. وعن كل هذه المناخات التي أثرت في تكوينها، ثم تحدثت عن تأثيرات دراستها في موسكو على أدبها، في تقصيها الكتاب الكلاسيكيين الروس وأساليبهم في بناء الشخصيات في مؤلفاتهم، والعلاقة بين الواقع الفني والحقيقة، والعمل الفني في اللغة، ثم تأثير متابعتها لحماية باريس كمدينة، ودفاع الناس عن الأشجار في أوربا، وزيارتها الأندلس، وخوفها من خطر المخططات التنظيمية في المدن العربية، وخطر التهويد في الأراضي المحتلة، وضغط المعاصرة السوقية على التراث الوطني.. كل هذا رأت فيه جذوراً ثقافية وعوامل دفعتها إلى كتابة روايات عن بلاد الشام.. وانشغالها بالذاكرة المعمارية والتاريخية لهذه البلاد. ورأت أن التقنيات تولد مع الموضوعات، لأنها مرآة الروح، حيث يتصل السرد برأيها مثلاً بتراثه في المدوّنة التاريخية وفي الحكاية (..) لكن أسلوب السرد نفسه، ونسج الوثيقة، والتنقل بين مستويات الزمن المتنوعة، يتيح إمكانية واسعة في العمل الفني، في صياغة الفردي والعام والأمكنة والشخصيات..

## فواز حداد:

الروائي فواز حداد، الذي برز من خلال روايته موزاييك دمشق 30، وروايته تياترو 1949 تحدّث عن الزمان / المكان: تجربتي في الرواية وقد وصف روايته بأنها شخصية من حيث المكان، ولها علاقة قوية بالزمان، لم ينفِ عنها التاريخ، لكنه (على حدّ قوله) عقد شراكة معه من غير أن يستأثر بها. وإذا كانت الرواية تُعنى بالتأليف بين الزمان والمكان، فإن الروائي يكتب فيها الوجه الذي يختلقه لا الذي يراه. ألحّ أيضاً على المنجز التقني العالمي في الرواية بمختلف مصادره وألوانه وأشكاله دونما تمييز، كما ألحّ على قابليته للاستغلال والتصرف بحرية.

## ممدوح عزام:

في شهادته عاد ممدوح عزام إلى بدايات علاقته بالرواية حيث كتب روايته الأولى (معراج الموت) التي تناول فيها موضوعاً قديماً وهو قصة المرأة الخاطئة، وقد كشف أنه كان يراهن على الكتابة نفسها، أي تقديم الحكاية في صياغة خاصة فنية كفيلة بإيصال النص إلى المتلقي ورأى أن النص الإبداعي يتشكّل من عناصر مختلفة: اللغة، المعمار، الجوانب البيئية.

في (قصر المطر) يقول عزّام: وسعت إطار التجربة، واخترت موضوعاً ملحمياً وشخصيات كثيرة. لم يكن التاريخ همي، وإن كانت الرواية تناولت الماضي، واتجهت في تقنية الكتابة هذه المرة اتجاهاً جديداً حيث اعتمدت في بناء الرواية على المعتقد الشعبي الديني، إذ يستعيد أحد الأشخاص في بداية الرواية ذكرياته من حياة سابقة كان يعيشها وهذا ما يعرف في الفكر الإنساني باسم التقمص أو تناسخ الأرواح وأفادتني هذه التقنية في إبعاد شخصية المؤلف أو الروائي واستبداله بشخصية الراوي ـ العارف.

ويرى عزام أن التقنية التي استخدمها ساعدته على التلاعب بالزمن والانتقال بين الأزمنة، فالراوي يعرف كل شيء مما مضى، ويعرف الأمكنة أيضاً، كما أن الرواية الأخرى ـ التي لا تظهر كرواية إلا في آخر النص ـ ساعدته في معرفة المصائر النهائية لمعظم الشخصيات من جهة، ولما صار إليه المجتمع من جهةٍ ثانية.

## جمال شحيد:

في الجلسة الثالثة تحدّث د. جمال شحيد عن تقنية التذكّر في رواية هشام أو الدوران في المكان لخيري الذهبي ورأى أن التذكر هو مفتاح أساسي من مفاتيح هذه الرواية القائمة على الذاكرة والذكريات والمذكرات والاستذكار والتذكير وعدم النسيان، إذ تتكرر هذه الكلمات في كل صفحة من صفحات الرواية.

## صبحي البستاني:

رأى البستاني أن النقد الحديث وجد في حنا مينه رائداً من رواد تيار الواقعية الاجتماعية في الأدب. ولا بد لقارئ مينه من أن يستشف خطاً أيديولوجياً منبثقاً من تجربة متجذرة في أعماق الواقع الاجتماعي. ولكن هذه الحقيقة لا تخفي أمرين: الأول هو أن تقنية الكتابة عنده لا تدخل طائعة أطر مذهب أدبي حُدّدت قواعده مسبقاً، ذلك أن الكاتب استغل أنماطاً تعبيرية متنوعة لتجسيد رؤيته الخاصة للواقع، والثاني هو تلك الثنائية التكاملية بين واقعية ورومنطيقية وَجَدَ الكاتب نفسه عالمه الأدبي فيهما.

من جهة أخرى تناولت المداخلة الجانب الأسلوبي لرواية حنا مينة محاولة الكشف عن فاعلية التعبير اللغوي وتقنية التصوير الفني فيها وقد استندت الدراسة إلى الثلاثية: بقايا صور، المستنقع، والقطاف، وتساءل الباحث عن مدى التوفيق بين الإيديولوجية والأدبية في كتابة حنا مينة متطرقاً إلى عدة مسائل منها: البناء النحوي في إطار تعدد الأصوات في الرواية، وزمن الفعل ودوره في السرد، وتحليل الصور المجازية، والوصف.. ورأى أن دراسة هذه العناصر اللغوية من شانها أن تسهم في إظهار موقع حنا مينة في الرواية السورية بشكل خاص والعربية بشكل عام.

## حسان عباس:

تناول الباحث حسان عباس رواية رسمت خطاً في الرمال للاديب الراحل هاني الراهب، وحاول أن يقرأ لعبة الزمن على ثلاثة مستويات متراتبة هي:

- من القصة أو زمن الحكاية، وهو الزمن الذي تتمفصل فيه مقاطع الحكاية الأولى.
- زمن الخطاب، وهو الزمن الذي ينظم الكاتب مقاطع الحكاية وفقاً له.

زمن النص، وهو زمن لا يختاره الكاتب لكنه يجد نفسه معيداً لإنتاج علاقاته.

هذه القراءة المتعدّدة سمحت للباحث بكشف بعض التقنيات التي استخدمها الروائي لصياغة زمن الرواية، مثل التناسخ والتزامن والتلاطم.. ورأى «أن هاني الراهب ربما كان الرائد في استعمال هذه التقنية الأخيرة في الكتابة الروائية العربية» مما سمح للباحث عبر هذا التفنيد تسمية الرواية المدروسة برواية (نهاية القرن).

## وليد إخلاصي:

في جلسات اليوم الثاني قدم الروائي وليد إخلاصي شهادته التي تحدث فيها عن الروائي الذي يتجاوز الحكواتي واعتبر أن الحديث عن الرواية هو حديث عن (القص)، والنص الروائي بمعناه المتداول هو تألق فعل القص في واحد من تجلياته المألوفة كالحكاية والأسطورة والملحمة والقصة والرواية، والأخيرة نمت وتطورت كحضور (الحكواتي) في أعلى درجة من حالاته الفنية المدنية الواعية للواقع، والذي يخلق معادلاً للواقع محمّلاً برؤية المستقبل.

## نبيل سليمان:

نبيل سليمان تحدث عن الشكل الروائي: من الجذور إلى التجريب، حيث تناول مؤثرات عديدة على أدبه منها: التراث السردي العربي، الشعبي منه والرسمي، المكتوب والشفوي، ثم التجربة الروائية الغربية والتجربة الروائية العربية الحداثية المتفاعلة مع السابقة. ثم الفن التشكيلي و الموسيقى، وخلاصة هذه التأثيرات برأيه هي النأي عن الوصفة الجاهزة، والمضي في المغامرة والتجريب، بمعزل عن دعوى البراءة والإلهام وعن الاستسلام إلى إنجاز شكلي محدّد.

### كوليت خوري:

الروائية المعروفة كوليت خوري قدمت شهادة تحت عنوان: لماذا اكتب تحدثت فيها عن تجربتها الروائية، بينما قدم الروائي فيصل خرتش شهادته تحت عنوان: الروائي والسياسة، فتحدث عن تأثير الأحداث السياسية العاصفة في منطقة الشرق الأوسط منذ مأساة فلسطين وحتى الآن على الأعمال الروائية، معتبراً أن الروائي غير قادر على الوقوف متفرجاً أمام ما جرى ويجري ولكن لكل روائي أسلوبه وطريقته في التعبير عن كل هذا.

في إطار الأبحاث، قدم بطرس الحلاق قراءة في رواية سليم بركات فقهاء الظلام، واعتبر أن هذا العمل هو الأول من سلسلة طويلة تتوالى حتى اليوم، يتابع من خلالها سليم بركات التأمل في عالم طفولته الذي تناوله في مجموعاته الشعرية السابقة، أي البيئة الكردية في الشمال السوري.

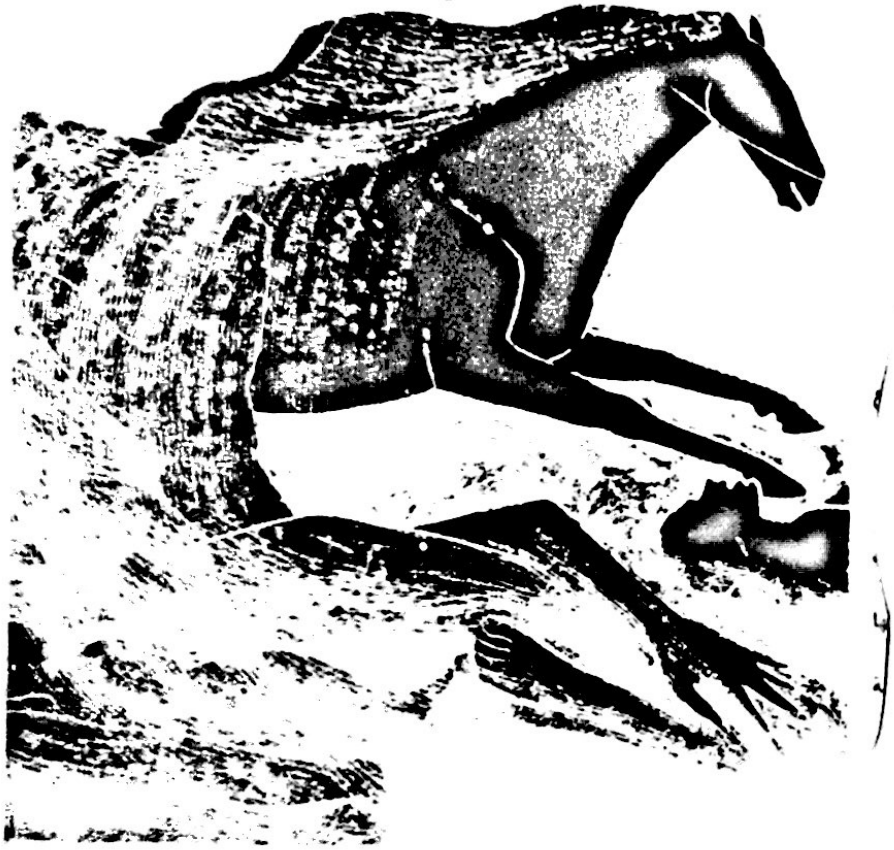
واعتبر أن الغرائبي في الرواية يأخذ منحىً ميثولوجياً. في بحث آخر تحدث محمد كامل الخطيب عن بعض العثرات التقنية في الرواية العربية السورية، فيما تحدث قاسم مقداد عن قصر المطر لممدوح عزام بين الواقع التخيل، ثم قدم الباحث الفرنسي المستشرق هايدي غوله بحثاً بعنوان: أبطال حنا مينة بين التقليد والحداثة.

أستاذ الترجمة في المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق المستشرق إيريك غوتييه قدم بحثاً حول: علاقة الكاتب بجذوره الثقافية في رواية أرض السياد لعبد السلام العجيلي، وقدمت كاتيا زخريا (جامعة ليون الثانية) بحثاً حول معالم التراث في رواية تراب الغرباء لفيصل خرتش. أما الباحث عبدو عبود، فقد تناول إعادة النظر في قضية المؤثرات الأجنبية في الرواية السورية.

الملاحظ هو تنوّع المناهج النقدية التي استند إليها الباحثون، وقد تنوعت ما بين النقد السوسيولوجي، والبنيوي، وما بعد البنيوي، الذي يعتمد المناهج النقدية الحداثية، فيما اعتمدت شهادات الروائيين على تجاربهم الخاصة في الكتابة الروائية مع تأمل في التقنيات التي استخدموها وتأثيرات الجذور الثقافية المتنوّعة التي أغنت تجاربهم ●●

# أزمة الكتاب العربي.. أزمة ثقافة

علي حسون



يقول الكاتب والروائي الإسباني «أنطونيو غالا»:

«كان في العالم سيدة وخادمتان، الثقافة والسياسة والاقتصاد. فاستطاعت الخادمتان أن تسرقا السيّدة (الثقافة) مكانتها لتحلاّ محلّها، ومهمتنا نحن المثقفين هي أن نعيد السيّدة إلى مكانتها والخادمتين إلى عملهما».

وإذا أسلمنا أن أزمة الثقافة هي أزمة عامّة (عالمياً) وبنسب متباينة، وإذا كانت أوروبا ودول العالم المتقدّم قد ابتكرت أساليب جديدة من شأنها تقليل المسافة بين القارئ والكتاب، وشقّت طريقاً واسعاً في هذا المجال من خلال وضع لوائح بروائع الكتب وإصدارها ضمن سلاسل (كتاب الجيب) ووسائل أخرى، فما هو حال الثقافة في بلادنا العربية؟

وإذا كنا لانزال بعيدين عن تعميم الأساليب الحديثة لنشر الثقافة فما هو واقع الكتاب العربي باعتباره الوسيلة الفضلى بل الوحيدة لنشر الثقافة؟

من الواضح أن الكتاب العربي يعاني من أزمة ومن كافة الجوانب سواء من حيث الإخراج أو التسويق أو الانتشار أو حرية عبور الحدود.

وقد تبيّن من خلال إحصاءٍ أجرته بعض المجلات المتخصصة بالكتب أنّ حصة سبعين ألف عربي هو كتابٌ واحد قياساً إلى معدّل النسخ المطبوعة من كل كتاب (المقدرة بألفي نسخة وسطياً).

أمّا المطالعة فهي محصورة بشريحة المثقفين العرب والتي تحتمل النقاش بدورها.

على صعيد آخر تظهر بعض الإحصائيات أنّ مصر وهي الدولة العربية الأولى في مجال النشر تنتج ما يقارب (١٢٠٠) كتاباً، بينما تنتج إنكلترا (التي تعادلها بعدد السكّان) حوالي (٧٠٠٠) كتاب سنوياً وهو ما يوازي إصدارات الدول العربية مجتمعةً!

وإذا انتقلنا إلى نوعية الكتاب ومضمونه وجدنا بأنها تختلف باختلاف الجهة التي تنتجه.

فجهات عامّة مثلاً كوزارات الثقافة أو اتحادات الكتّاب أو الجامعات وبعض مراكز الأبحاث التي تتلقّى دعماً مالياً من ميزانية الدولة تقدّم كتاباً ذا مضمون جيد عموماً وبسعر مقبول، إلا أن ضعف هذه الميزانيات يؤثر سلباً في كميّة الكتب التي تصدرها.

أمّا دور النشر الخاصة فتتفاوت كمية ونوعية الكتب التي تطبعها تبعاً لميزانياتها واتجاهاتها ففي حين نلحظ وجود الدور الجادّة والتي يكون أصحابها من المثقفين غالباً، والتي تلتزم بتقديم نوعيات جيدة من الكتب غير أن هذه الكتب ليست من النوع المرغوب دائماً إلا على نطاق ضيّق (المثقفين غالباً) ولهذا كثيراً ما تكدّس هذه الكتب ليأكلها غبار المستودعات!

ونلحظ أيضاً نوعاً آخر من الدور ذات الطابع التجاري والتي تسير باتجاه التعايش مع متطلبات السوق وتكثر من الموضوعات الضاربة وعلى حساب الموضوعات الأخرى.

وبالانتقال إلى الأسباب المباشرة لحالة الطلاق بين القارئ والكتاب، يظهر لدينا أن غلاء سعر الكتاب كأبرز هذه الأسباب والذي يرده الكاتب والناشر السوري حسين العودات إلى أن مستلزمات صناعة الكتاب وفي كل الدول العربية مستوردة وبالعملة الصعبة من ورق ومطابع وأحبار وأفلام وآلات تصوير وكمبيوترات) ولهذا نجد أنّ السعر المتوسط





لأي كتاب يعادل ١٠٪ من راتب أي موظف عادي في أكثر الدول العربية!

كما يعتقد العودات أن لتفجّر وسائل الاتصال دوراً كبيراً في ذلك وتحديداً التلفزيون الذي يساهم في هذه الأزمة من خلال بثّه للبرامج السطحية وتشجيعه للقيم الاستهلاكية وبالتالي إبعاد الناس عن الثقافة والمطالعة كونه يقدّم المعلومات بسهولة وسرعة كبيرة وبغض النظر عن صحتها وصدقيتها أو عدمه.

- في اتجاهٍ آخر أقرّت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «أليسكو» نظاماً عربياً موحّداً لحماية المؤلف والناشر على غرار اتفاقية «برن» الدولية، غير أنّ دولاً عربية كثيرة لم تقرّه في دساتيرها بعد. الأمر الذي يهدّد العديد من المؤلفات والمطبوعات ولاسيما في غياب نظم موحّدة للرقابة والنشر والتوزيع، حيث تبرز إشكاليات عدّة أهمها حقوق الملكية الفكرية. لذا لانستغرب أن نجد كتاباً «كالأساطير المؤسّسة للسياسة الإسرائيلية» لمؤلفه روجيه غارودي قد صدر منه أربع ترجمات عربية له اثنتان في سوريا وثالثة في مصر ورابعة في المغرب!

ويعلّق الكاتب نبيل أبو صعب على هذا الواقع بقوله: «إنّه أمرٌ يثير جملةً من الأسئلة تتعلق بحرّية التوزيع وتبادل الكتب بين الدول العربية وبمقدرة دور النشر على الوصول إلى كافة أرجاء الوطن العربية.. ويظهر بالتالي مدى الحاجة إلى تنسيق كل هذه الأمور وعقلنتها..».

وتتنوّع المعايير الرقابية على الكتاب في الوطن العربي لكنّها تلتقي جميعها بإصدار الأحكام الجائرة في المنع والإجازة. ويعبّر المترجم أسامة منزلجي عن هذه المشكلة فيقول: «لايمكن القبول بأيّ حالٍ من الأحوال أن يتحوّل عددٌ من الموظفين مهما بلغوا من الوعي إلى موجّهين وحيدين لما ينبغي وما لا ينبغي أن يُسمح بالإطّلاع عليه من مصادر المعرفة والثقافة».

ويلخّص بعض المتابعين مشكلات الكتاب العربي بتراجع مستوى اقتناء القارئ للكتاب وعن علاقة متوترة بين هذا وذاك، بين القارئ والناشر، وبينه وبين المؤلف والثقافة عموماً..

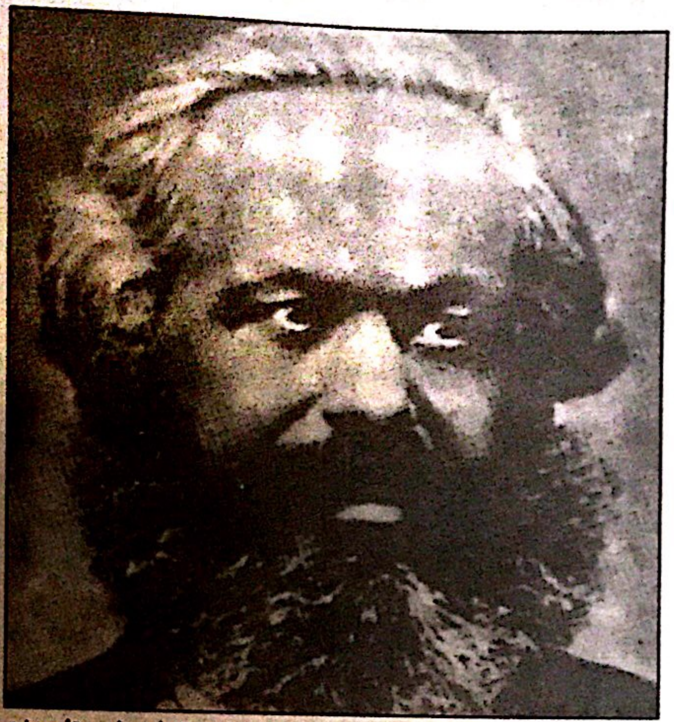
ختاماً ومن باب الحرص على عودة السيّدة (الثقافة) إلى مكانتها وممارسة دورها لابد من انتشال الكتاب (الوسيلة الأفضل لنشر الثقافة) من انحساره وإيقاف هذا الانحسار وذلك باتخاذ عدّة إجراءات كان قد اقترحها وتبناها اتحاد الناشرين العرب في إحدى اجتماعاته والتي يجب أن تتبناها الحكومات العربية بدورها وهي:

- تأسيس شركة توزيع عربية للكتاب.
- إلغاء الضرائب الجمركية على الكتب باعتبارها نتاجاً حضارياً وليست سلعة استهلاكية.
- خفض أجور النقل الجوّي للكتب على خطوط الطيران العربي.
- خفض أسعار الإعلان عن الكتب في وسائل الإعلام العربية.
- تشجيع النشر المشترك بين دور النشر العربية تخفيفاً للنفقات والأسعار.
- تنسيق مواعيد إقامة معارض الكتاب العربية وخفض رسوم الاشتراك فيها.
- إعداد قوائم بيليوغرافية لكلّ ما يصدر في الوطن العربي من كتب.
- التخفيف من قيود الرقابة، خصوصاً لجهة تعقيداتها في كلّ بلد عربي ووضع معايير واضحة لها ●●

# "بيير بورديو" بين كارل ماركس وماكس فيبر

عبد الكريم درويش

تقوم دار كنعان للدراسات والنشر والتوزيع حالياً. بترجمة أعمال عالم الاجتماع الفرنسي «بيير بورديو». فقد تُرجم له في آذار/٢٠٠٠/ كتابه (العقلانية العملية، حول الأسباب العملية ونظريتها). وتقوم الدار حالياً بإعداد ترجمة لكتابه العُمْدة (بؤس العالم). الكتاب الصادر من الكتب الصعبة الكثيفة والمرهقة، فهو عبارة عن سلسلة من المحاضرات التي ألقيت على جمهور متخصص جداً في جامعات عالمية: تودي، برلين، ميسكونسان، امستردام، ولكونه قُدّم إلى القارئ الكريم دون توطئة أو استهلال وقد بات «بورديو» يشكل ظاهرة متميزة في علم الاجتماع الفرنسي والغربي نقدّم هذه السطور:



ينتمي بورديو إلى الجيل الذي أتى لكي يحدث القطيعة المعرفية مع الفينومينولوجيا الوجودية على الطريقة السارترية ويتحول إلى الابستمولوجيا وفلسفة المصطلح والعلوم الإنسانية. وفي الواقع لكي نفهم عقلية هذا الجيل المسيطر الآن على الساحة الثقافية الفرنسية فإنه يلزم أن نأخذ بعين الاعتبار وجود تيارين عريضين كانا قد سيطرا على الساحة:

١ـ التيار الوجودي: ويمثله سارتر ومارلوبونتي. كان هذا التيار مهووساً بالبحث عن المعنى، معنى الظواهر والوجود، وكان منغمساً في السياسة من أعلى رأسه إلى أخمص قدميه. كانت تلك هي الفترة التي ازدهرت فيها فلسفة الذات والحرية والإلتزام والثورة.

٢ـ التيار الابستمولوجي: الذي يمثله في فرنسا غاستون باشلار واليكسندر كويري وخليفتهما جورج كانغليم. وقد ركز هؤلاء على أهمية المصطلح والمفهوم والعقلانية وفلسفة العلوم: أي ما يسمى بشكل عام بالمنهجية الابستمولوجية. كان هذا التيار يبدو، ظاهرياً، بعيداً عن السياسة وهمومها بالمعنى المباشر للكلمة، ولكنه في الواقع كان أكثر تأثيراً على المدى البعيد. وهو الذي انتصر في النهاية وأثار موجة العلوم الإنسانية التي نشهدها اليوم.

كان بورديو قد أحس بالحاجة إلى الإنخراط في المنهجية الابستمولوجية واعتناق الروح العلمية الجديدة بشكل كامل، وذلك بعد أن سقط في نظره الخطاب الفلسفي العمومي والتقليدي السائد. في الواقع، إن بورديو يعيب على الفلاسفة (التوسير، شاتلييه، دريدا..) أنهم ينظرون من موقع متعالٍ على الواقع ويتجاوز الآخرين، دون دراسات ميدانية عملية، ويسبغون على نتائجهم هيئة فلسفية تعميمية.

ومهما يكن الراي في تاكيدات بورديو هذه، وحتى لو خالفناه في هجومه الحاد على الفلاسفة فإننا لانملك إلا الموافقة على دعوته لأن ينخرط الباحث على أرضية الواقع المعاش، وعدم اكتفائه بأخذ العلم من بطون الكتب وإنما أيضاً من واقع الحياة والتحريات الميدانية والتجارب المخبرية إن أمكن.

إن المنهجية التي يستخدمها بورديو مادية، ولكنها ليست مادية سلبية أو ميكانيكية وإنما هي مادية ناشطة وفاعلة. وهو يلوم المفكرين «الماديين» لأنهم تركوا الساحة خالية للمثاليين يصولون فيها ويجولون، في حين راحوا هم يلغون عقولهم ويستسلمون لنظرية الانعكاس والعقائدية الضيقة.

إنه يرى أن ذلك هو الذي جمّد نظرية المعرفة في الماركسية وأفقرها كثيراً. فأين ديالكتيك العلاقة ما بين النظرية الماركسية والمكتشفات الثورية للعلوم الاجتماعية والانسانية الذي حدثنا عنه ماركس في «الايديولوجيا الألمانية»؟ وهو يستشهد بماركس نفسه الذي يقول في إحدى أطروحاته الشهيرة حول فيورباخ ما معناه: [تكمن مأساة المادية في أنها تخلّت للمثالية عن الجانب الناشط للمعرفة]. ولهذا ينبغي إعادة الجانب الناشط والروحي الفعال للمعرفة إلى المادية. وهذا ما يزعم بورديو القيام به عن طريق تأسيس نظريته المرتكزة على «مادية الاشكال الرمزية».

ولكن من أجل تزويد الذات العارفة بالمنهجية المادية المحسوسة ومن أجل تزويدها بالمقدرة على اكتشاف عالم الأشياء وإعادة تشكيله من جديد فإنه ينبغي عدم الاكتفاء بالتنظير البحت، لأن ذلك يؤدي للوقوف في الطرف الآخر، طرف المثالية، وإنما ينبغي «صنع» المعرفة بشكل عملي ومن داخل الممارسة النظرية.

لهذا السبب راح بورديو يخوض بنفسه الأوساط الاجتماعية/ الثقافية كافة. وقد مارس البحث الميداني في أكثر من عشرين وسطاً وبيئة: فمن بيئة الفلاحين القبائليين في الجزائر إلى بيئته الأصلية الريفية في جبال البيرنيه مروراً بأوساط نقابات العمال وأرباب العمل والطلاب، ونظام التعليم. وبذلك يكون بورديو قد تعرّف على المجتمع بكل حقوله وفئاته. ولعل هذا هو السبب الذي جعله يقسم العالم الاجتماعي إلى مجموعة حقول أو ساحات مغلقة ومستقلة نسبياً، لكي يفهم آلية كل حقل ووظائفه وطرائق اشتغاله قبل أن يخاطر بإطلاق حكم ما على المجتمع ككل. لقد خلقت هذه التجربة الميدانية الواسعة من بورديو عالم اجتماع وفتحت عينيه على حقيقة الإنسان

الاجتماعية ومشروطية الإنسان في هذا العالم الاجتماعي الذي لايرحم.

اخذ بورديو بعين الاعتبار الرأسمال النظري المتراكم من قبل مفكري الماضي، مؤكداً أن العمل العلمي لايتمثل بمحاولة التمايز والاختلاف عما فعله مفكرو الماضي من اجل التبجح بالتفرد والخصوصية، وإنما يتمثل في تجميع النتائج التي توصلوا إليها ولكن، ليس بطريقة تلفيقية وإنما عن طريق تجاوز التناقضات الموجودة بينهم. إن هذه التناقضات ناتجة عن وجهات النظر التي يكونونها عن العالم الاجتماعي.

إن أخطاء ماركس مثلاً أو نواقصه قد اكتشفت من قبل رجل مثل ماكس فيبر. لقد رأى فيبر ما لم يره ماركس في العالم الاجتماعي لسبب بسيط هو أن ماركس قد رأى ما رآه ولم ير غيره. وكذلك يمكن القول بأن دوركهايم قد رأى ما لم يره فيبر.

يرى بورديو أن نظريات هؤلاء المفكرين الكبار «تبدو» متناقضة أو متضادة فيما بينها. ولكن إذا قمنا بعملية نقد جذري لها وأرجعناها إلى منشئها الأصلي ولحظتها الأولية عرفنا أنها متكاملة.

كان أحد أهداف عمل بورديو يتمثل في معالجة الظواهر الرمزية ضمن منظور مادي. وبدا ماكس فيبر ضمن هذا المشروع المنقذ الأكبر له، لأن سوسيولوجيا الأديان التي أسسها تمثل تقدماً كبيراً يذهب إلى أبعد من ماركس. يحلو لبعض علماء الاجتماع أن يعتبروا باستمرار فكرة التضاد الشائعة التي تعاكس ماركس بماكس فيبر. ونراهم يعارضون بين المادية الماركسية والروحانية الفيبرية.

هذا خطأ شائع. ذلك أن فيبر كان رائداً لما يمكن أن ندعوه بالماركسية الرمزية من خلال دراسته لمفهوم السلع الرمزية(1). والشيء الذي حاول فيبر أن يفعله هو البرهنة على وجود قاعدة اقتصادية للظواهر الرمزية (من طقوس وأديان وأساطير ولغات). وقد أثبت بورديو على أن فيبر قد ذهب مسافة أبعد من ماركس في مجال تحليل الأديان، وكان أكثر جذرية منه، أو أكثر مادية. وأعتقد أن النظرية المادية للدين موجودة لدى فيبر أكثر مما هي موجودة لدى ماركس، لأن ماركس كان قد اكتفى بتحليل وظيفة الايديولوجيا الدينية. أما فيبر فقد تجاوز ذلك واتخذ موضوعاً لدراسته سوسيولوجيا الفاعلين الدينيين، أي الكاهن والنبي والساحر. وعندما بلور بورديو مفهوم الحقل الديني(2) شكّل هذا الفضاء المستقل نسبياً والذي تدور فيه رهانات خاصة ويتصارع فيه الفاعلون الاجتماعيون بواسطة استخدام أشكال مختلفة من الرأسمال الديني(3) بغية احتكار التلاعب أو التحكم الشرعي بالسلع الروحية(4). إن منطق هذا الصراع والاستراتيجيات الخاصة التي يستخدمها الفاعلون الدينيون بحسب كمية رأسمالهم ومواقعهم داخل موازين القوى الدينية البحتة هو الذي يتحكم باتخاذ المواقف الدينية، وهو الذي يحسم مضمون الرسالة الدينية ذاتها. وبالنسبة لبورديو فإنه حتى نتجاوز التضاد بين ماركس وفيبر:

١- ينبغي التخلي عن نظرية الانعكاس الميكانيكية وذلك لأن المنتوجات الثقافية هي عبارة عن تركيبات أو هياكل مشكلة لرؤيانا عن العالم، بل أكثر من ذلك أنها تساهم في صنع العالم، وليست مجرد انعكاس مرآوي آلي للعالم المادي. وإننا لنجد أسس النظرية المادية للأنظمة الرمزية وخصوصاً الدين لدى ماكس فيبر أكثر مما نجدها لدى ماركس. لم يحلل ماركس المنطق الخصوصي للانتاج الديني لأنه كان مشغولاً بشيء آخر، في حين راح فيبر يؤسس اقتصاد الأديان. لقد حاول دراسة فضاء الانتاج الديني عن طريق مقارنته وموازنته بفضاء الانتاج الاقتصادي نفسه.

٢- الشيء الذي فعله بورديو أنه حوّر فيبر وأعاد التفكير في نظريته من جديد ضمن منظور مادي جدلي. لقد بين في دراساته حول الموضوع(5) أن هناك حقلاً دينياً وفاعلين اجتماعيين متنافسين داخله. وهم يستخدمون وسائل مختلفة وعديدة على طريقة الشركات الاقتصادية من أجل انتاج السلع الدينية، ومن أجل بيعها واستجلاب الزبائن. الشيء الجديد والمهم الذي أتى به فيبر هو تركيزه على المصالح الدينية البحتة. ذلك أن الممارسات الدينية تخلق أو تثير لدى المنتجين المحترفين من كهنة وأساقفة وغيرهم مصالح ليست فقط اقتصادية. لتوضيح ذلك: عندما درس «محمد أركون» الطوائف الدينية في جنوب المغرب الأقصى رأى أن الجيل الأول من الأولياء والصالحين (من الشيوخ) قد جمعوا رأسمالاً دينياً بحتاً راح يتراكم مع الزمن. وأما الجيل الثاني الذي أتى بعده فقد جمع رأسمالاً اقتصادياً ومادياً، أو بالأحرى أنه حوّل الرأسمال الديني الموروث عن الآباء إلى رأسمال اقتصادي. لقد استفاد الجيل الثاني من سمعة الآباء واحترام الناس لهم واستخدم ذلك من أجل كسب المال وتشكيل الرأسمال. وفي الغالب نجد أنه في نهاية الحلقة تصبح المشاريع الدينية مليئة بالفساد ولايعود الناس يؤمنون بقدسية الأولياء والشيوخ الذين اغتنوا. وعندئذ يظهر قادة دينيون جدد لكي يدينوا فساد هؤلاء الشيوخ والأثرياء ويحلوا محلهم. وهكذا دواليك.. نقول باختصار إن ما يريد بورديو القيام به في ساحة علم الاجتماع هو: تأسيس علم اقتصاد سياسي، للظواهر الرمزية.

يقول البعض، بما أن العلوم الإنسانية والاجتماعية قد ولدت في الغرب فهي مرتبطة بتطور المجتمعات الغربية، وبالتالي فإنها لاتنطبق على المجتمعات العربية والإسلامية. يعتقد بورديو أنه ينبغي علينا ألا نفرق بين علم غربي وعلم شرقي(6). وقد طبق بورديو نفس منهجيات التحليل ومجموعة المفاهيم التي كان قد بلورها استناداً إلى أبحاثه الميدانية في منطقة القبائل الجزائرية أو في منطقة البيرن الفرنسية. كان دوركهايم يقول: [أساس علم الاجتماع هو المنهجية المقارنة]. وهذا صحيح. ذلك أن المنهجية العلمية إذا ما طبقت على عوالم مختلفة ومجتمعات متعددة تؤدي إلى إنتاج أدوات ومصطلحات علمية كونية أو شمولية. يعتقد بورديو على سبيل المثال لا الحصر أن مفهوم الرأسمال الرمزي الذي كان قد بلوره يتيح لنا أن نفهم ظواهر السلطة في المجتمعات العربية. إن العلوم الاجتماعية تمثل اليوم أداة تحرير هائلة. وإن رفضها يمثل شكلاً من أشكال التقوقع والمحافظة الثقافية التي تتمترس أو تختبئ وراء ذريعة الدفاع عن الهوية والخصوصية ●●

## المراجع والهوامش:

١) المقصود بالسلع الرمزية التبادلات الرمزية أو الروحية التي تتم بين البشر. إنها تشبه السلع المادية التي تملأ الأسواق وتخضع لقوانين مشابهة في إنتاجها وبيعها وشرائها. في أوروبا القرون الوسطى كانت الكنيسة تبيع صكوك الغفران للناس كي يذهبوا إلى الجنة.

٢) مفهوم الحقل يعني تقسيم المجتمع إلى مجموعة حقول ذات استقلالية نسبية وخصوصية محددة من أجل تسهيل الدراسة وجعلها أكثر دقة.

٣) الرأسمال الديني نوع من انواع الرأسمال الرمزي الذي بلوره بورديو. والرأسمال الديني كالرأسمال الاقتصادي يزيد أو ينقص بحسب الحالة. ويمكن القول بان الرأسمال الديني للبابا هو اكبر بكثير من الرأسمال الديني للمطران أو الكاهن. هناك ايضاً رأسمال ثقافي أو فكري كأن نقول بان رأسمال جورج طرابيشي الثقافي اكبر من رأسمال أي مثقف سوري آخر. أو رأسمال محمود درويش الشعري اكبر من رأسمال أحمد دحبور.

٤) هذه إحدى العبارات الشهيرة التي يستخدمها ماكس فيبر والتي تعجب بورديو كثيراً لأنه غالباً ما يستشهد بها. وهي تعني أن رجال الدين يسيطرون على سوق السلع الروحية ويتنافسون على هذه السوق أيضاً، وهم يمنحون الغفران لمن يشاؤون ويمنعونه عمن يشاؤون. هذا ما شاهدناه في قضايا فرج فوده ونصر حامد أبو زيد ومارسيل خليفة.

٥) «العقلانية العملية»، رأس المال الرمزي ص١٣٧، وأيضاً ملحق خواطر عن اقتصاد الكنيسة ص٢٤٧.

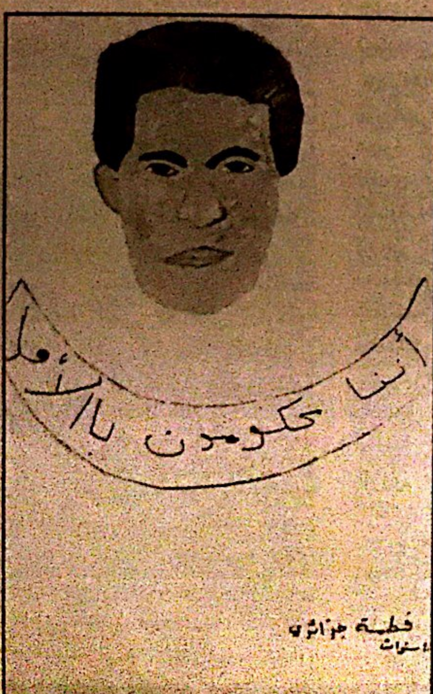
٦ المرجع السابق، «التحول السوفياتي ورأس المال السياسي»، ص٣٣.

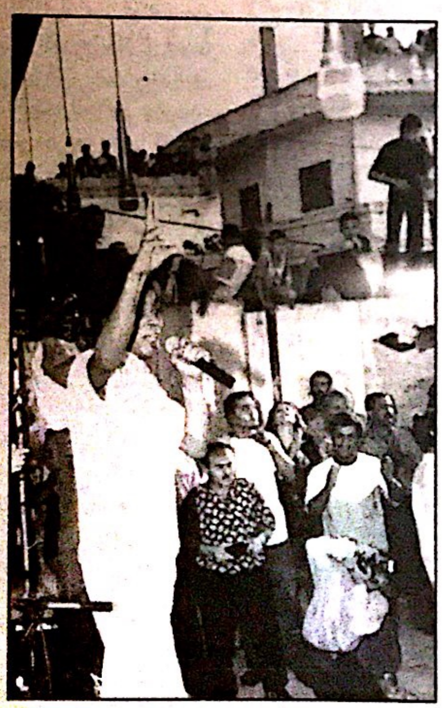
### في الذكرى الثالثة لرحيل "ونّوس"

# الألوف يرددون:
# علّي صوتك بالغُنا.. لسه الأغاني ممكنة



جميلٌ أن يلتقي أصدقاء ونوس، كل عام في بلدته «حصين البحر»، الغافية على الساحل السوري، بين كروم العنب والتين، وأشجار الزيتون. العابقة برائحة البحر، والمضمّخة بأطياف «نساء ونوس»، في «طقوس الإشارات» و«المنمنمات»، وجميل أن تخرج تلك البقعة النائية، المنسية في الريف السوري، عن إيقاعها اليومي الرتيب، مرّةً - على الأقل - كل عام، لتصبح محط أنظار آلاف الأوفياء من قراء ومحبّي ونوس الذين حضروا من كافة أنحاء سورية ولبنان.. وجميل أن يبدو كرنفال العشاق هذا طقساً سنوياً تمايل هذا العام مع شدو الماسة السمراء الفنان محمد منير الذي حضر من مصر خصيصاً لهذه المناسبة ليرتفع صوته معانقاً آلاف الأصوات: «علّي صوتك بالغُنا، لسّه الأغاني ممكنة.. ممكنة..».



أكثر من ثلاثة آلاف إنسان. تجمعوا في ساحة مدرسة «حصين البحر» وفي الممرات، وعلى شرفات وأسطحة البيوت المجاورة إحياءً لهذه الذكرى، كما حضر مئات الكتّاب والشعراء والفنانين من أكثر من قطر عربي، الفنان محمد منير، والمخرج المسرحي مراد منير (الذي أخرج عدة نصوص مسرحية لونوس في مصر)، والملحن المصري الرهيف حمدي رؤوف الذي لحن أغنيات عروض ونوس، ومن لبنان جاء طلال سلمان، والممثلة المسرحية القديرة نضال الأشقر وآخرون، وقد شارك وفد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومجلة الهدف ضم الدكتور ماهر الطاهر عضو المكتب السياسي للجبهة والزميل علي الكردي من هيئة تحرير مجلة الهدف، أما من سورية فيتعذر التعداد.

مع صدى الصوت المتناغم والحزين لـ فايزة شاويش، جاءت مشاركة فرقة المسرح الجامعي باللاذقية من إعداد واخراج محمد بصل، عن أيام ونوس ومنمنماته.

المخرج المصري المسرحي البارز مراد منير علّق على المشهد مبهوراً:

نحن في مصر لانرى هكذا حشود إلا في ملاعب الكرة.

ولعل حضور الناس بهذه الكثافة يحمل بعداً معنوياً ويعبر عن موقف أكثر من أي شيء آخر.

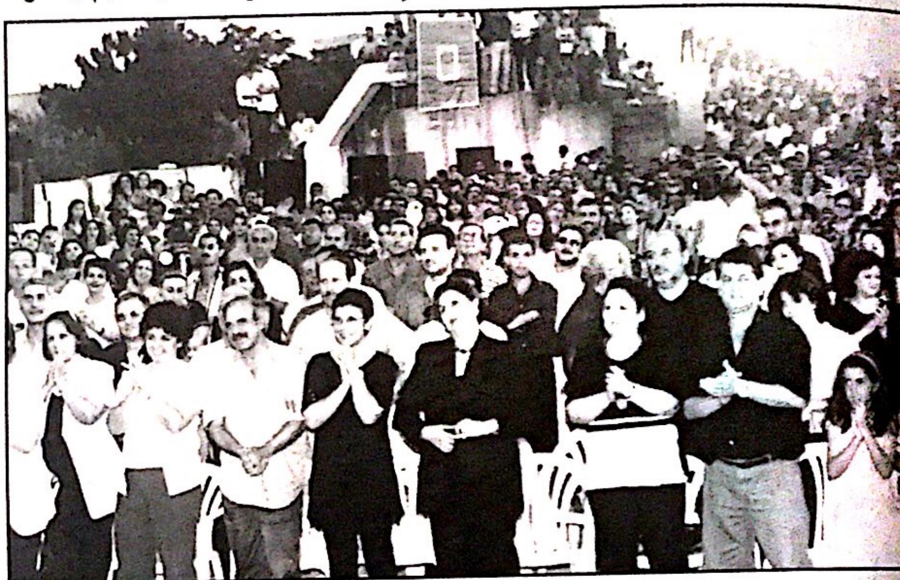
فسعد الله ونوس كان أحد أعمدة المسرح، وهو المسرحي العربي الوحيد الذي كُلف قبل رحيله بفترة بكتابة كلمة المسرح العالمي التي يُكلف بها عادة أحد كبار المسرحيين العالميين كل سنة. ومازالت عبارته التي ختم بها تلك الكلمة التي ترجمت لجميع اللغات الحية: وتليت في أربعة أنحاء المعمورة في نفس اليوم: «إننا محكومون بالأمل، وإن ما يجري الآن لايمكن أن يكون نهاية التاريخ»، ومازالت تلك العبارة تتردد في غير مناسبة مبشرةً بفجر قادم.

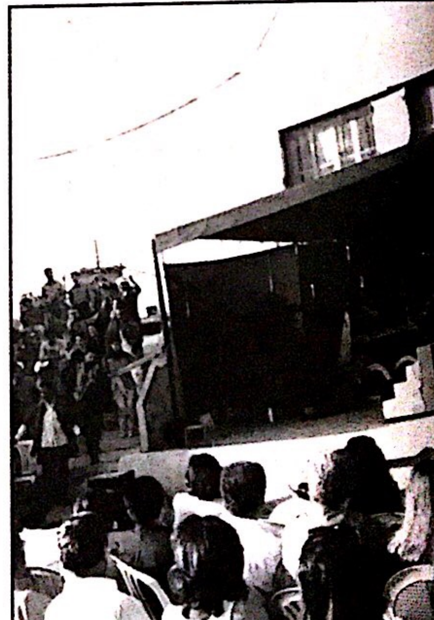
المخرج المسرحي المصري مراد منير الذي أخرج مسرحية الملك هو الملك مع نصٍ شعري موازٍ للشاعر الشعبي أحمد فؤاد نجم بمشاركة الفنان محمد منير والفنان الكبير صلاح السعدني والفنانة فايزة كمال. عاد وقدم مؤخراً رأس المملوك جابر في القاهرة.

ونزولاً عند إلحاح الحشد قرأ المخرج مراد منير المقدمة التي وضعها لتلك المسرحية عبر تصفيق متواصل من الحضور، وهو يعيد للأذهان بلفتة وفاء أسماء كبار الفنانين والمسرحيين المصريين والعرب الذين أسسوا للمسرح.. أبو خليل القباني، سيد درويش، بيرم التونسي، يوسف وهبي، محمود دياب، ألفريد فرج والقائمة طويلة.. أنهاها بالقول: شيء لله يا شمس الشموس يا سعد الله ونوس..

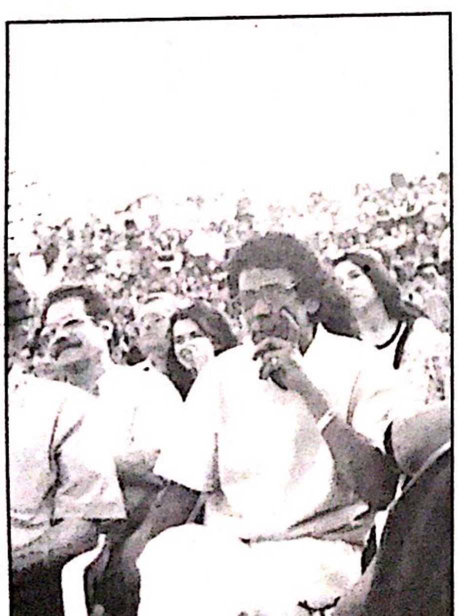
المطرب الأسمر القادم من صعيد مصر محمد منير كان له نكهته الخاصة، بأدائه المتميز وصوته العذب، الألوف رددوا معه «علّي صوتك بالغُنا لسّه الأغاني ممكنة».

وبعيداً عن مكان الاحتفال كانت رسومات أطفال منتدى غسان كنفاني معلقة على سور ضريح سعد الله.. غسان كنفاني، سعد الله ونوس، سعد الدين وهبة.. وغيرهم وغيرهم.. راحلون تركوا أجمل البصمات على صفحات تاريخنا المعاصر.. راحلون جديرون بالوفاء الدائم للقيم والأحلام التي عملوا ورحلوا من أجلها ●●









# العصفور ينقر قلم الوزير

محمد خالد



الميزة الأساسية لحصول المواطن العربي على جواز سفر أجنبي هي تسهيل عملية انتقاله في البلاد العربية.. فهذا الجواز يفتح المطارات والحدود ويحقق رابع مستحيلات (الغول والعنقاء والخل الوفي) وهي ابتسامة رجل الأمن الذي لايضحك لعربي يحمل جوازاً عربياً.. إنه لشيء مضحك أن يكون جواز السفر الأجنبي «وحدوياً» ويكون جواز السفر العربي «انفصالياً» بامتياز..

قبل حوالي ألف سنة نظر اعرابي إلى سرب من طير القطا وقال:

(أطيرَ القَطَا هل من يُعيرُ جَناحهُ.. لَعلّي إلى مَنْ قد هَوَيْتُ أطيرُ)

في ذلك الزمن لم تكن هناك حدود لسفر الإنسان العربي في وطنه فكان رومانسياً يخاطب الطير لكي يستعير سرعته في الوصول إلى أحبائه. إذ أن الطائرة لم تكن قد اختُرعت بعد.. أما الآن فإن المواطن - لكي يسافر - عليه أن يبوس أيادي وزيرين عربيين للداخلية.

الأول وزير داخلية بلده كي يسمح له بالسفر.. والثاني وزير داخلية القطر الآخر لكي يسمح له بتأشيرة دخول لسفرة واحدة.. يا للعار.. كم تقهقر هذا الوطن إلى الوراء.

في زمن الرضا عندما كان الوطن العربي موحداً بدون حدود وقف الخليفة هارون الرشيد مبتسماً وهو يخاطب الغيمة الماطرة المسافرة: أمطري حيث شئتِ فإن خراجك لي.

أما الآن وفي زمن الدويلات القطرية الصغيرة فإن الدعاية السوداء في كل قطر تقول ان صلاة الاستسقاء تُقام في بلد ولكنها تمطر في بلد آخر وحدود أخرى.. فقد انكمش الوطن إلى دويلات صغيرة بعضها أصغر من السحاب الماطر.

لايوجد إنسان عربي ليس لديه تجارب مريرة في السفر من قطر إلى قطر والأمثلة كثيرة ولكنها تتفاوت في حدتها من بلد إلى آخر:

تسافر إلى بلد عربي وأنت تحمل تأشيرة دخول فتفاجأ في المطار بالمنع لأن قراراً صدر في نفس اليوم بعدم إدخال جنسيات عربية معينة حتى إشعار آخر.. وتضطر للعودة على نفس الطائرة رغم وجود تأشيرة لديك.

تحضر إلى مطار عربي ولديك تأشيرة دخول فيقول لك الموظف إن تأشيرتك غير مسجلة في كومبيوتر المطار.. وبعد الانتظار والبحث والمماطلة التي تستغرق ساعتين يتبين أن التأشيرة موجودة على كومبيوتر المبنى الآخر التابع لنفس المطار.. فلا تمنع نفسك من السؤال: أيهما الغبي.. الكومبيوتر أم (...).

تسافر إلى بلد عربي لمدة ١٠ سنوات.. ثم تفاجأ برفض إعطائك تأشيرة جديدة ويجب أن تراجع دوائر الأمن العام.. وعند التحقيق تذهل لنوعية الأسئلة الساذجة التي تعيدك ٤٥ سنة إلى الوراء عندما كنت طالباً جامعياً.. وتستغرب للمعلومات المطلوب منك تقديمها عن زملاء توفاهم الله. تتحسر على مستوى الأمن الغارق في الماضي السحيق.. وإن هذه المضايقات تطالك كإنسان عربي في حين أن اختراقات العدو الحقيقي للوطن بواسطة التطبيع وغيره لاتدخل في اهتمام ذلك الأمن المزعوم.

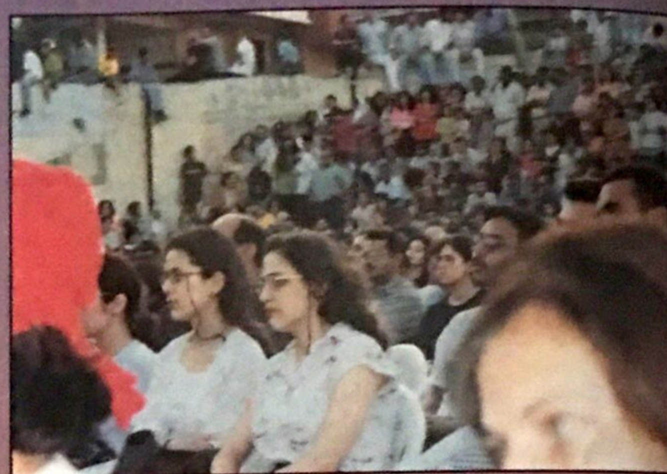
يقف مواطن عربي يحمل جواز سفر أجنبياً أمام موظف المطار الذي يريد أن يتذاكى عليه وافهامه أنه ليس أجنبياً أصيلاً ويطلب منه أن يتنحى جانباً.. وعندما يرفض المواطن العربي ذلك مهدداً بالاتصال بسفير بلده «الأجنبي» فإن موظف المطار يرتعد خوفاً ويعيد له جواز السفر مع الاعتذار.

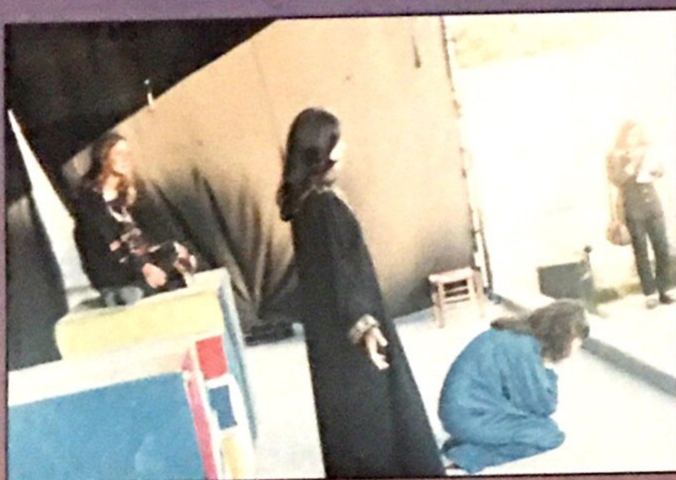
عندما كنا صغاراً كنا نعتقد أن الوطن هو الشجرة والقَلَم والعصفور والنهر.. لاحقاً اكتشفنا أن الوطن هو رغيف الخبز المعجون بالحرية والعدالة والديمقراطية.. بدون ذلك تظل المقولة صحيحة: (تدافع الشعوب عن أوطانها ولكنها لاتدافع عن سجنها).

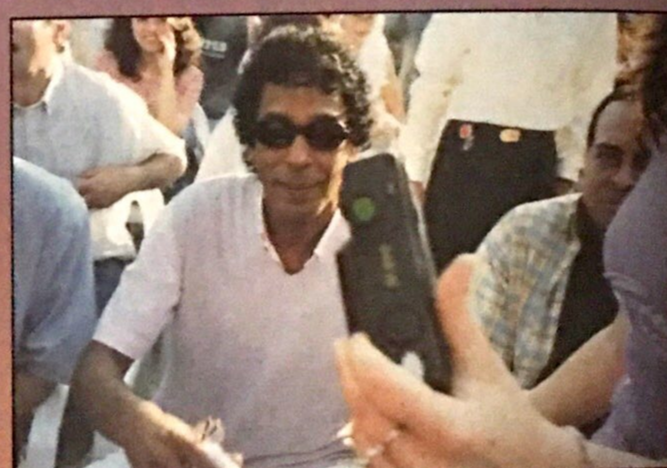
خط سكة حديد الحجاز الذي بناه الأتراك والذي يبدأ من مصر مروراً بفلسطين والأردن وسوريا وتركيا والعراق وصولاً إلى المدينة المنورة أثار مناقشات عديدة بضرورة إعادة تسييره ولكن جميع المحاولات فشلت لأن الدولة القطرية لايناسبها انتقال الناس والبضائع بيسر وحرية.. فالقطار وحدوي في وظيفته.. فلا يمكن إيقافه عدة ساعات على كل الحدود لتفتيش الناس والبضائع والحقائب والأفكار كما هو حاصل الآن.. والأفكار هي البضاعة السرية المهربة الأكثر خطورة إذ لم يخترع بعد الجهاز.. القادر على كشفها.

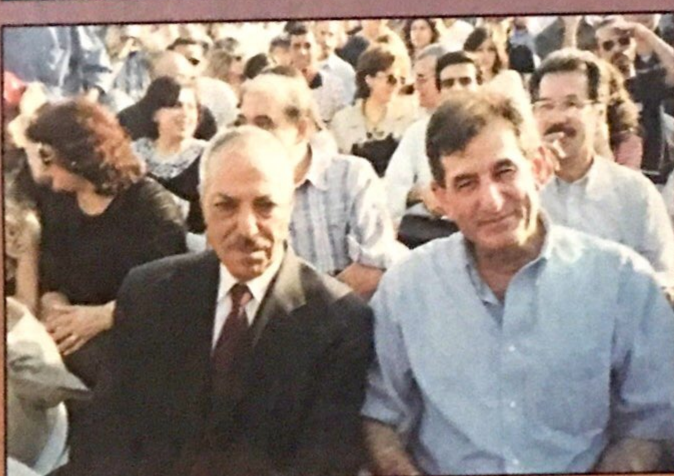
متمردان اثنان يسافران في جميع أنحاء الوطن العربي بدون تأشيرات مسبقة لم تستطع وزارات الداخلية منعهما حتى الآن: الطيور والأغاني.. طوبى للمتمردين ●●

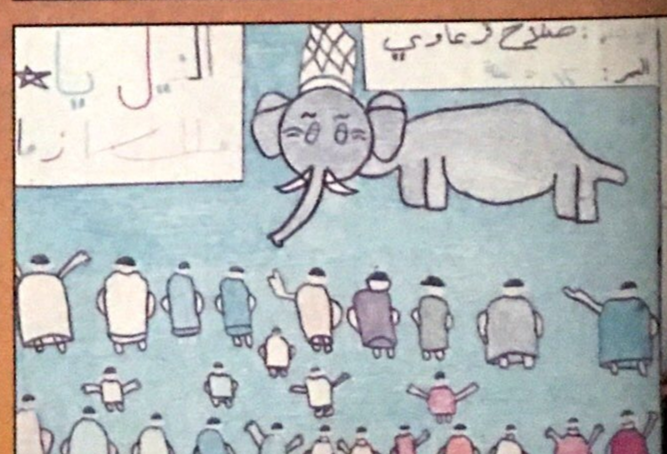
# لقطات من الاحتفال في حصين البحر
# بالذكرى الثالثة لرحيل الكاتب السوري الكبير سعد الله ونوس

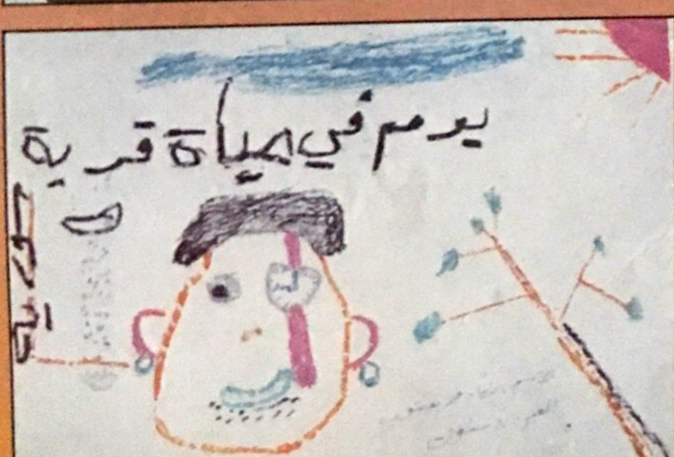














# حافظ الأسد رمز شامخ في مواجهة المخططات الصهيونية في الوطن العربي

د. ماهر الطاهر

بكل الصدمة والحزن والذهول تلقينا نبأ وفاة القائد العربي الكبير حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية الشقيقة.

إن غيابه وفقدانه في هذه اللحظات التاريخية التي تواجه العرب لايشكل خسارة كبرى لشعب سوريا فحسب، بل يشكل خسارة جسيمة للشعب الفلسطيني وللأمة العربية بأسرها، فقد وقف الراحل الكبير على امتداد حياته مدافعاً صلباً لاتلين له قناة عن الحقوق العربية المقدسة، ووقف شامخاً رغم العواصف والتبدلات العالمية الكبرى في مواجهة المخططات الصهيونية في الوطن العربي.

نتذكر في هذه اللحظات الدقيقة مواقف الرئيس الأسد وصموده المنقطع النظير في الدفاع عن مصالح سوريا والمصالح القومية العليا للعرب.

نتذكر انتصار الشعب اللبناني العظيم ومقاومته الباسلة التي أجبرت العدو الصهيوني على الرحيل والهروب من جنوب لبنان، والذي كان للقائد حافظ الأسد دور كبير وملموس في هذا الانتصار الذي أعاد الثقة والأمل ورفع معنويات الجماهير العربية في كل مكان.

نتذكر الدور التاريخي للراحل الكبير في إسقاط اتفاق ١٧ أيار ومحاصرة نتائج الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢.

لقد اكتسب موقف الرئيس الراحل حافظ الأسد مصداقية عميقة عندما رفض وبإصرار المساومة على أية ذرة من تراب الجولان وعندما رفض المساومة على أي حق عربي، هذا الموقف للرئيس الأسد حظي بأعلى درجات الاحترام والتأييد من كل الجماهير العربية، فلم يكن الراحل الكبير قائداً سورياً، بل كان قائداً عربياً بامتياز.

تعامل الرئيس الأسد مع المتغيرات الدولية والإقليمية بأعلى درجات الحكمة والكفاءة والإرادة وتعاطى مع الواقع على أساس الثقة بالنفس والروح الكفاحية والتمسك بالحقوق إرتباطاً بعدالة القضية التي ناضل من أجلها وإرتباطاً بإيمانه العميق بالمستقبل وبقدرة الإنسان العربي على مواجهة التحديات.

ورغم كل الضغوط والتهديدات لم يتزحزح الراحل الكبير عن ثوابته ومبادئه ومرتكزات رؤيته للسلام، ليس كما تفهمه إسرائيل، بل كما يقره منطق العدل والحق ومبادئ الشرعية الدولية.

انطلق موقف الرئيس حافظ الأسد من رؤية استراتيجية بعيدة المدى لاتحكمها اعتبارات اللحظة السياسية الراهنة فحسب، بل تعامل مع الواقع بحركته وتفاعلاته ومستقبله ودراسة مختلف عناصر القوة والضعف الكامنة فيه.

إننا بعميق الحزن والأسى نتقدم لشعب سوريا العظيم ولعائلة الراحل الكبير بتعازينا الصادقة مؤكدين إيماننا بأن سوريا ستواصل مسيرتها رغم كل الظروف والمحن، ورغم هذا المصاب الجلل الذي هزّ أعماق الجماهير العربية على إمتداد الأرض العربية.